جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا

واقع المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية في ظل غياب البلدية العربية

إعداد : فاطمة جليل محمد عبده

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1426 هـ / 2005 م

واقع المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية في ظل غياب البلدية العربية

إعداد :

فاطمة جليل محمد عبده

بكالوريوس تربية من جامعة القدس المفتوحة – فلسطين

المشرف : د. معتصم الناصر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في (بناء المؤسسات) من برنامج التنمية الريفية المستدامة / جامعة القدس .

1426 هـ / 2005 م

الإهــداء

إليك يا مَن زرت القدس سراً .. وحلمت بها محررة .. وتمنيت الصلاة في أقصاها إلى روحك الطاهرة أيها المعلم الشهيد ياسر عرفات ...

إليكم يا مَن بذلتم دمائكم رخيصة من أجل تحرير أرضنا الفلسطينية .. شهداءنا الأبرار ...

إليكم يا مَن تسهرون مخلصين حماة لبوابات القدس ، محافظين عليها ، حريصين على عروبتها ...

إليكم أسرتي الغالية .. زوجي وابني وبناتي الأحباء ...

إلى كل من أحب ...

أهدي هذا الإنجاز ...

فاطمة عبـده

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد ، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد .

التوقيع :

الاسم : فاطمة جليل محمد عبده .

التاريخ : 2005/8/10 م

الشكر و العرفان

أتقدم بجزيل شكري وامتناني لكل من ساهم في انجاز هذه الدراسة وأخص بالذكر ،

الدكتور معتصم الناصر

الذي أشرف على هذه الدراسة ، ولم يبخل في إعطائي الوقت اللازم والتوجيهات العلمية الموضوعية والقيمة والتي ساهمت في إخراج هذه الدراسة بهذه الصورة ، له مني كل الاحترام والتقدير ، مع شكري الخاص للدكتور أحمد أبو دية والدكتور مفيد الشامي أعضاء لجنة المناقشة.

كما وأتقدم بشكري وامتناني لأفراد أسرتي على دعمهم وتشجيعهم لي لإتمام هذه الدراسة وأخص بالذكر ابنتي " روان " التي ساهمت بطباعة هذه الدراسة .

الباحثة / فاطمة عبده

ملخص الدراسة

استهدفت هذه الدراسة تقييم واقع المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية في الفترة ما بين 1967 وحتى 2004 من خلال الإجابة على أربعة تساؤلات رئيسية ، شكلت محاور الدراسة الأربعة بحيث يجيب المحور الأول عن كيفية تطوير المؤسسات الأهلية لأدائها وسياساتها بعد عام 1967 ، ويجيب المحور الثاني عن كيفية العلاقة التي تربط ما بين المؤسسات الأهلية بعضها ببعض وما بينها وبين القيادة الفلسطينية ، والمحور الثالث يجيب عن كيفية العلاقة التي تربط ما بين المؤسسات الأهلية والمقدسيين ، أما المحور الأخير فيجيب عن كيفية تقييم المؤسسات الأهلية لأدائها من أجل لعب دور أفضل في تقديم ما يحتاجه المقدسيين من خدمات .

وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات الأهلية العاملة في مدينة القدس الشرقية التي أتيح للباحثة الحصول على أسمائها وعناوينها من قبل مصادر مختلفة ، وبلغ عددها 130 مؤسسة. وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل في توزيع الاستبانات ، أتيح للباحثة استرجاع (60) منها ، وتم استبعاد ثلاثة استبانات لعدم انطباق محددات الدراسة عليها .

أما عن أداة الدراسة فقد تم تصميم استبانة مكونة من قسمين ، اشتمل القسم الأول على معلومات عامة عن كل مؤسسة والقسم الثاني تكون من أربعة محاور رئيسية موزعة على 47 سؤالا . وقد تم قياس ثبات الأداة عن طريق احتساب معامل كرونباخ الفا والذي بلغ (0.65) ، كما تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الاحصائية التالية : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار الفرضيات باستخدام اختبار (T-TEST) وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) واختبار كاي تربيع وقد تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS .

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ان المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية اتبعت نوعين من سياسات التطوير وتحسين الأداء ، وهما التطور الأفقي (فتح فروع جديدة) والتطور الرأسي او العمودي (تأهيل الموظفين ، توفير أجهزة متطورة وتنويع التخصصات) ، بحيث كان هناك تطوراً في أدائها بغض النظر عن المرحلة السياسية أو مصادر التمويل ، كما أن النتائج تشير الى ضعف التنسيق ما بين المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية الى جانب ضعف في دور القيادة الفلسطينية الرسمية تجاه المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية ، وتواجه هذه المؤسسات معيقات ذاتية وخارجية واسرائيلية ومحلية ، وبالرغم من ذلك فان الخدمات التعليمية والصحية هي من أهم المجالات المرشحة للعمل فيها بنجاح إذا ما لاقت الدعم اللازم .

وبنـــاءً علـــى نتـــائج الدراســـة قـــدمت الباحثـــة مجموعـــة مـــن التوصـــيات كـــان أهمهـــا ان تتبنى المؤسسات الاهلية استراتيجية جديدة خاصة بمدينة القدس لزيادة قدرتها الاستيعابية أفقياً وعمودياً ، وان تتوجه لنقل الخبرات الى جانب التمويل وخصوصا ان المؤسسات الإسرائيلية على جانب متطور ومتقدم ، وأن تتجه المؤسسات الأهلية نحو تشكيل وانتخاب مرجعية عليا لهم في المدينة لزيادة فعالية التنسيق فيما بينها ، ووضع القيادة الفلسطينية عند مسؤولياتها تجاه ما يدور في مدينة القدس ، والعمل على التغلب على المعيقات التي تواجهها وتعزيز الثقة ما بينها وبين المقدسيين باستعمال أسلوب الشفافية والمصداقية .

الفصل الأول

1 مشكلة الدراسة ، وخلفيتها ، وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة

في عام 1967 تعرضت الضفة الغربية وقطاع غزة للاحتلال الإسرائيلي، وكان من ضمنها الجزء الشرقي من مدينة القدس التي تمت السيطرة على جزئها الغربي عام 1948، ومنذ ذلك التاريخ شهدت مدينة القدس العديد من الإجراءات والتحديات ضمن مخطط واستراتيجية إسرائيلية رسمية وأهلية منظمة، تهدف إلى تغيير معالم المدينة في جميع المجالات الجغرافية والعمرانية والديمغرافية، في عملية تحويل واحتواء لها لتنفيذ مخطط المدينة اليهودية والعاصمة الأبدية والموحدة للدولة الإسرائيلية، ويتم ذلك ليس فقط تحت شعارات سياسية وأيديولوجية معلنة وإنما ضمن سياسات عملية مبرمجة وممنهجة مرجعيتها " القوانين والأنظمة الإسرائيلية" والتي يجري العمل الحثيث والدؤوب على تحقيقها وتطبيقها.

وقد كان باكورة إجراءات إسرائيل وقراراتها قرار حل بلدية القدس العربية بتاريخ 1967/6/29 والتي كانت تعرف آنذاك بأمانة القدس وقد كانت تعمل على تقديم الخدمات للسكان المقدسين منذ بداية تشكيلها في العهد العثماني. إن قرار حل البلدية العربية جاء بعد رفض أعضاء الأمانة ورئيسها روحي الخطيب الانضمام للبلدية الإسرائيلية، وذلك حتى لا يعطوا هذا الاحتلال وبلديته الشرعية التي كانوا يسعون جاهدين للحصول عليها. ومنذ ذلك الحين وجد سكان القدس الشرقية أنفسهم أمام واقع جديد ومصير مختلف عن مصير إخوانهم في باقي الأراضي المحتلة عام 1967، تمثل في احتلال المدينة وفصلها وضمها للدولة الإسرائيلية والتي رافقها العديد من الإجراءات منها إحصاء السكان وتوزيع الهويات الإسرائيلية عليهم، الأمر الذي ترتب عليه تحكم المؤسسة الإسرائيلية المحتلة بجميع الجوانب الحياتية واليومية والاجتماعية الخاصة بهم بدءً بسياسة فرض الضرائب

الطائلة وانتهاء بمستوى متدنٍ من الخدمات لا يتلاءم مع احتياجات السكان المقدسيين من جهة، ولا مجال للمقارنة بينها وبين الخدمات التي تقدم لليهود الذين يسكنون الجزء الغربي من المدينة بل للمستوطنين الجدد في القدس الشرقية من الجهة الأخرى.

ومع الغياب القصري للبلدية العربية وأمام هذا الواقع والتجاهل لاحتياجات السكان المقدسيين، بل وأمام عملية التحكم الإسرائيلي بهذه الخدمات لجعلها أداة طيعة لتكريس أهدافها وسياستها، وجدت المؤسسات الأهلية نفسها مطالبة بالعمل لملء هذا الفراغ والقيام بدور تجاه ما يدور بحق المدينة وسكانها. ومن هذه المؤسسات ما كان قائما ومنها ما تم تأسيسه وتشكيله بعد الاحتلال، وما من شك بان هذه المؤسسات استطاعت بشكل أو بآخر أن تلعب دورا تنموياً وأن تحافظ على الهوية والوجود الفلسطيني في المدينة على مدى سنوات طويلة بالرغم من ضخامة وقوة المؤسسة الإسرائيلية بالمقابل (شبكة المنظمات الأهلية، 1999).

2.1 مشكلة الدراسة

يبلغ عدد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية حسب إحصائيات جهاز الإحصاء الفلسطيني لعام 2004 ما يقارب 250 ألف نسمة، وهم يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية التي عملت منذ بداية الاحتلال على تغيير وطمس معالم المدينة وتفريغها من سكانها واحتواء من تبقى منهم من خلال مؤسساتها التي شكلت سلسلة مترابطة ومتداخلة تكمل كل واحدة منها سياسة الأخرى، فبالإضافة للسياسية العسكرية والإدارية التي اتبعت في ضم المدينة وهدم الأحياء ومصادرة الأراضي والاستيطان، فقد اتبعت أيضا سياسة الطرد الهادئ أو الطرد الصامت والذي لا يقل في خطورته عن الطرق الأولى، وكان ذلك عن طريق عدد من المؤسسات الإسرائيلية التي حاولت إحكام قبضتها على حياة المواطنين المقدسيين اليومية بحيث طالت جميع المجالات التعليمية والصحية والاقتصادية والتخطيطية والعمرانية والإسكانية والتأمينات الاجتماعية، جاعلة من المدينة مركزا طاردا للأهالي بشكل عام وبيئة خانقة لمن تبقى منهم كونهم يعيشون في ظروف اجتماعية واقتصادية وخدماتية صعبة جداً.

وكان من الطبيعي أن تكون المؤسسات الأهلية الجهة التي وقعت عليها المسؤولية بشكل مباشر للتصدي للسياسات الإسرائيلية، والقيام بالدور الذي يلبي احتياجات ومطالب السكان المقدسيين، ذلك بحكم طبيعة تشكيلها وأهليتها وتمثيلها لفئات وقطاعات مختلفة من السكان، ولتخصصاتها المختلفة، ولقدرتها على تقدير ورؤية جوانب القصور المتعمدة في ظل الغياب القصري للسيادة والإدارة الوطنية، إذن فلا عجب أن تكون هذه المؤسسات مستهدفة من قبل سياسات الحكومة الإسرائيلية بهدف تقويض أي عمل منظم يستهدف تقديم الخدمات للفلسطينيين وينتشلهم من براثن

السياسة الإسرائيلية المبرمجة والممنهجة بدليل إصدار العديد من القوانين التي تجبر المواطنين الفلسطينيين على تلقي الخدمات من المؤسسات الإسرائيلية، واتخاذ العديد من الإجراءات بحق العديد من المؤسسات الأهلية والعاملين فيها.

ومع تصاعد الإجراءات الإسرائيلية التي تصب في خنق المدينة وسكانها المقدسيين ومع استكمال مسلسل عزلها عن امتدادها الطبيعي والجغرافي والديمغرافي والذي بدأ بضم المدينة وتطويقها المستمر بالأحزمة الاستيطانية من جميع الجهات، ثم في إغلاقها عام 1993 وانتهاءً ببناء جدار الفصل العنصري، فان الحاجة تشتد لدور فاعل وصلب لهذه المؤسسات لدعم صمود المقدسيين من اجل الحفاظ على هوية الإنسان والمكان، وقد تكون الجهود المبذولة من قبلها لتوفير الخدمات والاحتياجات الحياتية اليومية للمقدسيين من اكثر الأمور ارتباطا وتكريسا لهذا الهدف.

وإلا أن هناك حالة من التراجع مدعمة بالأرقام والإحصائيات التي بدت واضحة في هجرة بعض المؤسسات لخارج حدود القدس الشرقية وفي ظاهرة إغلاق أو انتهاء بعضها وما يرافق هذه الحالة من تدهور ونزف مستمر لأوضاع المجتمع المدني المقدسي وفي شتى المجالات، إن هذا الوضع يعتبر في حد ذاته مشكلة تستدعي الوقوف عندها والبحث فيها ودراستها، فالمؤسسات التي قامت بهذا الدور التنموي في هذه الساحة وفي هذه المرحلة بحاجة إلى محطة لتقييم واقعها في عدد من الجوانب الهامة وفي تحديد ما واجهته من معيقات وتحديات من أجل العمل على تحديد الاتجاه الذي يحقق ويساهم في تنمية فاعلة تستهدف المدينة المقدسة بحجرها وبشرها.

3.1 مبررات الدراسة

إن دراسة واقع المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية في ظل غياب البلدية العربية ينطلق من عدة مبررات أهمها ما يلي:

1. غياب العنوان الواضح أو المرجعية المحددة التي تهتم بالدور التنموي في مدينة القدس الشرقية خلافاً لباقي التجمعات السكانية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967 والتي بقيت ممثلة بوجود المجالس البلدية والقروية.
2. الأوضاع الحياتية اليومية الصعبة التي يعاني منها المقدسيين والتي تتعلق في معظم جوانب حياتهم الصحية والتعليمية والإسكانية والاجتماعية وغيرها .
3. حالة التراجع التي تشهدها المؤسسات الأهلية إما بفعل عوامل داخلية أو خارجية والتي انعكست على علاقتها مع السكان المقدسيين.

4. حاجة أي مجتمع مدني إلى مؤسساته الأهلية الفاعلة التي توفر له الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والبنية التحتية والمنابر الحضارية والمشاريع التنموية وليس الى مؤسسات دخيلة تسيطر وتتحكم في رغباته وتعمل على تغيير ثقافته.
5. السياسات الإسرائيلية الدراماتيكية الممنهجة في تهويد المدينة وعلى مختلف الصعد دون وجود خطة عمليه لمواجهتها ضمن رؤيا فلسطينية واضحة تجاه المدينة سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي.
6. حالة عدم الاستقرار التي تواجهها المؤسسات والسكان والمتمثلة في هجرة المدينة أحيانا والعودة إليها في أحيان أخرى.
7. الاعتقاد السائد لدى البعض بان المقدسيين يحظون بمستوى متقدم من الخدمات المقدمة من المؤسسات الإسرائيلية دون إدراكهم لما يتعرضون له من استنزاف مادي ومعنوي.
8. اقتصار الحديث عن مدينة القدس على مستوى القيادة الرسمية الفلسطينية على الخطاب السياسي والإعلامي العام دون التركيز على القصور الحاصل في واقع حياة المواطنين اليومية خصوصا ما يتعلق بالجوانب الخدماتية.
9. إن تأجيل الحل السياسي بشأن مدينة القدس الشرقية للمرحلة النهائية من المفاوضات لا يعني بالضرورة تجاهل الدور التنموي المطلوب لسكان هذه المدينة وذلك لدعمهم على الصمود والبقاء وذلك حتى يكون هناك ما يمكن الحديث عنه عندما يحين أوان المفاوضات، وخصوصاً في ظل ما تشهده المدينة من حركات استيطانية محمومة ومصادرات وتسريب للأراضي من جهة وفي انعدام أي انفراج قريب في مسألة التفاوض حول مدينة القدس في المستقبل القريب من الجهة الأخرى .
10. فشل الفلسطينيون في تشكيل العنوان أو المرجعية المناسبة ليس فقط من أجل المواطنين المقدسيين بل وللعالم العربي والإسلامي والدولي على عكس الجانب الإسرائيلي .

4.1 أهداف الدراسة

1.4.1 الهدف الرئيسي:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تقييم وتحليل واقع المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية في الفترة ما بعد 1967 حتى 2004 من وجهة نظر مدراء هذه المؤسسات ضمن عدد من المحاور تهدف للإسهام في تقديم التوصيات لمعالجة جوانب القصور المتعلقة بعملها وأدائها من أجل رفع مقدرتها وتنظيم جهودها لتقديم ما أمكن من خدمات للمواطنين المقدسيين، وتعويضهم عن

الإخلالات الواضحة والمتعمدة بحقهم من قبل البلدية والمؤسسات الإسرائيلية لدعم مقدرتهم على الصمود ومواجهة المد الإسرائيلي ومحاولات الاحتواء لباقي المدينة بعد أسرلة جزئها الغربي بالكامل وذلك بمنهج عملي بعيدا عن الشعارات والخطابات السياسية الرنانة.

2.4.1 الأهداف الفرعية :

1. التعرف على أداء المؤسسات الأهلية والسياسات التي اتبعتها بعد عام 1967
2. التعرف على طبيعة العلاقة القائمة ما بين المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية والمواطنين المقدسيين.
3. التعرف على مستوى وشكل وهدف والتنسيق ما بين المؤسسات الأهلية بعضها ببعض وما بينها وبين القيادة الفلسطينية الرسمية.
4. التعرف على مدى إدراك ومقدرة هذه المؤسسات لتشخيص أدائها وتحديدها للآفاق والمجالات التي بإمكانها تطويرها لتحسين أوضاع المقدسيين.

5.1 أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن تساؤل حول واقع المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية من وجهة نظر مدراء هذه المؤسسات وتحديدا في قطاع توفير الخدمات اليومية التي يحتاجها المواطنون حتى يمكنهم الاستقرار والصمود في مدينة القدس ، لا سيما بعد حل البلدية العربية خلافا لباقي مناطق الضفة الغربية والتي كانت تشكل المظلة الأم التي من المفترض أن تتحمل في حالة وجودها العبء الأكبر في توفير وتقديم هذه الاحتياجات.

وقد تم اعتماد أربعة محاور رئيسية تصب في تقييم وتحليل واقع المؤسسات الأهلية من خلال عدد من المؤشرات، وتحاول الدراسة في كل محور الإجابة عن تساؤل رئيسي يصب في الأهداف المحددة للدراسة وفيما يلي التساؤلات الرئيسية:

1. كيف طورت المؤسسات التنموية الأهلية سياستها بعد عام 1967 ؟
2. كيف كانت العلاقة ما بين المؤسسات التنموية الأهلية والمقدسيين ؟
3. كيف كانت العلاقة التي تربط ما بين المؤسسات التنموية الأهلية بعضها ببعض وما بينها وبين القيادة الفلسطينية ؟
4. كيف تقيم المؤسسات التنموية والأهلية أداءها من أجل لعب دور أفضل في تقديم ما يحتاجه المقدسيين من خدمات ؟

6.1 فرضيات الدراسة

1. لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) تعزى للمراحل السياسية في تطور أداء المؤسسة (التطور الأفقي، التطور الرأسي، تقليص الخدمات).
2. لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) تعزى لتوفر التمويل الثابت في تطور أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات).
3. لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) تعزى لمصادر التمويل وتطور اداء المؤسسة (التطور الأفقي، التطور الرأسي، تقليص الخدمات) .
4. لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) تعزى لشكل التنسيق في مستوى التنسيق الحاصل بين المؤسسات الأهلية .
5. لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) تعزى لهدف التنسيق في مستوى التنسيق .
6. لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) تعزى لمجال العلاقة في درجة علاقة المؤسسات بشبكة المنظمات الأهلية .
7. لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) تعزى لدوافع التوجه للمؤسسات في تغير عدد المستفيدين.
8. لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) تعزى لأسباب أحجام للتوجه البعض عن التوجه للمؤسسات في تغير عدد المسفيدين .
9. لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) تعزى لرضى المستفيدين في تغير عدد المستفيدين .
10. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) تعزى لأسباب احجام البعض للتوجه للمؤسسات في وجود أزمة ثقة ما بين المقدسيين والمؤسسات الأهلية .
11. لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$)في تقييم أداء المؤسسات حسب وضع المؤسسات في تقديم الخدمات .

7.1 محددات الدراسة

تستهدف هذه الدراسة المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية في نطاق واطار عدد من المحددات الهامة وهي:

1. المؤسسات الأهلية التي لها وجود فعلي ولها مقر مفتوح بشكل منتظم في القدس الشرقية أي داخل المنطقة التي تدخل ضمن حدود ما يسمى بالبلدية الاسرائيلية.
2. تختص هذه الدراسة بالمؤسسات العاملة في القدس الشرقية في الفترة ما بعد 1967 وحتى نهاية 2004 بغض النظر عن سنوات تأسيسها سواء كانت قبل 1967 أو بعده.
3. تشمل الدراسة المؤسسات التي أغلقت بأمر عسكري و تمارس نشاطها حاليا أثناء إنجاز هذه الدراسة خارج حدود القدس لأسباب تعود للإغلاق القصري.
4. المؤسسات التي عملت لمدة تزيد على خمس سنوات كمنظمة أهلية قبل أن تصبح تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية مثل مدارس حسني الأشهب التي تتبع الآن وزارة الاوقاف الاسلامية
5. أن تتم تعبئة الاستبانة الخاصة بالدراسة من قبل المدير أو المسؤول المباشر الذي يلم بمعظم تفاصيل ومسيرة المؤسسة.

8.1 وصف مكان الدراسة

تجري هذه الدراسة في حدود مدينة القدس الشرقية والتي تمتاز باهميتها التاريخية كونها احدى المدن القديمة التي يعود تاريخها الى أكثر من ثلاث الاف سنة قبل الميلاد، كما انها تمتاز بأهميتها الدينية كونها مهد الديانات السماوية الثلاث وتوجد فيها أهم المقدسات الاسلامية والمسيحية واليهودية على حد سواء، هذا بالإضافة لأهميتها السياسية كونها تشكل إحدى قضايا حل النزاع الشائكة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين حيث يصر كل من الطرفين على ان تكون مدينة القدس العاصمة السياسية لكل منهما .

تبلغ مساحة مدينة القدس الشرقية 71 كم مربع وقد كانت 6.5 كم مربع في عام 1967 تخصص الحكومة الإسرائيلية 13% من مساحتها فقط لاستعمال المقدسيين السكني، بينما تخصص 9% منها للأحياء الاستيطانية المقامة داخلها وأما البقية من اراضي مدينة القدس الشرقية فهي موزعة ما بين اراضي خضراء تشكل 44% منها (لا يسمح البناء فيها) وبين مناطق مخصصة للاستعمالات العامة تشكل 34% من مجموع مساحتها. وفي كلتا الحالتين فهي أراضي مهيأة لمزيد من التوسع الاستيطاني في المدينة (جمعية الدراسات العربية . 2002 أ) . تتكون القدس الشرقية من جزأين متمايزين، المدينة المسورة وهي البلدة القديمة والجزء الآخر خارج الأسوار وهي المدينة الجديدة وتضم الأحياء التالية: بيت حنينا، شعفاط، العيسوية، واد الجوز، الصوانة، الشيخ جراح، راس

العمود، سلوان، الطور، جبل المكبر، أم طوبا، صورباهر، شرفات، بيت صفافا، الشياح وكفر عقب (أشكنازي ، 1998) .

ويوجد في القدس الشرقية 13 موقعا استيطانيا كبيرا لا تشمل المستوطنات الكبيرة مثل معاليه أدوميم وجفعات زئيف(جمعية الدراسات العربية . 2002 أ) .

ويمكن توزيع سكانها على أساس تجمعاتهم إلى ثلاثة فئات، سكان البلدة القديمة، وتشهد اكتظاظا هائلا، سكان المناطق الحضرية وسكان المناطق الريفية والقروية. ويمكن ملاحظة فروق واضحة في أشكال المساكن وإعداد المحال التجارية والمكاتب تبعاً لذلك (أشكنازي ، 1998) كما يتركز وجود المؤسسات الأهلية في البلدة القديمة والمناطق الحضرية مثل: الشيخ جراح، الصوانة، بيت حنينا، بينما يقل عدد هذه المؤسسات في المناطق القروية والريفية (شبكة المنظمات الأهلية ، 1999) .

9.1 مراجعة الأدبيات

لقد تم اللجوء الى متابعة ومطالعة الأدبيات التي تتناول واقع المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية، سواء ما يختص بدراسة قطاعات أو مجالات محددة لعملها أو مطالعة ما يختص بمدينة القدس في مجالات أخرى مثل المجالات السياسة ، وذلك للاطلاع والتعرف على أكبر كم من المعلومات الممكنة عن واقع هذه المؤسسات لتشكيل خلفية واضحة عن موضوع الدراسة والتي تم تطعيم الفصل الثاني منها بأهم ما ورد فيها وذلك بهدف خدمة موضوع هذه الدراسة وبيان أهميتها ومنطلقاتها وفيما يلي استعراض للأدبيات الأكثر تركيزاً وذات العلاقة بموضوع الدراسة.

1.9.1 أصدر اتحاد الجمعيات الخيرية كتاباً بعنوان (المؤتمر الاجتماعي الفلسطيني الأول، 1979) عن المؤتمر الذي انعقد في القدس في الفترة ما بين 20–22 تموز عام 1979 . حيث احتوى الكتاب على توثيق فعاليات المؤتمر الذي نظمته ودعت إليه اتحادات الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. برز في المؤتمر من خلال كلمات المتحدثين وأوراق العمل وعرض الأبحاث والدراسات والندوات دور الجمعيات الخيرية في مجال الخدمات الاجتماعية في أرجاء الوطن . وفي افتتاحية هذا الإصدار تشير اللجنة التحضيرية للمؤتمر إلى كبر حجم الصعوبات والمشاكل التي يواجهها المجتمع الفلسطيني نتيجة لغياب السلطة الوطنية المسؤولة والتي يفترض ان تتصدى لهذه المشاكل مما جعل هذا الدور يقع على عاتق المؤسسات الوطنية والشعبية في الأرض المحتلة ، كما ويتطرق ايضا الى تطور العمل الاجتماعي التطوعي وواقعه وتوسعه حيث بلغ عدد الجمعيات الخيرية مع نهاية 1978 (130) جمعية (64) منها في مدينة القدس.

ويحتوي الاصدار أيضاً على توثيق للندوات التي تمت ضمن فعاليات المؤتمر وهي فلسفة العمل الاجتماعي التطوعي، مشكلة الأمية والتصدي لها، مشاكل الطلبة في جامعات الضفة الغربية، مشكلة المعوقين جسميا وعقليا، الهجرة، أسبابها، حجمها وأثرها.

أما عن حقول الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل هذه الجمعيات والاتحادات فقد اشتملت على الخدمات الصحية كالعيادات والمستشفيات، ورعاية الاطفال وتنشأتهم، والتأهيل المهني أو البدني، ورعاية الأيتام والمسنين والمعوقين، وتعليم الكبار والنوادي الثقافية والرياضية ويشير هذا الاصدار الى ان دور هذه الجمعيات في مدينة القدس كان منصباً على التعليم في شتى مراحله من الابتدائية حتى الثانوية وذلك نظرا لظروفها الخاصة. أما الدكتور أمين الخطيب رئيس اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة القدس آنذاك فقد أشار في كلمته الى الظروف الصعبة والمريرة التي تعمل تحت وطأتها الجمعيات الخيرية في مدينة القدس الا انها أدركت أهمية توفير الخدمات الصحية للمواطنين في بيوتهم والعيادات والمستشفيات كما يشير الى ان البعض يعتقد ان سكان مدينة القدس يعيشون في جو أقل سوءا من اخوانهم ولكن الحقيقة تشير الى عكس ذلك فالفرد لا يستطيع ان يحلم بالعلاج ويشير الى اغلاق مستشفى الهوسبيس من قبل سلطات الاحتلال. ويتطرق الى دور اتحاد الجمعيات الخيرية في الناحية التعليمية وفي مجال رعاية الأطفال ومساعدتها للطلاب الطامحين في اكمال دراساتهم.

وقد خرج المؤتمر بتوصيات اهمها ما يتعلق بعمل المؤسسات في المجالات الاجتماعية التطوعية وهي :

1. اقامة دورات تدريبية للعاملين في الحقل الاجتماعي.
2. تشجيع اقامة الندوات كوسيلة لتبادل الخبرات والاراء وتوعية الرأي العام.
3. مطالبة البلديات باعطاء الهيئات التطوعية من رسوم خدمات البلدية.
4. ايجاد مشاريع انتاجية في الجمعيات نفسها.
5. تأمين مساعدات خاصة لتأسيس خدمات اجتماعية تطوعية في الريف
6. أن تحاول كل جمعية تركيز اهتمامها بخدمة اجتماعية معينة.
7. افساح المجال لظهور وتدريب صف ثان من القاعدة.

ان تحاول كل جمعية استخدام اداريين وعمال اجتماعيين مختصين كلما أمكن ذلك.

2.9.1 وفي اصدار اخر لاتحاد الجمعيات الخيرية بعنوان(دورة القياديين الاجتماعيين للجمعيات الخيرية ، 1986) وهذه الدورة عقدت في مدينة القدس بهدف تزويد نخبة من القياديين والمواطنين العاملين والمهتمين بالعمل التطوعي باحدث الاساليب في ميادين الخدمة الاجتماعية المعتمدة على

التخطيط العلمي المنظم ، وقد اشتمل هذا الاصدار على مواضيع التدريب التي تمت وكان من أهمها :

1. العمل التطوعي ومسيرة ممارسته في المجتمع الفلسطيني الذي يشير الى ان هذا العمل قد بدأ بأخذ شكلا اكثر تنظيما عقب المؤتمر النسائي الفلسطيني الذي عقد في مدينة القدس عام 1929 والذي كان من اهم قراراته تأسيس وتشكيل الجمعيات التطوعية النسائية في كل فلسطين والذي اتسعت نشاطاتها فيما بعد لتشمل رعاية ابناء الشهداء والتأهيل للمصابين والرعاية الصحية والوقاية من الاوبئة والامراض، كما يشير الى ان مدينة القدس كانت هي المركز الذي انطلقت منه معظم المؤسسات التي مارست العمل الاجتماعي ومنها الجمعيات الخيرية، ولجان العمل التطوعي التي ظهرت في بداية السبعينات الذي شهد تزايدا كميا ونوعيا في الاطر ولجان العمل التطوعي والاطر الجماهيرية للحركة النسوية على اختلافها ولجان الاغاثة الطبية واللجان الشعبية للخدمات الصحية.
2. اما المواضيع الاخرى فكانت عن اهمية تدريب وتأهيل الكوادر الفنية المحلية للعمل التطوعي، اهمية التنسيق والتعاون ما بين المؤسسات الاجتماعية والقطاعات المحلية، أهمية الدراسات الاجتماعية في التعرف على حاجات المجتمع، معوقات العمل الاجتماعي وكيفية التغلب عليها وأخيرا الانظمة والقوانين والمحاسبة.

3.9.1 تناول حلبي في دراسة بعنوان (بلدية القدس العربية ، 1993) واحدة من أهم المؤسسات التي كانت قائمة في مدينة القدس وهي أمانة القدس أو بلدية القدس العربية وهدفت الدراسة إلى تقديم صورة شاملة عن البلدية ، تأريخ لتأسيسها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في العهد العثماني مرورا بفترة الانتداب البريطاني وما احتوته من محطات سياسية وأحداث ذات انعكاسات مختلفة على المدينة ومؤسساتها وتشير الدراسة إلى تقسيم المدينة إلى في العام 1948 قسمين : قسم تحت الحكم العربي الأردني والآخر تحت الحكم الإسرائيلي وأخيرا تأريخ للاحتلال الإسرائيلي لكامل مدينة القدس وبقية أراضي فلسطين عام 1967 والإجراءات الإسرائيلية التي اتخذت لإلغاء المجلس البلدي العربي والإعلان عن ضم الجزء الشرقي المحتل وتوحيد المدينة .
كما تناول حلبي بعض الأفكار والمواقف الإسرائيلية وغيرها من المحاولات التي عمدت لإقحام سكان القدس في انتخابات البلدية الإسرائيلية ، مبينا الانعكاسات السياسية والقانونية لمثل هذه المشاركة والى وجود طرق أخرى للتعبير عن موقف المواطنين الفلسطينيين حول السيادة على القدس كالدعوة إلى إعادة تشكيل المجلس البلدي العربي أو انتخاب بلدية عربية تعبر عن حقوق ورغبة المواطنين المقدسيين والسكان وقد يكون الجزء الأهم من هذه الدراسة ما عرضه الباحث حول استعراض المحاولات والاجتهادات الفلسطينية في إعادة تفعيل الوجود العربي في المدينة (

المواطنين والمؤسسات والفعاليات) من خلال المبادرة التي قادها المرحوم فيصل الحسيني لتشكيل مرجعية في القدس الشرقية تحت عنوان هيئة القدس الوطنية لتغطي الاحتياجات الحياتية والاجتماعية والصحية والتعليمية إلى جانب الأمور السياسية للمقدسيين. فقد بدأت بدعوة السيد فيصل الحسيني رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض لمحادثات السلام في الشرق الأوسط إلى اجتماع موسع في قاعة بيت الشرق في القدس لمناقشة تشكيل هيئة وطنية مركزية في القدس كمرجعية وطنية لكافة القضايا المحلية في القدس وناقش المجتمعون جميع القضايا السياسية والاجتماعية والخدماتية، والاقتصادية الخاصة بالقدس عام 1993واتفق المجتمعون الذين شكلوا الهيئة التأسيسية على تشكيل لجنة تحضيرية مؤقتة بمهام محددة أهمها إعداد مشروع تشكيلات الهيئة الوطنية وقد عقدت اللجنة التحضيرية أربعة جلسات موسعة شارك فيها العديد من رجالات ومؤسسات المدينة وتم تحضير أوراق عمل حول الهيكلية المقترحة حول الرؤية والهدف الأساسي منذ بداية العمل آخذة بعين الاعتبار مسارين متوازيين ومتزامنين وهي الفترة الانتقالية والفترة النهائية على اعتبار ان القدس تقع تحت الاحتلال وهو وضع ليس بدائم، والحدود الاستراتيجية المثلى للوصول إلى الأهداف والتعامل مع كافة القضايا مثل خطة العمل والتي تشمل المؤسسات التي تحتاج إلى بناء أو تجديد وتجميع القوى والفعاليات في مركزية وطنية رئيسية والأدوات التي ستستعملها مع تحديد تفصيلي للخطوات التنفيذية من خلال المؤسسات والفعاليات الوطنية وأيضا من خلال مؤسسة مركزية وطنية في القدس الشرقية كما وعقدت اللجنة التحضيرية أربعة جلسات دراسية وحضر كل منها مجموعة من الشخصيات وممثلي الهيئات والفعاليات والأطر الوطنية في القدس وتبلورت لدى اللجنة التحضيرية مجموعة من التوصيات قدمتها على النحو التالي:

ضرورة تجميع الفعاليات الوطنية في هيئة عامة في القدس باعتبارها عاصمة دولة فلسطين تحت اسم " هيئة القدس الوطنية، فلسطين " والإعلان عن قيامها ومقر عملها بيت الشرق في القدس ومن توصياتها أيضا تشكيل المكتب التنفيذي والهيئة العامة التي تتكون من تسعة دوائر وهي التخطيط، الاقتصاد، القانون والحقوق، الخدمات الأساسية، المؤسسات السياسية، الدينية، المالية ودائرة الدفاع والسلامة العامة.

كما كان من ضمن التوصيات آلية انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي وتكليفه بوضع برنامج عمل لدوائر وأقسام الهيئة ووضع مشروع موازنة سنوية وقد شرع فيصل الحسيني وزملاؤه في التشاور والتنسيق لغايات تشكيل دوائر وأقسام هيئة القدس الوطنية قبل الإعلان عن تأسيسها في منتصف شهر كانون أول 1993 م.

4.9.1 في دراسة قامت بها الباحثة لاتندريس بعنوان (القدس، المقاومة الفلسطينية والتغيير المدني، 1995) تركز الباحثة على دور العوامل الاجتماعية المختلفة في عملية التحول المدني

مع التركيز بشكل خاص على دور حركات المواطنين في العناية برغباتهم وحاجاتهم وادخال الديمقراطية الى الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المدنية، ويهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على ما تقوم به العوامل الفلسطينية والتي تعني بها المؤسسات الفلسطينية المختلفة في القدس الشرقية لاظهار أن عملية هدم واعادة بناء هيكلية المدينة ليست ببساطة نتيجة للهيمنة الاسرائيلية منذ 1967 وانما تعكس عملية ديالكتيكية جدلية بين الفلسطينيين والاسرائيليين أي ان هذه العملية قررتها الاعمال المتعارضة للفلسطينيين والاسرائيليين وتحاول الباحثة أن تثبت بأنه من خلال المحافظة على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات المهنية والمجتمعية والخيرية والثقافية والدينية تمكن الفلسطينيون من حماية انفسهم ضد سياسة الدمج التي تمارسها بلدية القدس الى جانب خلق ظروف خاصة ضرورية للتنمية المحلية في القدس الشرقية.

تستعرض الباحثة خلال دراستها السياسات الاسرائيلية التي اتبعت في القدس الشرقية و استراتيجيات المقاومة الفلسطينية الهادفة الى حماية ارض القدس الشرقية وهويتها وتعطي امثلة على ذلك في مراحل مختلفة مثل رفض الفلسطينيون الانضمام للبلدية الاسرائيلية حين حلت بلديتهم العربية وقضية شركة كهرباء القدس ودور المؤسسات في مواجهة فرض المناهج الاسرائيلية على المؤسسات التعليمية التجارية والطلابية الى غيرها من الامثلة والاضرابات...

وتخلص الباحثة ان وجود المؤسسات الخاصة بالتنمية والصحة والتعليم والمرأة وحقوق الانسان والموسيقى والمسرح والاعلام تساهم في تطوير حفظ الاحساس بان القدس الشرقية هي ملك للشعب الفلسطيني بالمفاهيم الوطنية الا انها ترى بان هناك رفض فلسطيني عن وعي للتميز بين المقاومة من أجل القدس وبين نضال بقية سكان الضفة الغربية وغزة وبالتالي لم يستطيعوا ان يطوروا منظمة شمولية او استراتيجية موحدة للمقاومة من اجل القدس الشرقية على عكس الجانب الاسرائيلي.

5.9.1 وفي مجال التعليم وفي دراسة كمال والزغبي بعنوان(احتياجات القدس عام 2000 في مجال التربية والتعليم، 1996)هدفت الدراسة إلى وضع تصور لما ستكون عليه حاجات سكان القدس الشرقية الفلسطينية عام 2000 في مجال التربية والتعليم من حيث عدد المعلمين والمدربين والمناهج والأبنية والتجهيزات والخدمات من خلال وصف الوضع التعليمي وتحليله وتحديد المشاكل التي تعاني منها المدينة في هذا المجال وتحديد اقتراحات لمعالجة هذه المشاكل والحاجات المتوقعة.واتبع الباحثان منهجين وهما: المنهج المسحي والثاني اللقاءات المبرمجة مع مربين مختارين، وشملت نتائج الدراسة توزيع تواريخ إنشاء المدارس والجهات المشرفة عليها وإعداد الطلبة ومقارنة ازدحام الصفوف بين هذه المدارس، ونسبة العاملين في هذه المؤسسات التعليمية ومؤهلاتهم ومقارنة ما بين جميع هذه المؤسسات ثم يتطرق الباحثان لوضع هذه المؤسسات من ناحية المباني والتجهيزات والمرافق والخدمات العامة للطلاب في مجالات الصحة والإرشاد النفسي

والاجتماعي والأنشطة الرياضية وقد توصل الباحثان إلى وجود مشاكل ذاتية تتمثل في ضعف البنية التحتية للمدارس وضعف مؤهلات الطواقم التربوية العاملة فيها وضعف النشاطات المساندة لعملية التعليم وضعف الخدمات الطلابية وخصوصاً في مجال الإرشاد النفسي والاجتماعي والمهني وكما يتبين أيضا ضعف الاهتمام بالنشاطات اللامنهجية. وقد خلص الباحثان الى وضع معالم استراتيجية شاملة للنهوض بأوضاع المؤسسات التربوية والتعليمية في القدس منها:

1. توفير الدعم المالي الكافي والمستمر لها لتتمكن من أداء واجباتها بفاعلية واقتدار.
2. إيجاد جهاز تربية وتعليم فلسطيني قوي خاص بالقدس ويتخذ منها مقرا لتعزيز التواجد الفلسطيني فيها.
3. التركيز على أن يطبق في مدارس القدس نفس المناهج التي تطبق في مدارس الضفة الغربية والعمل بالتدريج على أن يتولى سكان القدس العربية إدارة مدارسهم جميعا. بما فيها تلك التي تديرها بلدية القدس والمعارف الإسرائيلية.
4. تطعيم المناهج بمواضيع تتعلق بالقدس وتبرز أهميتها. وتوعية المجتمع المقدسي نحو أهمية النقاش السليم ما بين المسلمين والمسيحيين .
5. تشكيل لجنة مساندة من مختلف الطوائف والاتجاهات والتخصصات لمساندة جهات التربية والتعليم.

وقد اختتم الباحثان دراستهما بتقديم اقتراحات حول مشاريع تربوية تهدف إلى وضع المؤسسات التربوية في مستوى جيد بحلول عام 2000 وقد تم وضع موازنات تقديرية لها واهم هذه المشاريع :

1. تطوير الطواقم التربوية مهنيا على مدى ثلاث سنوات.
2. تطوير تعليم العلوم والحاسوب.
3. بناء وصيانة المدارس.
4. تزويد المدارس بوسائل تعليمية أساسية.
5. تطوير المكتبات المدرسية.

بناء مركز ثقافي رياضي.

6.9.1 قدم عيوش دراسة بعنوان (مؤسسات الخدمات الاجتماعية في القدس واحتياجاتها حتى عام 2000م، 1997) وتهدف إلى وضع صورة شمولية عن عدد ونوعية الخدمات والمؤسسات والمراكز الاجتماعية في مدينة القدس إلى جانب وضع تصور عن حاجات القدس في هذا المجال حتى العام 2000م وذلك بهدف تطوير المؤسسات والخدمات المقدمة وتلبية الحاجات الاجتماعية والتنموية وقد اعتمد الباحث منهج الإحصاء الوصفي باستخدام أداتين الاستبانة والمقابلة. وقد تطرق الباحث في دراسته إلى لمحة تاريخية لبداية نشوء المؤسسات والخدمات الاجتماعية قبل عام

1948 م وانتقل في الفصل الثاني إلى ذكر المؤسسات التي نشأت في الفترة ما بين 1948–1967 وعرض أهدافها ووضعها القانوني وخدماتها ونشاطاتها، وفي الفصل الثالث ينتقل الباحث للمؤسسات التي ظهرت بعد عام 1967 ويستعرضها بنفس الطريقة. وأما الفصل الأخير فيتناول الباحث فيه تحليل ومعالجة البيانات السابقة ضمن عدد من المؤشرات مثل أنواعها وتوزيعها الجغرافي والجهات المسؤولة عنها ونوعية المنتفعين منها ومستوى خدماتها والمؤهلات العلمية للعاملين فيها. ويخرج الباحث في خاتمة تتضمن تقديرا للمجالات التي هي بحاجة للدعم والتطوير في المؤسسات ويضع كلفة تقديرية لها. ومما يجدر ذكره ولفت الانتباه إليه حول هذه الدراسة أنها قد تناولت المؤسسات العاملة في القدس الشرقية ومن ضمنها المؤسسات التي تتبع لجهات إسرائيلية.

7.9.1 تناول غنيم في كتابه (القدس نداء أخير ، 1999) خطة تهويد القدس في اربعة أبواب بحيث تناول فيها تاريخ القدس والاستراتيجية التي اتبعتها اسرائيل فيها قبل اعلان دولتهم في عام 1948 وينتقل لاحتلال القدس عام 1967 ويناقش خطة تهويد القدس على المستوى القانوني وعلى مستوى التنظيم والتخطيط الهيكلي والمشاريع الاستيطانية وسياسة البلدية الاسرائيلية .
اما الباب الثاني من كتابه فتناول الوجود الفلسطيني في القدس تاريخيا، جغرافيا وديمغرافيا كما تعرض للوجود السياسي الفلسطيني في القدس الذي نشط في عقد الثمانينات من القرن العشرين خلال المؤسسات النقابية والجماهيرية والاندية والتي تزيد عن مائة مؤسسة.
ويتطرق غنيم الى الاماكن المقدسة والاوقاف الاسلامية ويشير الى ان الاوقاف لها دور ذو تأثير على الوضع الاقتصادي والسكاني في مدينة القدس لكن هذا الدور لا يستخدم بكفاءة وخصوصا فيما يتعلق بما تملكه من أراضٍ بالامكان استغلالها لاقامة المساكن للمقدسيين.
وتحدث عن الوضع الاقتصادي للمدينة والذي يعتمد بشكل كامل على السياحة والتي تتأثر بالأوضاع السياسية والضرائب، وينتقل لقطاع التعليم وما مر بهذا القطاع من محاولات لأسرلته ويورد احصائية عن الجهات التي تقدم خدمات التعليم في القدس الشرقية ومن ضمنها مدارس البلدية والمعارف الاسرائيلية ومدارس وكالة الغوث ثم يتناول الوضع الصحي في المدينة التي كانت تعتبر المركز الصحي الاول والاهم للمواطنين المقدسيين الا انها تراجعت بفعل اجراءات الاحتلال ويورد عدد من المؤسسات التي تغطي الخدمات الصحية في المدينة ولا يستثني الكاتب وصف خدمات البنية التحتية، المياه، المجاري، والكهرباء في المدينة بحيث يحكم الاسرائيليون السيطرة عليها وتسير الى الاهمال المتعمد في اوضاعها ويشير الى تجربة شركة كهرباء القدس ودورها في تقديم هذه الخدمة للمقدسيين ويختتم غنيم كتابه بتصورات ومقترحات حول مستقبل القدس السياسي بين الواقعية والامر الواقع .

8.9.1 واما الدراسة التي اجرتها شبكة المنظمات الأهلية تحت عنوان (المؤسسات الاهلية في القدس الواقع والافاق، 1999) فهي تهدف الى توفير قاعدة معلومات مناسبة وضرورية حول مؤسسات العمل الاهلي داخل المدينة المقدسة من حيث عددها وطبيعة نشاطها وانجازاتها ووضعها القانوني بالنسبة لجهة التسجيل وسنوات تسجيلها وفروعها، وايضا معلومات عن الهيكل الادراي لها والعاملين فيها وتبين ان 91% من المؤسسات التنموية مسجلة ووضعها قانوني وان أكثر من سبعين من بين 87 مؤسسة ممن خضعن للبحث تم تأسيسها بعد عام 1967وتبين أيضا ان 76 مؤسسة مرجعيتها مجالس ادارة بينما 21 % منها مرجعيتها مجالس امناء ، وتناولت الدراسة ايضا مجالات عمل هذه المؤسسات ونشاطاتها وتبين وجود مؤسسات تعمل في جميع المجالات تقريبا مع اشارة واضحة الى صغر حجم المؤسسات التي تعمل في مجال الزراعة والارض والمياه وهي من أساسيات الصراع القائم مع الاحتلال .

وكان مما لاحظته الدراسة أيضا ان اهداف المؤسسات التي حددتها لنفسها تتروح بين العمومية والاتساع الى المحدودية والدقة وقد حددت المجالات والانشطة بما يلي : التدريب والتأهيل وخدمات اجتماعية ونشاطات بحثية وحقوق الانسان ومؤسسات في مجال الصحة والصحة النفسية والزراعة والبيئة وتستهدف النساء والاطفال والشباب والمسنين ولم تجد الدراسة فرق في الاتجاهات الرئيسية التي تعمل من خلالها المؤسسات المقدسية على صعيد فئاتها المستهدفة سواء كانت داخل مدينة القدس فقط أو داخلها وخارجها فهي لا تفصل بين نشاطها داخل مدينة القدس وخارجها أي ان التوجه لمشاريع مستقبلية لا يركز اساسا على مدينة القدس. بل كما تشير الدراسة الى ان غالبية المؤسسات تقدم خدماتها لسكان المدينة والقرى والمخيمات.

اما عن التحديات والعقبات فقد لخصتها الدراسة بأربعة أنواع هي مالية، سياسية، ادارية، قانونية واحتلت المشاكل المالية الجانب الاهم من المعيقات والتحديات يليها السياسية ومن ثم الادارية والقانونية. كما تبين الدراسة أنه خلال الفترة ما بين عامي 1987-1997م نقلت 11 مؤسسة مقراتها الى خارج القدس وقد ربطت سبعة منها عودتها للمدينة بتوفر ظروف اكثر ملائمة ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة :

1. العمل لرفع مستوى التنسيق بين المؤسسات داخل القدس وخارجها.
2. تحديث المعلومات المتعلقة بالاحتياجات الخاصة لمدينة القدس ومؤسسات العمل الاهلي.
3. التفكير الجدي بكيفية تقديم مساعدات فنية للمؤسسات الاهلية.
4. بذل جهود متعددة المستويات من أجل تفعيل دور كل من الاتحاد العام للجمعيات الخيرية والاتحاد النسائي.
5. مساعدة المؤسسات الاهلية المقدسية على تجنيد مصادر دعم وتمويل لتغطية احتياجاتها.

9.9.1 وفي دراسة أعدها النمري بعنوان (واقع واحتياجات التعليم الفلسطيني في مدينة القدس ، 2001) تطرق الباحث لواقع الخدمات التعليمية منذ العهد الأردني والتي كانت تتبع لثلاث جهات وهي وزارة التربية والتعليم الاردنية والمدارس الأهلية والخاصة وأخيرا مدارس وكالة الغوث والتي كانت تدرس حسب المنهاج الأردني، وانتقل بعدها للحديث عن وضع قطاع التعليم تحت الاحتلال وما رافقه من محاولات لتهويد التعليم في المدينة والدور الذي لعبته المؤسسات والمقاومة الفلسطينية للتصدي لسياسات فرض المناهج الإسرائيلية في مراحل التعليم كافة والتي انتهت بالعودة لتعليم المنهاج الأردني في عام 1979/1978 للمرحلة الإعدادية وللمرحلة الابتدائية في عام 1981/1980. ومن ثم تناول الباحث تأثير الأوضاع التعليمية، ومن ثم ينتقل لتوزيع المدارس والمؤسسات التعليمية حسب السلطة المشرفة عليها والتي أصبحت تتبع أربع جهات بدلا من ثلاث بحيث أصبحت مدارس بلدية الاحتلال هي الجهة الرابعة. ويتناول عرض تفاصيل اكثر عن عدد المدارس التابعة لكل جهة واعداد الطلبة فيها وبعض التفاصيل عن تجهيزاتها وتطورها.

تناول النمري بشيء من التفصيل مجال التعليم المهني في المدينة والمدارس الخاصة بهذا النوع من التعليم. وكان من أهم نتائج هذه الدراسة استخلاص بعض المشاكل التعليمية والتي صنفها الباحث إلى ثلاث أنواع سياسية وموضوعية ومهنية ففي المجال السياسي لخص المشاكل والمعيقات في تعدد سلطات الإشراف على الشؤون التعليمية ومؤسسات التعليم في المدينة دون وجود سلطة وطنية ذات مرجعية موحدة وملزمة، وأيضا عدم وجود إدارة تعليمية جامعة في القدس للتنسيق بين الجهات التعليمية المختلفة وتعددية الأنظمة التعليمية القائمة بالقدس ومحيطها، ثم أخيرا جمود سياسة التخطيط والتطوير في حقل التعليم ، وينتقل نتيجة لذلك لمشكلتين تعليميتين خطيرتين وهما عدم استيعاب الطلاب بيسر وسهولة ومشكلة التسرب الطلابي وأما عن الأسباب الموضوعية والذاتية فتتمثل في نقص الغرف الدراسية والأجهزة والآلات الحديثة والوسائل التعليمية وضعف الموازنات الخاصة بالمدارس ورواتب معلمي المدارس الأهلية الخاصة من جهة ومعلمي مدارس الاحتلال من جهة أخرى، والحاجة إلى دورات تدريبية وتأهيل، والعمل عل إيجاد قاعدة من الاتفاق بين المؤسسات التعليمية. ويتناول الباحث أيضا الحق بالتعليم ومدى الالتزام به في القدس في حالات مقارنة مع الجانب الإسرائيلي والأولويات المطلوبة لتحسين وضع قطاع التعليم وهي سن قانون موحد وعصري ملزم للمؤسسات التعليمية، واعتماد موازنة تقديرية خاصة باحتياجات القدس ومن ضمنها ما يخص شؤون التعليم ورسم سياسية تعليمية طويلة المدى تراعي الاحتياجات المادية والمعنوية وتعزيز دور القطاع الخاص في توفير التعليم وتأهيل الطلاب وتدريب العاملين.

10.9.1 قام الباحثان رزق الله وخضر في مركز دراسات القدس التابع لجامعة القدس بدراسة تحت عنوان (البلدة القديمة في القدس، الواقع الحالي وافاق التنمية، 2002)

وقد هدفت هذه الدراسة وبشكل اساسي الى تشكيل صورة حقيقية عن واقع البلدة القديمة على المستوى السكاني والاسكاني، الاقتصادي، الاجتماعي، الخدماتي والمؤسسي. ومشاكلها واحتياجاتها للخروج بتوصيات عملية محددة يمكن وضعها في برنامج تنموي يشكل جزءا من المخطط الرئيسي الذي يقوم المكتب الفني باعداده بهدف احياء وانعاش البلدة القديمة واتبع الباحثان اسلوب المسح الميداني والرجوع لما كتب عن البلدة القديمة وجاءت دراستهما في ثمانية فصول يتناول كل فصل جانب محدد يظهر الواقع العملي لأوضاع السكان المقدسيين في البلدة القديمة، ولا بد من الاشارة الى بعض ما توصل اليه الباحثان على اعتبار ان البلدة القديمة هي الجزء الأهم في القدس الشرقية واخذها كمثال على دراسة حالة لمنطقة داخل حدود القدس الشرقية سيعمل على توضيح أهمية أجراء هذه الدراسة لتوضيح الحاجة الملحة لدور تنموي فاعل للمؤسسات الأهلية في القدس الشرقية لانها تكاد تكون الاجسام الوحيدة التي تعمل ويعوّل عليها في الوقت الحالي للقيام بهذا الدور. فقد جاء في الدراسة الإشارة والتعريف باحياء البلدة القديمة وهي: الحي الاسلامي، الحي المسيحي، الحي الأرمني، الحي اليهودي. ويصف الباحثان هذه الأحياء بأنها مقسمة الى حارات وكل حارة مكونة من أحواش وكل حوش مكون من الشقق والبيوت المترابطة والمتصلة ببعضها البعض بحيث تجعل البلدة القديمة أشبه ما تكون بالشبكة وبامكان السكان التنقل من بيت لاخر ومن حي لآخر عبر أسطح المنازل.

يعيش سكان البلدة القديمة في ظروف سكنية صعبة حيث أن 62% من مساكنها هي عبارة عن شقق صغيرة فهناك 55% من الوحدات السكنية العربية مساحتها اقل من 40 مترا مربعا وربع هذه المساكن مساحتها أقل من 20م مربعا، يعاني 41% من المساكن من ازدحام أو كثافة سكانية عالية و 14% تعاني من ازدحام مفرط أي أكثر من 5 أفراد للغرفة الواحدة.

هناك 20.5% من بيوت البلدة القديمة لا تصلح للسكن البشري و64% من المساكن لا يتوفر فيها فسحة داخلية خاصة بلعب الأطفال و74% من المساكن تفتقر إلى فناء خارج السكن. 50% من بيوت البلدة القديمة ذات رطوبة عالية و11.9% لا يوجد فيها نوافذ . وشرح الباحثان ما ينجم عن هذه الظروف السكنية الصعبة من مشكلات اجتماعية وأسرية وأخلاقية وما تضفيه من مزيد من الضغط على أفراد العائلة وحرمانهم من خصوصياتهم وزيادة الكبت المفروض على الفتيات والنساء وما تتركه من تأثيرات كثيرة على الطلبة تتمثل في رداءة التحصيل ودفع بعضهم للتسرب كما أنها تؤدي إلى هجرة الأزواج الشابة.

كما تطرق الباحثان بتوسع للأوضاع التعليمية والجهات المشرفة عليها المتمثلة بالأوقاف الإسلامية ومؤسسات أهلية وإسلامية، الكنائس والأديرة وبلدية القدس ويستدل على حجم التقصير من قبل

بلدية الاحتلال بأن البلدية الإسرائيلية لها مدرستين فقط في البلدة القديمة وهي للمرحلة الأساسية وتوفر هاتان المدرستان 34.6% فقط من خدمات المرحلة الأساسية و22% من مجموع الصفوف و20% من أعداد الموظفين. وهذا يوضح حجم الدور التنموي الذي تقوم به المؤسسات الأهلية والتحديات الكبيرة أمامها في هذا المجال. كما وأظهرت هذه الدراسة نقص في عدد المراكز الصحية في البلدة القديمة وعدم وجود عيادات تقدم خدماتها على مدار 24 ساعة، إلى جانب غياب الخدمات المقدمة للمسنين ومراكز لعلاج المدمنين وليس هناك أي مستشفى يغطي الفراغ الكبير الذي نشأ عن إغلاق الاحتلال لمستشفى الهوسبيس.

أما عن الأوضاع الاقتصادية فقد بلغت نسبة القوى البشرية 58% من مجموع سكان البلدة القديمة وتصل نسبة المشاركة في قوة العمل من 15–64 سنة إلى 47.7% وتبلغ نسبة البطالة 16% وتبلغ نسبة النساء العاملات 12% من مجموع النساء في قوة العمل، و18% من الأسر لديها معيل واحد، وتبلغ نسبة الإعالة 1:4.4 أما عن الأوضاع الاجتماعية فقد توصل الباحثان إلى وجود 14 مشكلة أساسية في مقدمتها مشكلة تفشي المخدرات تليها مشكلة التفكك الأسري وتسرب الطلبة من المدارس وعمالة الأطفال والزواج المبكر لدى الفتيات.

ويشير الباحثان إلى دور البلدية المحدود في البلدة القديمة وبالمقابل يتطرق الباحثان لدراسة أوضاع المؤسسات الأهلية البالغ عددها 19 وذلك من حيث سنوات نشأتها ومرجعياتها كما يشيران إلى أن الجزء الأكبر من نشاطاتها يتركز على البرامج الاجتماعية والثقافية يليه الخدمات الصحية وبرامج الأمومة والطفولة. ويشكل التمويل أهم المعيقات والمشاكل أمام تنفيذ برامج وأنشطة المؤسسات الأهلية ومن الواضح ان حجم المؤسسات في البلدة القديمة محدود ولا يغطي احتياجات سكانها ولا يتلاءم مع التطور والزيادة السكانية لمجتمع البلدة القديمة حيث ان هناك جمعية أو مؤسسة أهلية واحدة لكل 1535 نسمة.وخرجت الدراسة بالعديد من التوصيات على المستوى السياسي العام والمستوى السياسي الفلسطيني وعلى مستوى الترميم والإعمال على مستوى المؤسسات وعلى مستوى الخدمات والبرامج وعلى المستوى الاقتصادي والسياسي.

11.9.1 قامت جمعية الدراسات العربية بدراسة تحت عنوان (مشروع الدراسات القطاعية في القدس الشرقية ، 2002)

والذي تضمن دراسة ومراجعة مجموعة من القطاعات المختلفة والتي صدرت بشكل منفصل عن الآخر وهذه القطاعات هي قطاع الأراضي، قطاع التعليم، قطاع الصحة، قطاع الأطفال والشباب، قطاع الرفاه الاجتماعي، قطاع الإسكان والبنية التحتية، قطاع السياحة وقطاع الأعمال، وقد برزت فكرة تنفيذ هذا المشروع والدراسة من منطلق أهمية تنمية مدينة القدس ويهدف إلى تحديد استراتيجيات وبرامج للقدس تساهم في التنمية المستدامة في الناحية الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية وتحسين الأحوال المعيشية لسكان القدس والتحضير للمساهمة في تحديد الوضع النهائي للقدس في نهاية مرحلة المحادثات التفاوضية بين إسرائيل وفلسطين كما ويهدف للخروج بخطة تنموية للقدس الشرقية.

وقد نفذت هذه الدراسة على القطاعات المختلفة بشكل منفصل ولكنها اتبعت جميعها نفس الأسلوب تقريبا وهي عقد اللقاءات البؤرية والمقابلات والاستبانات والحلقات الدراسية والمسح الميداني للمؤسسات العاملة في كل قطاع ومراجعة الأدبيات السابقة وتعطي كل دراسة من هذه القطاعات صورة واقعية للوضع كما هو عليه في مدينة القدس الشرقية والمؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات في هذه القطاعات ومن ضمنها مؤسسات الجانب الإسرائيلي وتتوصل كل دراسة إلى المعيقات والتحديات والفرص المتاحة في كل قطاع لتحسين الوضع فيه.

10.1 التعليق على الدراسات السابقة

ان مراجعة الأدبيات السابقة تظهر اهتمام عدد من الباحثين والكتاب في دراسة مجالات محددة والتي لها مدلولاتها في عملية التنمية في مدينة القدس الشرقية ، ووجد بعض الدراسات التي تهتم بمجالات متعددة من التنمية ولكنها تخص منطقة محددة وليست شاملة وبالتالي فقد تم التطرق إلى دور المؤسسات التي تعتبر جزءا من مجال الدراسة أو مكانها وقد تم استخدام الأسلوب الوصفي أكثر من الأسلوب التحليلي والتفصيلي والشامل لجميع القطاعات في الدراسة الواحدة. وأحيانا كانت تشتمل على المؤسسات التي تتبع لجهات إسرائيلية وتعمل في نفس المجال وبالتالي فقد كانت هذه الدراسات تفقد بعض من خصوصيتها تجاه المؤسسات الأهلية. وأما الدراسة التي تطرقت إلى المؤسسات الأهلية بشكل شمولي فقد اقتصرت على توفير قاعدة من البيانات والمعلومات حولها ، إلا ان هذا النوع من الدراسات لم يجرِ العمل على تحديثها ومراجعتها باستمرار. وفي حين وجدت دراسة تضمنت وصفاً لواقع تطور المؤسسات الأهلية في مدينة القدس منذ بداية ونشأة هذه المؤسسات حتى عام 2000، فان المرحلة مجال البحث وهي الأكثر تأثيرا على وضع مدينة القدس الشرقية وسكانها ومؤسساتها منذ 1967 حتى 2004 أخذت نفس الوزن من الأهمية والحيز في موضوع الدراسة بالنسبة للمراحل المختلفة وقد تكون الدراسة التي قامت بها آن لاتندريس 1995 هي الأقرب لتحليل سياسات ودور المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية وخصوصا فيما يخص المرحلة ما بين 1967 وحتى 1995 والواقعة ضمن الحدود الزمانية للدراسة وان كانت قد تناولت بعض منها ضمن مدخل رئيسي لم تكن المؤسسات هي الهدف منه بقدر ما كانت هي النماذج التي استخدمت للتدليل على نظرية المقاومة والتغيير المدني ومن الملاحظ بأنه وجود توجه لدى المؤسسات في الدراسات التي صدرت ما بعد عام 2000 إلى البحث والدراسة بتخصص وبتركيز

أكثر على الوضع التنموي لمدينة القدس الشرقية بشكل عام وما تقوم به المؤسسات الأهلية في هذا المجال.

وقد يكون لجمود الوضع السياسي بعد أوسلو وما آلت إليه الأوضاع السياسية بعد انتفاضة الأقصى وما تشهده المدينة وسكانها من حالة من التراجع هي السبب وراء ذلك، فالدراسة التي قام بها الباحثان رزق الله وسامي غنية وثرية وتركز بشكل تفصيلي على جميع الجوانب الحياتية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية كما أنها تركز على دور المؤسسات الأهلية في ظل هذا الوضع إلا أنها تركز على منطقة البلدة القديمة فقط دون غيرها . أما مشروع الدراسات القطاعية فتناول جميع القطاعات التنموية للوقوف على الأوضاع الحالية ويتناول التحديات والمعيقات والفرص مستنداً على نقاط الضعف والقوة في كل قطاع وبالرغم من أن دراسة هذه القطاعات اشتملت على جميع المجالات إلا أنها أيضا اشتملت على مسح لدور المؤسسات بما فيها المؤسسات الإسرائيلية وبالرغم من التداخل الكبير والترابط والتكامل ما بين القطاعات في مجال البحث إلا أنها صدرت منفصلة لكل قطاع على حده .

11.1 ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها

ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها استهدافها لتقييم وتحليل واقع المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية وفي جميع المجالات والقطاعات دون استثناء وبشكل مباشر للفترة ما بين 1967-2004 . فمسؤولي هذه المؤسسات هم الأدرى بحال مؤسساتهم وواقعها ، كما انهم على علم بحجم المعيقات والتحديات التي تواجه مؤسساتهم مروراً بالمراحل المختلفة ، وقد تكون أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها تعنى بالتقييم الذاتي أو على المستوى الفردي لواقع كل مؤسسة وصولا إلى تقييم عام لواقع هذه المؤسسات مجتمعة ضمن عدد من المحاور التي تصب في تحقيق الهدف الرئيسي من الدراسة .

الفصل الثاني

2 البلدية العربية والمؤسسات الأهلية ما بين الوضع القانوني النظري والواقع الإسرائيلي العملي

1.2 مقدمة

إن دراسة واقع المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية في ظل غياب البلدية العربية لا بد وأن تنطلق من تتبع وتحليل مسيرتها منذ بداية تأسيسها ، للاطلاع على المهام والأدوار التي قامت بها خلال المراحل والتطورات المختلفة التي مرت بمدينة القدس ومن ثم التعرف على ما استجد على هذه المؤسسات بعد احتلال إسرائيل للقدس الشرقية في عام 1967 سواء على المستوى القانوني الدولي والذي بقي مقتصراً على الجانب النظري أو على مستوى الاجراءات والقوانين الاسرائيلية التي اخضعت لها البلدية العربية والمؤسسات الأهلية ، وأيضاً على مستوى الخدمات التي عملت إسرائيل على السيطرة والتحكم بها في عملية مد وجزر ما بينها وبين المؤسسات الأهلية والتي ما زالت مستمرة حتى لحظة اعداد هذه الدراسة .

2.2 بلدية القدس العربية ووضعها القانوني

1.2.2 خلفية عن بلدية القدس العربية قبل القرار 181 الصادر عام 1947:

لقد تم تاسيس اول بلدية عربية في القدس عام 1863 في عهد الدولة العثمانية وكانت عبارة عن هيئة محلية صغيرة ذات سلطة محدودة (العارف ، 1999) وقد تالفت البلدية من خمسة اعضاء معينيين ثلاثة من المسلمين وواحد مسيحي وواحد يهودي الا انها لم تباشر اعمالها فعليا الا في عام 1867 وقد اصبح نشاط المجلس البلدي اكثر بروزا بعد صدور قانون البلديات في عام 1877 .والذي نص على مسؤوليات البلديات وكيفية تشكيلها بحيث تتكون من ستة الى اثني عشر عضوا ينتخبون لمدة اربع سنوات كما بين قانون البلديات واجبات ومسؤوليات البلدية ومنها انشاء وصيانة المباني العامة والطرق والاسواق وتزويد السكان بالمياه اضافة الى التخطيط والاشراف علىانشاء المباني وتسجيل الولادات والوفيات والاشراف على المطاعم واماكن الترفيه وتقديم خدمات الامن (حلبي ، 2000) وقد تكون المجلس البلدي في فترة الحكم العثماني من عشرة اعضاء ستة من المسلمين واثنان من المسيحيين واثنان من اليهود وكان سليم حسين افندي الحسيني رئيسا للبلدية عند نهاية الحكم

العثماني والذي سلم قوات الاحتلال البريطاني وثيقة تسليم المدينة نيابة عن المتصرف التركي عزت بك في التاسع من كانون الاول 1917 .

وقد تميزت الفترة منذ تاسيس البلدية العربية حتى نهاية الحكم العثماني في فلسطين في العام 1917 بخلق سوابق اعتمدها السكان العرب لاحقا عند الحديث عن تشكيل البلدية واهمها ان يكون رئيس البلدية عربيا مسلما ويكون غالبية الاعضاء عرب ومسلمين مع تمثيل محدد للعرب المسيحيين واليهود (العارف ، 1986)

ومع وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني عام 1917 عينت الحكومة البريطانية موسى كاظم الحسيني رئيسا للبلدية خلفا لشقيقه حسين الحسيني بعد وفاته عام 1917 والذي ما لبث ان اقيل سنة 1920 على يد الجنرال ستورس بسبب تاييده للمظاهرات التي جرت في القدس وتاييده لتتويج الملك فيصل ملكا على سوريا الموحدة خلال خطابه بهذا المضمون للجماهير المحتشدة أمام البلدية (حلبي ، 2000) كما قام ستورس بتخفيض عدد اعضاء المجلس الى ستة اعضاء بدلا من عشرة وكان ذلك من اجل تخفيض عدد الاعضاء المسلمين من ستة الى اثنين فقط وقد قام بتعيين راغب بيك النشاشيبي رئيسا للبلدية اضافة الى تعيين نائبين له احدهما مسيحي والاخر يهودي (المهتدي ، 2003) وبذلك اصبح النضال لاجل ضمان السيطرة في المجلس البلدي والحفاظ على غالبية فيه بعد عام 1918 جزء من الصراع السياسي ضد وعد بلفور وهدف الحركة الصهيونية باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وقد لوحظ في هذه الفترة توتر في العلاقات بين الاعضاء العرب والاعضاء اليهود في المجلس البلدي منها رفض موسى كاظم الحسيني استعمال اللغة العبرية الى جانب اللغة العربية رغم مطالبة الاعضاء اليهود بذلك وبقيت جلسات المجلس البلدي تدار بالعربية فقط حتى عام 1927 حيث جرت الانتخابات للمجلس البلدي وتكون من اثني عشر مقعدا وزعت كما يلي خمسة للمسلمين وأربعة لليهود وثلاثة للمسيحيين (حلبي ، 2000)

وقد جرت الانتخابات في عام 1934 وفقا لانظمة وقواعد جديدة نص عليها قانون الانتخابات الذي وضعه البريطانيون في بداية العام ذاته حيث تم تقسيم المدينة الى 12 قطاعا انتخابيا بحيث كان كل قطاع يمثل غالبية لطائفة من الطوائف ومنح القانون الحكومة البريطانية صلاحية اختيار رئيس البلدية من بين الاعضاء المنتخبين وتعيين عضوين اضافيين . وقد خسر العرب الغالبية في المجلس لاول مرة حيث تكون المجلس من اثني عشر عضوا نصفهم من العرب منهم اربعة مسلمين واثنين مسيحيين والنصف الاخر من اليهود وقد عزا العرب ذلك الى منح قانون الانتخاب حق الاقتراع للمستاجرين بعد ان كان القانون العثماني يقتصره على مالكي العقارات مما ادى الى ازدياد اعداد اليهود اصحاب حق الاقتراع بنسبة كبيرة (حلبي ، 2000)

وقد تم تعيين حسين الخالدي رئيسا للبلدية اضافة الى تعيين نائبين له احدهما يهودي هو دانيئيل اوستر والاخر مسيحي هو يعقوب فراج وقد تمتع اوستر بصلاحيات ومكانة خاصة كانت مصدر للحساسية والخلافات العديدة بين الرئيس العربي ونائبه اليهودي والتي ازدادت حدة عام 1936 وذلك احتجاجا على استمرار الهجرة اليهودية .(روبنستين ، 1980)

2.2.2 البلدية العربية من عام 1948-1967:

حدد قرار تدويل القدس رقم 181 حدود المدينة بحيث تشمل بلدية القدس مع القرى المجاورة شرقا حتى قرية ابو ديس وجنوبا حتى بيت لحم وغربا حتى عين كارم وشمالا حتى شعفاط (أيوب ، 2001) ومع نهاية الانتداب البريطاني في ايار 1948 وحتى قبل اتفاقية وقف اطلاق النار (الهدنة) 1948/11/30 كانت المدينة قد قسمت ما بين العرب واليهود ونشات بلديتان منفصلتان وقد ترأس ادارة البلدية في الجانب العربي انطوان صافية الذي كان يشغل منصب مسؤول الخزينة في البلدية الموحدة (بنفينست، 1976)

ورغم التقسيم الفعلي للمدينة إلا أن الامم المتحدة عادت وأكدّت من خلال الجمعية العامة مبدا تدويل القدس في قرارها رقم 194 الصادر في 1948/12/11 واوصت ان يكون للقدس مكانة خاصة منفصلة عن بقية فلسطين وان توضع تحت سلطة الامم المتحدة الفعلية وعادت الجمعية العامة لتصادق على مبدا التدويل للمرة الثانية في قرارها 303 الصادر في 1949/12/9(جريس ، 1981) في حين اعلن مجلس جامعة الدول العربية تاييده لمبدا التدويل وعارضته اسرائيل والاردن اللتان كانتا في الفترة ما بين تشرين الثاني 1948 ونيسان 1949 تديران محادثات سرية فيما بينهما انتهت الى توقيع اتفاقية الهدنة بينهما في 1949/4/3 (جريس، 1981)

وعلى الفور سارعت كل من الاردن واسرائيل باتخاذ الاجراءات لاتمام استيعاب كل لحصتها في المدينة . ولكن بفارق كبير في السياسة والاجراءات المتبعة، فبينما بدات الحكومة الاردنية بنقل المكاتب الحكومية والمؤسسات الهامة من القدس الى عمان الامر الذي عمل على اضعاف المكانة السياسية والادارية لمدينة القدس التي كانت تعرف حتى ذلك الحين بعاصمة فلسطين (غنيم ، 1999)، بدا الاسرائيليون العمل على بناء وتطوير الجانب الغربي من المدينة وتعزيز مكانتها وبدات السلطات الاسرائيلية المختلفة بنقل مكاتبها ومقر اعمالها الى القدس الغربية وفي 1950/1/23 اعلن البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) القدس الغربية عاصمة لاسرائيل .

وفي 17 شباط من العام نفسه اقسم حاييم وايزمن اليمين القانونية كاول رئيس للدولة فيها. ومما يدل على المكانة الخاصة التي اولتها السلطة الاسرائيلية للقدس الغربية هو تضاعف عدد سكانها خلال السنوات التسع عشرة التي تلت تقسيم القدس وحتى العام 1967 بحيث ازداد عدد السكان من

نحو 100.000 في تموز 1948 الى 196.000 عشية حرب حزيران 1967 وقد تبع الازدياد السكاني نشاط عمراني ادى الى اتساع رقعة المدينة باتجاه الجنوب والجنوب الغربي حيث اقامت مبنى الحكومة ومباني جديدة للجامعة العبرية ثم الكنيست فبنك اسرائيل (جريس ، 1985) وبالرغم من اعلان الاردن عن تغيير وضع بلدية القدس الى امانة القدس الا ان هذا التغيير بقي غير ملموس في حجم الميزانية او المساعدات التي تقدمها الحكومة الأردنية للمدينة (روبنيستن ، 1980) .

3.2.2 الوضع القانوني للبلدية العربية بعد عام 1967 :

مع اتمام اسرائيل احتلال الاراضي الفلسطينية الواقعة تحت الحكم الاردني يوم 7 /6/ 1967 أصدر حاييم هرتسوغ قائد قوات الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية ثلاثة مناشير. وقد اعلن في المنشور الاول عن تولي الجيش الاسرائيلي زمام الحكم لاقرار الامن والنظام العام في المناطق الي احتلها اما المنشور الثاني فقد اعلن نقل صلاحيات الحكم والتشريع والتعيين والادارة بالنسبة للمناطق التي احتلتها اسرائيل الى يد القائد العسكري للمنطقة اما فيما يتعلق بالمنشور الثالث فقد جاء ليفصل القدس قضائيا عن الضفة الغربية وبذلك يكون القضاء والادارة العربية في القدس الشرقية قد الغيا من وجهة النظر الاسرائيلية منذ الايام الاولى للاحتلال (حلبي ، 2000)

وقامت الحكومة الاسرائيلية بتاريخ 29 /1967/6 بحل المجلس البلدي العربي وقد كان تيدي كوليك رئيس بلدية الجزء الغربي قد ابدى استعداده منذ اليوم الاول للحرب لتقديم الخدمات البلدية للسكان العرب الامر الذي عارضه نركيس قائد المنطقة الوسطى في البداية ووافق عليه في اليوم التالي واصبح موظفي البلدية الغربية متواجدين في معظم دوائر الامانة (بنفينست، 1976)

وفي 27 /1967/6 اقر الكنيست تعديل قانون انظمة السلطة والقضاء وتعديل قانون البلدية الذي اصبح بموجبه يسمح لوزير الداخلية بحسب تقديره ودون اجراء تحقيق (كما نص القانون قبل التعديل) بان يصدر اعلانا يوسع فيه منطقة اختصاص بلدية ما بضم مساحة تحددت في مرسوم صادر بموجب قانون انظمة السلطة والقضاء كما اعطت الوزير صلاحية تعيين اعضاء اضافيين للمجلس البلدي في المنطقة التي جرى ضمها، اما القانون الثالث المكمل للقانونيين المذكورين فكان قانون المحافظة على الاماكن المقدسة سنة 1967، وفي اليوم التالي قامت الحكومة باصدار مرسومين قضى احدهما بسريان قانون الدولة وقضائها وادارتها على القدس الشرقية وقضى الاخر بتوسيع حدود البلدية القدس الغربية لتشمل المساحة الواقعة ضمن حدود امانة القدس الشرقية (حلبي ، 2000) وبهذا ضمت 72 الف دونم تمتد من صورباهر في الجنوب الى مطار قلنديا في الشمال اضيفت الى 37200 دونم هي مساحة المسطح البلدي لمدينة القدس الغربية في ذلك الوقت (أبو عرفة ، 1985)

وتعرض اعضاء مجلس الامانة للمضايقات والملاحقات وطلب منهم تقديم طلبات للاستمرار في العمل في البلدية الموحدة الا انهم رفضوا ذلك لئلا يعطوا الشرعية لعملية الضم وحل المجلس البلدي وفي 29 /1967/6 انهى القائد العسكري للقدس مع تيدي كوليك حل المجلس البلدي بمراسيم رسمية حتى لايكون هناك مشكلة دستورية (بنفينست ، 1976).

4.2.2 الوضع القانوني والرّد الدولي لحل البلدية العربية :

واجهت اسرائيل نقدا شديدا واستنكارا دوليا واسعا في اعقاب قرارها بتطبيق قضائها وقانونها وادارتها على القدس الشرقية والضم الفعلي الذي تضمنه هذا القرار والتي تم ذكرها سابقا ونذكر في هذا السياق قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم 2253 الصادر في الرابع من تموز 1967 وقرار رقم 2254 الصادر في 14 تموز من العام ذاته وقرار مجلس الامن 252 في 21/5/ 1968 ثم قرار مجلس الامن رقم 267 الصادر في تموز 1969 واكدت جميع هذه القرارات على ان جميع الخطوات التي اتخذتها اسرائيل لضم القدس الشرقية ولتغيير وضعها لاغية ملغية .
وقد فشلت محاولات اسرائيل على الصعيد الدولي في اقناع العالم بان الهدف من قرارها المذكور سد الفراغ الاداري الذي خلفته الحرب وتأمين الخدمات المختلفة للسكان . (حلبي ، 2000) فلجأت الى محاولة كسب ود سكان المدينة عن طريق دعوة أعضاء مجلس امانة القدس للانضمام لبلدية القدس الغربية وذلك في محاولة لاضفاء الشرعية على قرار الضم وحل البلدية العربية ولكن اعضاء امانة القدس رفضوا ذلك موضحين ادراكهم للغرض من ذلك وعدم تسليمهم بالامر الواقع وطالبوا باعادة الامورالى ما كانت عليه الحال قبل 5 / 6 / 1967 . (جريس ، 1981)

5.2.2 سياسة بلدية الاحتلال في القدس الشرقية بعد عام 1967 م:

كانت مساحة القدس الشرقية أقل من سبعة كيلومترات قبل حزيران 1967 وبعد اقرار اسرائيل قانون البلديات (تعديل رقم 6) القانون رقم 5727-1967 بتاريخ 27 /6/ 1967 ، تم توسيع مساحة القدس الشرقية لتشمل مناطق من الضفة الغربية لم تكن ضمن حدودها في الاصل وطبقا لهذا الامر الصادر عن وزارة الداخلية الاسرائيلية تم ضم 28 قرية فلسطينية اليها ، ضم بعضها ضما كاملا وضمت اجزاء من الباقي وكنتيجة لذلك ، قفزت مساحة القدس الشرقية داخل حدود البلدية الجديدة الى 70.4 كيلو متر مربع (جمعية االدراسات العربية ، 2002)

يبلغ مجموع المنطقة التي يملكها الفلسطينيون ويمكن استعمالها لاغراض الاسكان 9.4 % فقط من أراضي القدس الشرقية حيث تمت اعادة تخطيط القدس الشرقية حسب معايير سياسية تخطيطية جديدة والتي وصفها المستشار السابق لرئيس البلدية للشؤون العربية بأنها تهدف الى تحقيق ما يلي : تنمية الوجود اليهودي في القدس الشرقية ، خلق حاجز حضري بين الوجودين الاسرائيلي والفلسطيني في المدينة وكبح النمو السكاني الفلسطيني فيها . (حيشن ، 1998)

وفي نفس السياق يقول تيدي كوليك الذي استمر رئيسا لبلدية القدس ما بين 1965 – 1993 قررنا منذ الجلسة الاولى للمجلس البلدي للقدس (الموسعة) ان نضيف مساحات شاسعة من اراضي شرقي القدس كمناطق خضراء يحظر البناء فيها ورفضنا المخططات الهيكلية التي قدمها السكان العرب فقد تم التضييق على البناء العربي عبر تعطيل المخططات الهيكلية وفي حالة توافرها اعاقة اعطاء الرخص ، وان منحت الرخص فقد كان صاحب الرخصة يطالب بدفع رسوم باهظة تتراوح ما بين 15–20 الف دولار وهي رسوم تعادل تقريبا 50% من تكلفة بناء مستقل درجة أولى حجر بمساحة 200 م2 وقد كانت محصلة هذه الاجراءات عدم تمكن السكان العرب الا من اقامة 10492 وحدة سكنية ما بين 1967–1993 مقابل 44481 وحدة سكنية اقيمت في القدس الشرقية لليهود وهذا يعني ان المعدل السنوي للبناء اليهودي للفترة السابقة مقارنة بالبناء العربي قد كان 1:4.4 ويأتي هذا الفارق نتيجة لأن البناء اليهودي هو بشكل أساسي حكومي ويدعم من ميزانية الدولة ، بينما لا تتحمل السلطات الحكومية الاسرائيلية او السلطات البلدية لمدينة القدس أي مسؤولية بتاتا تجاه البناء العربي (مصطفى ، 1997)

ان سياسة التمييز والاهمال المتعمدة والمتواصلة منذ عام 1967 ولغاية اليوم ، تجاه المدينة وسكانها هي سياسة ثابتة لدى الحكومة الاسرائيلية الأمر الذي يؤكده تيدي كوليك بعد 25 سنة من استلامه لرئاسة البلدية عند قوله بصراحة تامة ما يلي :

" قلنا تخرصات ولم نف بها ، قلنا تكرارا اننا سنساوي حقوق العرب بحقوق اليهود في المدينة ، كلام فارغ من أي مضمون ، من اجل القدس الشرقية ؟ لا شيء ! ماذا فعلت ؟ مدارس ؟ لا شيء ، أرصفة ؟ لا شيء ، مراكز ثقافية ؟ لا شيء ! نعم أقمنا لهم مجاري ، وزودناهم بالمياه ، لكن لماذا ؟ لمصلحتهم ؟ لرفاه حياتهم ؟ أين ؟ كان هناك بعض حالات الكوليرا ، وخاف اليهود أن يصل ذلك اليهم ، وعندها أقاموا مجاري وشبكة مياه ضد الكوليرا ".

وحتى عندما يكون هناك توظيف اعلى في بعض الخدمات والبنى التحتية في القدس الشرقية فان الهدف من وراء ذلك ، السيطرة على عرب المدينة وتعزيز مطالبة اسرائيل للعالم بالاعتراف بالسيادة الاسرائيلية على القدس . (رزق الله وخضر، 2002)

وكذلك يؤكد ميرون بنفستي ، نائب رئيس بلدية القدس الاسبق بان السكان اليهود في المدينة يحظون بما نسبته 90% من النفقات العامة التي تخصصها الحكومة الاسرائيلية لبلدية القدس ويفيد المصدر نفسه أن حوالي 2% فقط تصرف على البنى التحتية في القدس الشرقية من اجمالي

مخصصاتها لا تشكل الا القليل من اجمالي ما تفرضه سلطات الاحتلال من ضرائب ورسوم على السكان العرب في هذه المدينة (الخواجا ، 2001)

لقد استلم ايهود اولمرت بلدية القدس بتاريخ 1993/11/2 خلفا لتيدي كوليك والذي اقنع جهات رسم السياسة الاسرئيلية للقدس في البلدية الاسرائيلية وغيرها من المؤسسات بان الفجوة الحضارية قسمت المدينة الى مدينتين وبداوا بالعمل على جسر الفجوة بين القدس الشرقية والغربية ليس استجابة لاحتياجات المواطنين الفلسطينيين في القدس الشرقية وانما بهدف اعادة التطبيق العملي لمفهوم توحيد المدينة دون ان يؤثر ذلك على مشروع التهويد الذي فهمه الرئيس السابق تيدي كوليك (غنيم ، 1999)

وقد تم تشكيل لجنة من كبار موظفي البلدية لتقديم التوصيات والمقترحات وقد توصلت اللجنة الى نتائج مذهلة حول مستويات النقص والتقصير خاصة في مجال الخدمات سواء على مستوى البنية التحتية حيث لا شوارع داخلية معبدة ، والمجاري قديمة في مركز المدينة ، حفر امتصاص في القرى ، اضافة الى الاطفائية القديمة التي بقيت بلا اجهزة ، ونقص في اضاءة الشوارع وشبكات المياه ، ونقص في مراكز الخدمات الاجتماعية ، ونقص في مراكز المعوقين والبطالة والمشاكل الاجتماعية والنفسية وقد اوصت تنفيذ مشاريع في مختلف القطاعات بقيمة حوالي مليار ومليون شيكل ، معتبرة استحالة قدرة البلدية على توفير هذا المبلغ (غنيم ، 1999)

كل هذا في الوقت التي يفرض على المقدسيين مختلف انواع الضرائب الباهظة فمنها ما يتعلق بضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وضريبة الاملاك وضريبة اصحاب العمل وضريبة المجاري وأهمها على الاطلاق ضريبة الارنونا والتي تجبى على اساس مساحة الشقة أو المحلات التجارية وقد كانت تحتسب وفق تصنيف المناطق ولكن في فترة رئيس البلدية اولمرت اصبحت متساوية في جميع المناطق والمواقع فعلى سبيل المثال تدفع المحلات التجارية في شارع صلاح الدين نفس ما تدفعه المحلات التجارية الاسرائيلية في شارع يافا او بن يهودا حيث الحركة التجارية والبيع اضعاف ما هي عليه في شارع صلاح الدين .

وعلى سبيل المثال فقد بلغ قيمة ضريبة الارنونا المفروضة بالاف الشواكل في عام 2000على الاحياء العربية في القدس الشرقية 455.607.7 الف شيكل وبلغ قيمة المبالغ المدفوعة التي حصلت عليها البلدية منها 219.032.7 الف شيكل أي بنسبة تحصيل 47% ان الفلسطينيين يدفعون 26% من تكاليف خدمات البلدية في مدينة القدس الشرقية والغربية الا انهم بالكاد يتلقون 5% من تلك الخدمات (رزق الله وخضر، 2002) .

كما ويؤكد المحامي الاسرائيلي دانيال سايدمان الذي جمع لفترة طويلة معلومات حول سياسات البلدية في القدس الشرقية والغربية ان الفلسطينيين وعلى الرغم من انهم يشكلون 30% من سكان المدينة بشقيها لا تتجاوز نسبة ما يتلقونه من الدعم الذي تقدمه البلدية 7% (رزق الله وخضر، 2002) وبما

ان اسرائيل قامت بضم القدس العربية الى القدس الغربية لتصبح جزءا من المدينة فقد اصبح للسكان العرب الحق في الحصول على نفس الخدمات البلدية التي تقدم للاسرائيليين طالما انهم يؤدون الواجبات والضرائب الكثيرة المفروضة عليهم الا ان الفرق شاسع والتمييز واضح فهناك فجوة كبيرة في كم ونوع الخدمات التي تقدمها البلدية الاسرائيلية للسكان اليهود وبين تلك التي تقدمها للسكان المقدسيين . (حلبي ، 1990) ويوضح الجدول (1.2) الاتي بعض هذه الفروق بالارقام :

جدول 1.2 : الفروق في خدمات البلدية المقدمة لليهود والمقدسيين في مدينة القدس .

مجال الخدمات	القدس الغربية الخدمات المقدمة للسكان اليهود	القدس الشرقية الخدمات المقدمة للسكان المقدسيين
تراخيص البناء (خوري ، 1999) البناء (جهاز الاحصاء الفلسطيني ، 2003)	حصل اليهود على 1199 رخصة بناء عام 1998 تم بناء 57.344 وحدة سكنية لهم عام 2001	حصل السكان المقدسيين على 254 رخصة في نفس العام 30.017 وحدة سكنية
الصرف الصحي (جمعية الدراسات العربية ، 2002 – أ)	يخدم الكيلومتر الواحد 743نسمة	يخدم الكيلومتر 2809 نسمة
الطرق والارصفة (شراغائي ، صيف 2000، عدد 4)	جرى تعبيد 680 كيلومتر يخدم الكيلو متر المربع 710 نسمة كما يوجد 700 كم أرصفة	جرى تعبيد 87 كيلومتر يخدم الكيلومتر يخدم الكيلو متر المربع 2448 نسمة ، يوجد 73 كم من الارصفة
خدمات توزيع شبكة المياه (خوري، 1999)	شبكة مياه قوية ومتوازنة	بعض الاحياء تم تزويدها من مصلحة مياه رام الله والبيرة – بيت حنينا – شعفاط . بعض المناطق القروية يتم تزويدها عبر انابيب ذات قطر صغيرة ليست بمستوى الضغط المقبول
خدمات التعليم	تخصص البلدية 780 شيكل	تخصص البلدية 250 شيكل

(خوري ، 1999)	لكل طالب سنويا . الطلاب بمعدل 24 طالب للصف.	لكل طالب سنويا صفوف مكتظة بمعدل 33.6 طالب في الصف .
استقلالية الموازنة (النمري ، 2001)	تتمتع المدارس باستقلالية وادارة ذاتية فيما يخص الميزانية	يجب تقديم طلب في كل مرة يودون صرف أي مبلغ
مواقف سيارات *	وفرت البلدية مواقف سيارات مجانية خاصة وبلدية تتسع الى 24.990 سيارة في عام 1997	يوجد في القدس الشرقية مواقف تتسع الى 198 سيارة فقط لنفس العام
مكتبات عامة عام 1999 *	26 مكتبة بواقع مكتبة لكل 16.539 مواطن	مكتبتان بواقع مكتبة لكل 100 ألف مواطن
حدائق عامة *	1080 حديقة أي حديقة لكل 447 مواطن	30 حديقة أي حديقة لكل 7.362 مواطن
مرافق رياضية *	531 مرفق 810/1 مواطن	33 مرفق 6.061/1 مواطن
موازنة البلدية Statistical yearbook of Jerusalem , 2000, No, 18	بلغت في المجالات المختلفة عام 2000 مليار و69 مليون و635 الف شيكل	حصة القدس الشرقية منها 6.4 %
مقاعد جلوس **	4194 مقعد بمعدل 1 لكل 103 شخص	170 مقعد بمعدل 1 لكل 1235
حنفيات مياه الشرب **	296 بمعدل 1 لكل 1463 شخص	6 واحدة لكل 35000
حاويات قمامة **	1849 بمعدل 1 لكل 234 شخص	149 بمعدل واحدة لكل 1409
اضواء انارة للشوارع **	27500 بمعدل 1 لكل 16	7500 بمعدل واحد لكل 28

	شخص	شخص

* موقع www.Jerusalemwatch.org

** كول هاعير ، 1999/11/23

3.2 المؤسسات والخدمات في القدس الشرقية

1.3.2 المؤسسات والخدمات الفلسطينية في مدينة القدس قبل عام 1948 م :

يعتبر تأسيس اتحاد نساء فلسطين في مدينة القدس عام 1921 هو اول تعبير عن النشاط السياسي الاجتماعي الاهلي في القدس الشرقية في عهد الانتداب البريطاني (شبكة المنظمات الاهلية، 1999) بالاضافة الى البلدية العربية والذي كان ياخذ الطابع الاجتماعي والتربوي والصحي والايوائي وقد تم تشكيل لجان مختلفة كان الهدف منها جمع التبرعات للمناضلين انذاك وتشكيل لجان للاسعاف وغيرها وقد بدا هذا النشاط ياخذ شكلا اكثر تنظيما عقب المؤتمر النسائي الفلسطيني الذي عقد في مدينة القدس عام 1929 والذي قرر تشكيل جمعيات تطوعية نسائية في مختلف المدن الفلسطينية .

وشهدت بداية العشرينات ايضا نشوء الجمعيات الخيرية والتي اقيمت ونشطت على ارضية دينية ونسائية ومنها جمعيات اقيمت من منطلق الوعي الوطني للظروف التي عاشها الشعب المقدسي انذاك وقد كانت تقدم كافة الخدمات في مجالات الرعاية الاجتماعية والصحية والتربوية والسياسية المختلفة وتلعب الدور الفاعل لاشباع الحاجيات الجماهيرية والتغلب على الصعاب والمشاكل التي عاشها شعبنا ومن ابرز هذه الجمعيات جمعية حاملات الطيب الارثوذكسية لاغاثة البائس الفقير واقيمت عام 1926 م وجمعية السيدات العربيات عام 1929 (اتحاد الجمعيات الخيرية، 1986) وقد زاد نشاط هذه الجمعيات وتطورت حيث شهدت عقود الثلاثينات والاربعينات حالة انتشار واسع لهذا النشاط الاهلي بحكم التفاعلات التي شهدتها فلسطين في ذلك الوقت (جمعية الدراسات العربية، 2002 – ت)

2.3.2 المؤسسات والخدمات الفلسطينية في القدس الشرقية 1948-1967:

لقد نما العمل الاهلي وتطور في اعقاب حرب 1948 استجابة للظروف العصيبة الجديدة التي المت بالفلسطينيين نتيجة التشريد والترمل والتيتم وقد ظهرت جمعيات خيرية ومؤسسات تطوعية لرعاية هؤلاء (اتحاد الجمعيات الخيرية، 1986) وكان لا بد للقطاع الاهلي التطوعي من ان يتكثف وينشط ليستطيع ان يواجه التحديات وخاصة في الفترة التي سبقت قيام الهيئة الدولية لاغاثة اللاجئين وفي

سنة 1951 تأسست وزارة الشؤون الاجتماعية الأردنية بموجب قانون خاص بها وكان من طبيعة عملها الاشراف على الحركة الاجتماعية التطوعية ونشاطاتها الموجودة انذاك والتي اثرت على الوزارة بحيث انها وجهت اهتمامات الوزارة التي بنت اقسامها لتتوافق مع هذه النشاطات مع تخصيص احد اقسامها الرئيسية بالنشاط الاهلي واوكل اليه الاشراف على الجمعيات الخيرية والتنسيق معها وبينها ومحاولة دعمها ماديا ومعنويا (اتحاد الجمعيات الخيرية ، 1979) وكان من اهم المؤسسات والجمعيات العاملة في هذه الفترة :

1. جمعية دار الطفل العربي:

تاسست الجمعية في اعقاب حرب 1948 ومذبحة دير ياسين بمبادرة من الانسة هند الحسيني تتركز اهدافها اساسا حول حماية الطفل الفلسطيني من الضياع والتشرد وتعليم بنات الشهداء والمحتاجين وكانت اهم الخدمات والنشاطات إنشاء حضانة وبستان اطفال ثم مدرسة تضم المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية وانشأت قسما للخياطة ومركزاً للتدريب الاجتماعي التربوي والتدريب على رعاية الاطفال ثم انشأت كلية متوسطة للخدمة الاجتماعية ما لبثت ان تحولت الى كلية الاداب للبنات تضم اقساما للغة العربية واللغة الانجليزية والخدمة الاجتماعية وتمنح درجة البكالوريوس.

2. جمعية سيدة البشارة للروم الكاثوليك:

اسست هذه الجمعية في البلدة القديمة من القدس بعد عام واحد من النكبة بهدف مساعدة الفقراء والمحتاجين ورعايتهم وايوائهم من خلال الأديرة وتقديم العلاج اللازم للمرضى من اهم النشاطات والخدمات التي تقوم بها الجمعية ادارة مستوصف لرعاية الفقراء اسس لهذا الغرض عام 1950 أي بعد تاسيس الجمعية بسنة واحدة وهو الان متخصص برعاية الامومة والطفولة من قبل اطباء وموظفين متخصصين ويوفر العناية والفحص الشهري للحوامل كما يقدم وجبة ساخنة للاطفال وهناك جهود تثقيفية للامهات وتمارين عقلية وجسدية للاطفال المتخلفين عقلياً (عيوش، 1997).

3. دار الفتاة اللاجئة:

تاسست هذه الجمعية سنة 1949 لتساهم مع سابقاتها في التخفيف من اثار النكبة وخاصة التخفيف عن المرأة العاملة ورعاية أطفالها، فاقتصرت على تأسيس دار لحضانة الأمهات العاملات ، ثم أنشأت رياض أطفال ، ثم طورت نشاطاتها بعد عام 1967 وفتحت مدرسة للتعلم الابتدائي والاعدادي .

4. جمعية دار الاولاد:

اسست دار الاولاد كسابقاتها في اعقاب حرب 1948 وهي جمعية معروفة ومسجلة في اتحاد الجمعيات الخيرية في القدس كجمعية خيرية عثمانية تهدف لرعاية الايتام والمشردين من الذكور الذين فقدوا منازلهم واباءهم بسبب الحرب وحرموا من رعاية الوالدين والاستقرار ولهذا كان من ضمن الاهداف ايضا توفير التعليم والمسكن والغذاء والكساء لهم وتنشأتهم النشأة السليمة مساهمة منها في تخفيف حدة مشكلة التعليم في القدس وتقوم الجمعية بتوفير نشاطات رياضية ورحلات تساعد على زيادة المعرفة وسد اوقات الفراغ وهي توفر مكتبة صغيرة للمطالعة.

5. جمعية الشابات المسيحيات:

تأسست هذه الجمعية في ظروف صعبة ايضا كظروف الجمعيتين السابقتين عام 1948 . ومن اهم اهدافها رفع مستوى المرأة في المجتمع وخاصة المراة المسيحية والعمل على تنميتها وتدريبها على القيادة وممارسة المواطنة الصالحة ، وتوفر الجمعية خدمات التاهيل المهني بفروعه المختلفة ويمتد نشاطها في هذا المجال من مركز الجمعية داخل مدينة القدس الى المخيمات الفلسطينية مثل مخيم الجلزون قرب رام الله ومخيم قلنديا قرب القدس ومخيم عقبة جبر في اريحا والجمعية من المؤسسات الرئيسية التي تؤهل الفتيات في المجالات المهنية والادارية وحتى اللغات واللياقة البدنية.

6. رابطة المناضل الجريح:

أسسها مجموعة من جرحى حرب في عام 1947-1948 وسجلت كجمعية عام 1949، وهدفها العناية بمشوهي الحرب من المناضلين الفلسطينيين ورعايتهم ومعالجتهم وتوفير التأهيل الطبي لهم من خلال تركيب الاطراف الصناعية وتحسين مستواهم المعيشي.

7. جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني:

أسست عام 1950 ويتمثل الهدف الرئيسي من تأسيسها في تقديم الخدمات الطبية والاجتماعية والثقافية للمواطنين في القدس وغيرها ومن أهم الخدمات التي قدمتها في القدس انشاء مستشفى الهلال الأحمر للتوليد والأمراض النسائية وانشاء مركزين للاسعافات الأولية في البلدة القديمة ووادي الجوز وتوفير عدد من العيادات المتخصصة.

8. جمعية المقاصد الخيرية:

تأسست عام 1956 وتتمثل أهدافها في توفير خدمات انسانية للمواطنين وخصوصا ابناء القدس، ولها اهداف محددة لخدمة المواطنين صحيا واجتماعيا وثقافيا.
ومن أهم النشاطات والخدمات انشاء مستشفى المقاصد الخيرية الذي يقدم جميع الخدمات الطبية المتخصصة الى جانب خدمات رعاية الأسر الفقيرة.

9. جمعية روضة الزهور:

تأسست عام 1952، يتمثل الهدف الرئيسي من انشاءها القضاء على تسول الفتيات وايواء المشردات اللواتي اجبرتهن ظروف ما بعد حرب 1948 على التسول للحصول على لقمة العيش وقد أنشات الجمعية روضة لايواء الفتيات المشردات وانشأت مدرسة ابتدائية كاملة ووفرت فرصة التعليم المختلط للأطفال(عيوش ، 1997).

10. جمعية الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في القدس:

ومهمتا الاشراف الاداري على الجمعيات المنضمة الى الاتحاد والتنسيق ما بين الجمعيات المنضوية تحت الاتحادين اللوائيين في نابلس والخليل وتقوم بتقديم العون لأسر المعتقلين وخدمات تعليمية واجتماعية مثل رياض الاطفال.

11. جمعية تنظيم وحماية الاسرة الاردنية:

تأسست عام 1963 وتهدف الى تنظيم عملية الانجاب وتقديم الارشادات الصحية والانجابية للأم وتوفير الخدمات الخاصة من خلال المراكز الاجتماعية والعيادات، وقد فتحت مراكز في معظم مدن الضفة الغربية مع إدارة مركزية في القدس.
واهم نشاطاتها العمل في مجال الصحة والأمومة والطفولة اضافة الى نشاطاتها في مجال السياسة السكانية.

12. مبرة الاميرة بسمة لتاهيل المعاقين:

تأسست عام 1965 وهدفها رعاية المعاقين حركيا وخصوصا الأطفال، وأنشأت لهذا الغرض دوائر علاجية وتمريضية وترفيهية ودائرة للتربية الخاصة، ومصنعا للأجهزة الطبية وتدير مدرسة تابعة للجمعية.

13. جمعية هيلين كيلر لتاهيل المكفوفين:

تأسست عام 1965 وهدفها العناية بضعاف البصر أو فاقديه في الفئة العمرية ما بين 3-18 سنة، من خلال برامج التعليم الداخلي والخارجي. وتدير الجمعية مركزا لرعاية المكفوفين تعمل من خلاله على تطوير مهاراتهم ودمجهم مع المجتمع المحلي. (عيوش ، 1997)

وقد كان لوزارة الشؤون الاجتماعية الاردنية دور الاشراف والتنسيق على هذه الجمعيات الخيرية وتقديم النصح وتزويدهم بالمرشدين والمرشدات المدربين ومحاولة دعمها ماليا ومعنويا والتغلب على اية مشاكل تواجهها وقد تميزت هذه الفترة ايضا بتنظيم الجمعيات الخيرية في اتحادات لوائية انبثق عنها فيما بعد الاتحاد العام للجمعيات الخيرية الذي انيطت به مهام التنسيق والتخطيط في رسم السياسة العامة لنشاط الجمعيات والاتحادات اللوائية بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وقد تاسس هذا الاتحاد سنة 1958 ويشرف على الجمعيات الخيرية في لواء القدس ولواء بيت لحم ولواء رام الله ولواء اريحا (اتحاد الجمعيات الخيرية ، 1986) .

وقد قام الاتحاد بانشاء لجان فرعية شملت لجنة محو الامية ولجنة مساعدات الطلبه ولجنة المعاقين وقد شملت الخدمات المقدمة من الجمعيات في هذه الفترة على: الخدمات الطبية، الخدمات التعليمية، الخدمات المهنية، خدمات رعاية المعاقين، خدمات رعاية المسنين (اتحاد الجمعيات الخيرية، 1986).

3.3.2 المؤسسات والخدمات الفلسطينية بعد 1967:

لم يكد فلسطينيو القدس الشرقية مع باقي اخوانهم في المناطق يفيقون من صدمة النكبة عام 1948 حتى افاقوا على صدمة اخرى وهي حرب 1967 وما انطوت عليه من اثار على الارض الفلسطينية عامة والقدس الشرقية خاصة. ففي وقت ليس ببعيد عن انتهاء الحرب اعلنت اسرائيل عن ضم القدس الشرقية بالقوة للدولة الاسرائيلية تحت شعار العاصمة الموحدة والابدية لاسرائيل . وقد قامت اسرائيل بعدة اجراءات عملية وسريعة بهذا الخصوص وقد كانت الصدمة قوية بحيث ان المؤسسات القائمة اكتفت بترميم اثار الحرب ولم تؤسس جمعيات او مؤسسات اجتماعية جديدة في القدس حتى سنة 1972 (عيوش ، 1997)

لقد تحول مضمون نشاط منظمات العمل الاهلي من عمل خيري اغاثي الى طابع النشاط المجتمعي المقاوم للاحتلال الذي نشط بعد منتصف السبعينات وقد تميزت هذه الفترة بتشكيل لجان العمل التطوعي والفرق المسرحية ولجان احياء التراث الفلسطيني والحفاظ عليه والفرق الكشفية

والرياضية وتأسيس الأطر واللجان الجماهيرية والشعبية المختلفة، العمالية، المهنية، النسائية والتي اظهرت اشكالا جديدة ومتنوعة من صيغ العمل الاهلي المقاوم وعمل هؤلاء القادة الشباب على اقامة بنية تحتية بديلة في ميادين الصحة والتعليم والزراعة ضمن اطار المقاومة الشعبية للجماهير كانت غالبيتها في القدس الشرقية (جمعية الدراسات العربية ، 2002 – ت) . وقد كان وجودها في القدس لاسباب تكتيكية واسباب سياسية فهذا يعني انها تحت النظام القضائي الاسرائيلي الذي يوفر حماية معينة مقارنة بالانظمة العسكرية السائدة في المناطق المحتلة، لقد وفرت هذه المنظمات خدمات للسكان في كل المناطق المحتلة وساهمت اولا قبل كل شيء في تقوية دور القدس الشرقية لتكون مركز نشاطات للضفة الغربية وقطاع غزة (لاتندريس، 1995)

ولقد قامت المؤسسات العربية والكنائس بمبادرات واقعية لمساعدة السكان على البقاء داخل حدود البلدية وخصوصا مع تواصل بناء المستوطنات ومصادرة الاراضي وارتفاع اعداد السكان اليهود وكان من ضمنها حماية الطابع العربي للمدينة المقدسة وكل الاماكن الدينية والتاريخية وتلقت هذه المؤسسات الدعم من اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لتمويل مشاريع الاسكان والقروض والاوقاف والمواقع الدينية وقامت عدد من المؤسسات المسيحية بمحاولات جدية لتأمين الاسكان منها الروم الارثوذكس ومنظمة كاثوليكية اخرى (لاتندريس، 1995).

كما برز نشاط اتحاد الجمعيات الخيرية باقامة رياض الاطفال وتدريب المعلمات والمشاركة في تشكيل اللجنة العليا لمحو الامية وتعليم الكبار بمشاركة جامعة بيرزيت وجمعيات قطاع غزة والتي افتتحت فروع لها ومراكز في كل المناطق وعقدت الدورات التدريبية التاهيلية لمعلمي ومعلمات هذه المراكز كما قام بتنظيم ثلاث مؤتمرات اجتماعية على مستوى الوطن في القدس الشرقية في الاعوام 1979 بحث اهم المشاكل التي تواجه المواطنين والثاني 1981 وكان موضوع المؤتمر عن المعاقين والثالث 1984 وكان موضوعه عن الطفل الفلسطيني(اتحاد الجمعيات الخيرية، 1986).

وفي الثمانينات وقبيل الانتفاضة تشكلت منظمات جديدة ثقافية واجتماعية واقتصادية ادت إلى تقوية دور القدس الشرقية باعتبارها مركزا للنشاطات الفلسطينية بتقديمها الخدمات والنشاطات التنظيمية فقد كان لوجود الصحف والمسارح دورا في الحفاظ على الهوية الفلسطينية للسكان فمسرح الحكواتي مثلا الذي انشئ 1984 حافظ على الهوية الثقافية للسكان الفلسطينيين (لاتندريس ، 1995).

وبعد توقيع اتفاقية اوسلو في عام 1993 هبت المقاومة الفلسطينية في اتجاه اقامة بنية تحتية للحكومة المستقبلية على اعتبار ان القدس الشرقية ستكون عاصمة الدولة المنتظرة وقد تسارعت وتيرة المحاولات لزيادة وتطوير المؤسسات الوطنية في القدس الشرقية وهدفت الاستراتيجية الجديدة الى اقامة دوائر حكومية مختلفة في القدس الشرقية من هذه المؤسسات، مجلس الإسكان الوطني الفلسطيني، ومركز أبحاث الطاقة الفلسطيني ومجلس الصحة الفلسطينية وبكدار والمكتب المركزي للاحصاء وواجهت هذه المؤسسات صعوبة بالغة في أداء عملها حيث قابلتها اسرائيل بقانون تبنته

الكنيست في كانون الاول 1994 يعرف بقانون القدس يمنع هذه المؤسسات من الاقامة في القدس (منصور، خريف 1997)

4.3.2 وضع المؤسسات القانوني والممارسات الإسرائيلية بحقها بعد عام 1967:

اثر عدوان 1967 واعلان اسرائيل غير الشرعي ضم القدس العربية الى الدولة الاسرائيلية، وخلافا لاتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي المطبق في النزاعات المسلحة والتي تعتبر جميع الاجراءات والممارسات التي اقدمت اسرائيل على اتخاذها لاغية ملغية ، الا ان اسرائيل اعتبرت المؤسسات التي انشات خلال فترة الحكم الاردني أي قبل 1967جمعيات عثمانية ومسجلة قانونيا وتلقائيا في الداخلية الاسرائيلية ، اما المنظمات التي انشات خلال فترة الاحتلال فقد سجلت كجمعية عثمانية في وزارة الداخلية او كمنظمة غير ربحية في الغرفة التجارية حيث ان اجراءات التسجيل كجمعية عثمانية كانت وما تزال تواجه تعقيدات وغالبا ما تكون نتيجتها الرفض والبعض الاخر بقي دون تسجيل كأطر جماهيرية نسوية او صحية او زراعية او عمالية او شبابية (جمعية الدراسات العربية، 2002 – ت)

وقد طالت القوانين والاجراءات الاسرائيلية مختلف المؤسسات والقطاعات الخدماتية ضمن سياسة ممنهجة ومكملة لخططها ورؤياها في فرض سياسة الامر الواقع على المدينة وفيما يلي بعض الامثلة والنماذج لهذه الممارسات والقوانين وتحديدا في الجوانب الخدماتية التي هي محور البحث.

1.4.3.2 المؤسسات التعليمية:

شكلت سياسة فرض المنهاج الاسرائيلي على مدارس القدس الشرقية في عملية لتهويد التعليم في المدينة المعركة الجادة التي خاضتها المؤسسات الفلسطينية في هذه الفترة فقد قامت اسرائيل بالغاء قانون التعليم الاردني لعام 1964م ووضعت التعليم الابتدائي تحت رقابة وزارة التعليم الاسرائيلية ووضعت التعليم الثانوي تحت رقابة بلدية القدس الاسرائيلية واغلقت مكتب التربية والتعليم في محافظة القدس واعتقلت مسؤولي التربية والمعلمين وقامت بفرض المنهاج الاسرائيلي الذي هدف الى طمس الشعور الوطني والقيم العربية والفلسطينية في القدس الشرقية (جمعية الدراسات العربية، 2002 – ب، ص 5) وقد أصدرت حكومة اسرائيل بعد موافقة الكنيست قانون رقم 564 لعام 1969 حيث يقضي القانون بحق اشراف كل من وزارة المعارف الاسرائيلية والبلدية الاسرائيلية على التعليم بالمدينة ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية (النمري، 1996)

وهذا بدوره ادى الى مقاومة هذه الاضضجراءات ودعم المدارس الخاصة التي ابقت على المنهاج الاردني وايجاد المدارس البديلة وقد انشات جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية 7 مدارس ثم وصل عددها الى 16 مدرسة عام 1980 (النمري، 2001، ص 12 – 13).وكانت النتيجة امتناع الفلسطينيين عن ارسال ابنائهم للمدارس الحكومية الاسرائيلية فعلى سبيل المثال بلغ التحاق الطلاب في مدرسة الرشيدية عام 1967 (780) طالبا وانخفض بعد تطبيق المنهاج الاسرائيلي في العام 72/71 الى 12 طالبا (جمعية الدراسات العربية، 2002 – ب) وبالمقابل كان هناك اكتظاظ المدارس الخاصة بالطلبة وقد حاولت اسرائيل تعديل الوضع في عام 72/71 بتطبيق منهاج موحد يجمع بين الاسرائيلي والاردني الى ان ذلك ادى الى حالة من الارباك والعبء الدراسي والاقتصادي بالاضافة الى ارتفاع أعداد الراسبين الأمر الذي اضطر أخيرا البلدية الإسرائيلية لاعادة تدريس المنهاج الاردني على المستوى الثانوي عام 1973 وعلى المستوى الإعدادي عام 1978 والابتدائي عام 1981 واضافوا بالمقابل تعليم مادتين اللغة العبرية ومدنية إسرائيل واجراء تغييرات بازالة اسم فلسطين عن الخريطة ومن المناهج واستعمال اسم أورشليم بدل القدس (النمري ، 2001) .

وقد فرضت سلطات الاحتلال الاغلاقات على المدارس في الانتفاضة الاولى من عام 87–92 وخصوصا المدارس الخاصة سواء الاغلاقات الطويلة او القصيرة الامر الذي ادى الى نزوح الطلبة الى مدارس البلدية ولجأت الاسر التعليمية في المدارس الوطنية الى تنظيم معلميها ومعلماتها للقيام باعباء التعليم الشعبي في البيوت والمساجد وقامت سلطات الاحتلال باصدار التعليمات التي تعتبر مثل هذه التجمعات غير قانونية وتقع تحت طائلة المسائلة والعقاب (النمري، 2001)

وقد تميزت المدارس الخاصة كونها تضم جميع المراحل التعليمية الى جانب تفريع لهذه المدارس الى مدارس تحمل ذات الاسم ولكن تحت فروع أ، ب، ج. حتى بلغ عددها مع نهاية عام 2000 ثمانية وعشرون مدرسة (النمري ، 2001) .واهم هذه المؤسسات التعليمية الفلسطينية في القدس الشرقية ما يلي:

1. المدارس التابعة للاوقاف الاسلامية العامة:

والتي سبقت الاشارة الى بداية انشاءها من قبل جمعية المقاصد الخيرية وقد بقيت تحت اشراف جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية واستظلالها بدائرة الاوقاف الاسلامية لحمايتها من التدخل الاسرائيلي حتى قيام اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة التي استمرت في تمويلها وعين على ادارتها مدير تربية محافظة القدس السابق المرحوم حسني الاشهب وارتبطت هذه المدارس تعليميا بوزارة التربية والتعليم الاردنية من الناحية الفنية حتى فك الارتباط عام 1988 م واستمرت اللجنة الاردنية الفلسطينية بتامين رواتبهم حتى بعد اوسلو حيث قامت منظمة

التحرير الفلسطينية بالاشراف على هذه المدارس وقد بلغ عددها حتى نهاية 2000– 2001 (29) مدرسة يعمل فيها 650 معلما ومعلمة(النمري، 2001).

2. المدارس الخاصة الاهلية:

وهي صنفان، صنف يملكه فرد مثل الكلية الابراهيمية او مجموعة افراد مثل مدارس العهد او جمعيات اهلية كمدارس الأقصى وثانوية اليتيم العربي. والصنف الاخر هو المدارس الخاصة التي تتبع اوقافا مسيحية أو اديرة مثل الفرير، شميدت، تراسنطة. وبلغ مجموعها 33 مدرسة عام 1999–2000 وبلغ عدد المعلمين والمعلمات فيها 622 (النمري ، 2001).

3. المدارس المهنية: مثل دار الايتام الاسلامية الصناعية والمدرسة الصناعية الثانوية وغيرها.

ومن الجدير بالذكر ان سلطات الاحتلال ما زالت تشرف على 33.3% من مدارس مدينة القدس الشرقية و 59% من العدد الاجمالي للطلبة لعام 2000–2001 (رزق الله وخضر، 2002)

2.4.4.2 المؤسسات الصحية:

كان الوضع الصحي قبل عام 1967 مستقرا ويلبي الاحتياجات ضمن الامكانات المتاحة من المؤسستين الرسمية المتمثلة في وزارة الصحة الأردنية ونظام تأمينها الصحي عن طريق عيادتها الصحية في مدينة القدس والمستشفى الحكومي المعروف بالهوسبيس، أما المؤسسة الصحية الثانية فكانت في القطاع الخاص مثل المستشفيات المختلفة، الفرنساوي، الدجاني، المهتدي، أو الجمعيات والمؤسسات الأهلية مثل مستشفى المقاصد، الهلال الأحمر، المطلع.

وبعد بضعة ايام من دخول الجيش الاسرائيلي القدس الشرقية، أردات السلطات الاسرائيلية تحويل مستشفى المقاصد الى وزارة للشرطة واثيرت القضية في الصحافة كذلك في الامم المتحدة وقد نجح الفلسطينيون في هذه القضية وحماية مستشفى المقاصد الخيرية الذي كان المستشفى الاكثر اهمية في القدس والمناطق المحتلة (لاتندريس، 1995)، وقد عملت أيضا على مصادرة مباني مستشفى الحكومة في الشيخ جراح والتي لم يكتمل بناؤه من الداخل وجعله مقرا مركزيا لشرطتها. كما قامت باغلاق بنك الدم وتحويل أجهزته وبعضا من موظفيه الى الضفة الغربية، وقامت ايضا باغلاق العيادة الطبية الحكومية في باب الساهرة بما في ذلك مساحة المساندة كوحدات الأشعة والمختبر والصيدلية.

وفي اواسط الثمانينات قامت باغلاق مستشفى الهوسبيس الحكومي في البلدة القديمة وبذلك تكون قد حرمت سكان البلدة القديمة من وجود مستشفى أو حتى عيادة طبية رسمية لعلاج المواطنين (الهدمي، 2000) .

وقد اختطت حكومة إسرائيل أمران مهمان يتمثلان في تنفيذها لسياسة تهويد القطاع الصحي والذي هو جزءا من سياسة تهويد المدينة، وقد تمثل الأمر الأول في اغلاق المؤسسات الصحية الموجودة وحرمان المواطنين من خدماتها (الهدمي ، 2000) . وتمثل الثاني في قيام اسرائيل عشية الاحتلال عام 1967 بتطبيق النظام الصحي الاجباري على السكان العرب في المدينة اسوة بالمدن الاسرائيلية الاخرى ومع ذلك استمرت ستة مستشفيات تديرها منظمات غير حكومية وعدد من العيادات والمراكز الطبية الخاصة في تقديم الخدمات الطبية الى جميع السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية وباقي الاراضي المحتلة وقد كانت هذه المستشفيات المقدسية هدف كل مريض استعصى شفاؤه في باقي المستشفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك بسبب تفوق مستوى خدماتها الطبية وتعددها الا ان اجراءات السلطات الاسرائيلية باغلاق المدينة وخصوصا بعد حرب الخليج وفصل مدينة القدس عن باقي اراضي الضفة الغربية ومنع الفلسطينيون من دخولها. أدى الى تراجع على جميع الأصعدة والمستويات حتى وصلت الى حالة لا تقل سوءا عن المستشفيات الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة (الخواجا، آب، 2001) وقد أدى هذا الاعلان باغلاق القدس الى تسديد ضربة قوية للمؤسسات الصحية التي يتكون 80% من كادرها الصحي من ابناء الضفة الغربية كما فقدت جزءا هاما من مصادر دخلها التي كانت تتمثل برسوم العلاج من المرضى (رزق الله وخضر، 2002)، وبلغت قيمة العجز في مستشفيات القدس غير الرسمية تسعة ملايين دولار لعام 1999 يحتل مستشفى المقاصد أعلى نسبة من هذا العجز بواقع 6 ملايين دولار (الهدمي ، 2000) وقد تفاقمت الازمة المالية لمستشفى المقاصد لحد التفكير في اغلاقه وهو اكبر مستشفيات القدس الشرقية حيث ان نسبة اشغال الاسرة بقيت منخفضة (20-30 %) (الخواجا ، آب ، 2001) ، لهذا فقد تشكلت لجنة اصدقاء مستشفيات القدس الشرقية من عدد من الفعاليات العاملة في المستشفيات وفي مؤسسات وطنية اخرى لايجاد نوع من صيغ التعاون والتكامل بين مستشفيات القدس كي تحمي نفسها من خطر الاغلاق وقد انبثق عنها تشكيل ملتقى مستشفيات شرقي القدس للقيام بحملات لجمع التبرعات لمستشفيات شرقي القدس ولمواجهة السياسيات الاسرائيلية الهادفة الى اغلاق المؤسسات الصحية وترحيل عامليها الى خارج حدود مدينة القدس (الهدمي ، 2000)

وفي عام 1995 اصبح التأمين الصحي الاسرائيلي إلزاميا لجميع سكان القدس الذين تعتبرهم حكومة الاحتلال مقيمين في اسرائيل. من خلال مقتطعات على اجور العاملين اضافة الى مشاركة صاحبي العمل وهناك ايضا مقتطعات على اصحاب الوظائف الحرة والذين يعيشون على التقاعد او الرفاه الاجتماعي. وهناك رسوم اضافية على الخدمات التشخيصية على مستوى الرعاية الصحية الاولية والادوية ويدفع المؤمنون مبلغا شهريا، وينطبق ذلك على الطلبة والعاطلون عن العمل والحالات الاجتماعية والمتقاعدون (جمعية الدراسات العربية، 2002 – ث)

ومن اهم المؤسسات الأهلية التي ما زالت تقدم الخدمات الصحية في القدس الشرقية:

1. جمعية المقاصد الخيرية.
2. جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني.
3. جمعية اصدقاء المريض.
4. الجمعية العربية الارثوذكسية.
5. اتحاد لجان الرعاية الصحية الاولية.
6. المركز الصحي العربي(جمعية الدراسات العربية، 2002 – ث).

3.4.4.2 في مجال البنية التحتية:

صارع الصهاينة من اجل الحصول على امتياز لتوليد الطاقة في اعقاب حصول اليوناني مافروماتيس على امتياز لتوليد الطاقة في فلسطين عام 1914 وفي عام 1948 سيطر الاسرائيليون بمساعدة بريطانيا على جزء من امتياز شركة كهرباء القدس الا ان محاولتهم المحمومة لتقويض الشركة بعد احتلال القدس الشرقية عام 1967 ازادت وكانت اولاها اعتبار شركة القدس كغيرها من المؤسسات التي كانت قائمة مسجلة تلقائيا بموجب القوانين الاسرائيلية وذلك بعد اعلان قرار الضم في 1967/6/28 (عزمي، حزيران، 1993) ففي اذار 1968 قامت السلطات الاسرائيلية بالاستيلاء على اسهم امانة القدس في الشركة البالغة 8.3% من مجموع الاسهم معطية لنفسها فرض عضوين جديدين في مجلس ادارة الشركة كممثلين لبلدية القدس المحتلة مما ادى الى انسحاب ممثلي رام الله والبيرة (الموسوعة الفلسطينية، ص – ك).

وتبع ذلك العديد من المحاولات والممارسات الدائمة للاعتداء على منطقة امتياز الشركة عندما بدأت شركة الكهرباء القطرية بتزويد المستوطنات الواقعة في منطقة امتياز شركة كهرباء القدس بالكهرباء ووصل الامر الى رفع الاخيرة دعوى كسبتها وترتب على هذا الزام الشركة بتوصيل الكهرباء للاحياء السكنية والمستعمرات الجديدة والواقعة ضمن امتياز الشركة بالاضافة الى مسؤوليتها في تجاه اكثر من مئة قرية عربية اخرى تقع ضمن منطقة امتيازها (الموسوعة الفلسطينية، ص – ك) في الوقت الذي منعت السلطات الاسرائيلية الشركة من شراء مولدات اضافية الامر الذي اجبرها على الاستعانة بشركة الكهرباء القطرية لتسديد احتياجاتها. وتحول الشركة تدريجيا من منتج للطاقة الى موزع لها (علاونة، وابو حرب، 1988)

وقد فرضت السلطات الاسرائيلية على الشركة العربية تسعيرة البيع المطبقة في الشركة القطرية الاسرائيلية وهي تقل كثيرا عن تسعيرة الشركة العربية التي تتلقى دعما سنويا من الحكومة الاسرائيلية لتغطية العجز في موازنتها. ساهمت الضرائب والفوائد المفروضة على الشركة العربية في اغراقها بالديون (الموسوعة الفلسطينية، ص – ك) وفي كل مرحلة كانت السلطات الاسرائيلية توجه الضربة تلو الاخرى لهذه الشركة فتارة تعرض صفقات لتخلي الشركة العربية عن مناطق امتيازها وتارة اخرى تحجز على اموال الشركة المودعة في البنوك الاسرائيلية بهدف ارباك الشركة تمهيدا لاعلان افلاسها وتصفيتها واصدار قرارات بمصادرة امتياز الشركة في القدس الشرقية باعتبارها جزءا من اسرائيل وتسري عليها قوانينها الا انها اوصت بتأخير عملية المصادرة وانطلقت الحملة الاسرائيلية للتضييق على الشركة في مجالات اوسع في منطقة امتيازها خارج حدود القدس(عزمي، حزيران، 1993)

ومع بداية الانتفاضة الاولى قامت ايضا بتغيير امتياز الشركة بفصل العديد من المناطق وخاصة المستوطنات ومعسكرات الجيش وربطها بالشركة القطرية مما ادى الى الى خسارة الشركة 35% من مناطق امتيازها وحوالي 55% من مبيعاتها (غنيم، 1999)

وفي تموز 1992 وجهت بلدية القدس الى ادارة شركة كهرباء القدس أمرا يقضي بالزام الشركة بعدم ربط أي من الوحدات السكنية العربية التي تقام حديثا بالتيار الكهربائي. الا بعد ابراز اصحاب هذه الوحدات لرخص البناء الصادرة من البلدية ثم الحصول على موافقة البلدية لتزويد هذه الوحدات بالتيار الكهربائي وهي بالتالي مستمرة في سياستها في تقويض هذه المؤسسة وبالقضاء على استقلاليتها والحد من تطورها وانتشارها وفي نفس الوقت استعمالها كاداة لتقييد حركة البناء العربي في المدينة (عزمي، حزيران، 1993)

تعتبر شركة كهرباء القدس صرح خدماتي اساسي وهام في مدينة القدس و للشركة ورش عمل وصيانة وماتورات توليد في منطقة شعفاط ولديها الطواقم الفنية والخبرات ويعمل فيها اكثر من 500 موظف.

4.4.4.2 مجالات أخرى :

لقد طالت سياسة سلطات الاحتلال جميع المؤسسات على اختلافها ومنذ الايام الاولى من احتلالها سواء ما كان منها في عام 1967 او ما بعد ذلك.

فعرضت على رئيس بلدية القدس الشرقية روحي الخطيب ان تنضم الى بلدية القدس الموحدة الاسرائيلية وعندما رفض هو واعضاء مجلسه قامت السلطات الاسرائيلية بحل البلدية العربية. كما

وقامت ثلاث روابط تجارية اسرائيلية بتقديم العروض على الغرفة التجارية في القدس الشرقية لضمها الى هيكلها التنظيمي فرفضت الاخيرة بدورها وبقيت صامدة تساعد التجار وتولت مهمات ادارية اخرى تجاه الفلسطينيين الذين كانوا يسافرون ما بين الاردن والضفة الغربية (لاتندريس، 1995) الا ان اسرائيل مارست وتمارس كل انواع الضغوطات وتتخذ الاجراء تلو الاجراء ضاربة عرض الحائط كل القوانين التي تكفل حقوق المقدسيين في تشكيل مؤسساتهم الخاصة بهم. فقد مارست سياسة اغلاق المؤسسات قبل عام 1993 ومن ضمنها جمعية الدراسات الفلسطينية العربية التي تم اغلاقها سنة 1988 حتى عام 1992 حيث سمح لها باعادة فتح مكاتبها (شرغائي، صيف، 2000)

وعن بيت الشرق وحتى بعد توقيع اتفاقية اوسلو كتبت الصحف الاسرائيلية بأن مؤسسة بيت الشرق سفينة العلم للسلطة في القدس الشرقية عملت منذ البداية تقريبا كبؤرة تمثل السكان تجاه السلطة الاسرائيلية وتجاه السلطة الفلسطينية وقد حولت اليها مجرى نشاط النقابات، والى جانب عملها المعروف كوزارة الخارجية فقد عملت المؤسسة كوزارة اتصال بالنسبة الى السكان الفلسطينيين وكمقر لنشاط هيئات من قبل السلطة الفلسطينية واليوم تدير المؤسسة في القدس الشرقية برنامجا للتأمين الصحي.

وقد وفر محكمين في الخلافات بين سكان القدس الشرقية الامر الذي يرمي الى بناء البديل عن اجهزة القضاء الاسرائيلية في المدينة والمركز الجغرافي لا زال يعمل ويضع المخططات المتعددة للمناطق في القدس الشرقية ويعنى بيت الشرق بطلب الميزانية لمختلف الاغراض في تخوم القدس (شراغاتي، صيف، 2000)

كما كان من ضمن الممارسات ايضا قيام السلطات الاسرائيلية في الفترة ما بين 1987-1997باجبار اربع مؤسسات على الخروج من المدينة بحجة ارتباطها بالسلطة الوطنية الفلسطينية وهي: دائرة الاحصاء الفلسطينية، ومؤسسة التدريب المهني، والمركز الجغرافي، وهيئة الاذاعة والتلفزيون الفلسطيني (رزق الله وخضر، 2002) ولم تتردد سلطات الاحتلال في اغلاق بيت الشرق ثانية عام 2001 الذي ما زال مغلقا هو وخمسة مؤسسات اخرى حتى لحظة اعداد هذه الدراسة.

ان ما تم عرضه وتوضيحه عن وضع البلدية العربية والمؤسسات الأهلية من الجانب النظري أو العملي ، وما تبعه من اجراءات وممارسات من قبل سلطات الاحتلال لم يرد بها الخروج والتوسع في موضوع الدراسة بقدر ما هدفت الى تسليط الضوء على خلفية ونشأة وتطور هذه المؤسسات الأهلية للفترة ما قبل 1967من أجل الانطلاق نحو فهم أوسع لتحليل واقع المؤسسات الأهلية في

القدس الشرقية بعد هذه الفترة ، وذلك من خلال توضيح البيئة والمناخ والاطار العام الذي عملت فيه هذه المؤسسات لا سيما اذا ما أضيف لها الاطلاع على وضع مدينة القدس والسكان بين الواقع القانوني الدولي النظري وبين الواقع الإسرائيلي العلمي (انظر الملاحق) .

الفصل الثالث

---

3 اجراءات الدراسة

يشتمل هذا الفصل على وصف لمنهج الدراسة ومجتمعها وكذلك الادوات المستخدمة فيها وكيف تم بناؤها وتطويرها ، وطريقة تطبيقها ، والطرق الاحصائية المستخدمة بهدف استخلاص النتائج.

1.3 منهج الدراسة

لغرض اعداد هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملاءمته لطبيعة الدراسة .

2.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات الأهلية في مدينة القدس ، ونظرا لعدم توفر أي مصدر أو احصائية متخصصة بمؤسسات مدينة القدس الشرقية ضمن مجال تخصصاتها وأهدافها فقد تم اللجوء الى عدد من المصادر المختلفة لتحضير قوائم بأسماء وعناوين المؤسسات وهذه المصادر هي :

1. شبكة المنظات الأهلية
2. اتحاد الجمعيات الخيرية
3. جمعية الدراسات العربية
4. أجندة باسيا
5. الملتقى الفكري العربي
6. الزيارة الميدانية

وعند مقارنة القوائم التي تم الحصول عليها من هذه المصادر مع بعضها البعض فقد تم تحضير قائمة نهائية تشتمل على جميع المؤسسات المذكورة ، وبعدها تم العمل للحصول على عناوين للمؤسسات غير المتوفر لها عنوان عن طريق الاتصال الهاتفي ، والزيارة الميدانية لبعض المؤسسات والاشخاص في القدس الشرقية وبهذا تكون القائمة النهائية لمجتمع الدراسة تكونت من المؤسسات التي اتيح للباحثة الحصول على اسمائها وعناوينها وبلغت (130) مؤسسة .

3.3 اسلوب البحث

لكون هذه الدراسة تهدف الى تحليل واقع المؤسسات الأهلية من وجهة نظر المدراء والمسؤولين فقد قررت الباحثة اتباع الأسلوب المسحي لمجتمع الدراسة الذي تم تحديده بحيث تم توزيع استبانة الدراسة لجميع المؤسسات التي أتيح لها تحديد عناوينها والوصول اليها. وقد وجد بان هناك عدد لا بأس به من المؤسسات التي ما زالت مدرجة اسماؤها ضمن القوائم التي ذكرت مصادرها اعلاه وهي :

1. اما مغلقة نهائيا او انها مقفلة ومتوقفة عن العمل في فترة اعداد هذه الدراسة .
2. او انها ليست معروفة لاحد او ان عناوينها ليست صحيحة او دقيقة.
3. أو تعمل حاليا خارج حدود القدس الشرقية .

وبعد جهد كبير للوصول الى اكبر عدد من هذه المؤسسات خصوصا في منطقة البلدة القديمة من القدس الشرقية والتي تطلبت وقتا وجهدا خاصا للاستدلال على عناوين المؤسسات فيها فقد تم توزيع (90) استبانة تم التأكد من انها تشمل مختلف المؤسسات التي تقدم الخدمات في جميع المجالات والقطاعات . وبعد جهد مضاعف اخر فقد تم جمع (60) استبانة وجد ان ثلاثة منها لا تنطبق عليها المعايير التي تم وضعها ضمن محددات الدراسة . اما المؤسسات التي لم تستجيب

فقد تم الاتصال بمسؤوليها العديد من المرات والقيام بعدد من الزيارات لهم ولكنهم للأسف لم يتجاوبوا محتجين بالاعذار التالية :

1. عدم تفرغ مدراء هذه المؤسسات وانشغالهم الدائم اما بالعمل او بالسفر .
2. تخوف البعض ورفضه لتعبئة الاستبانة كونها تتطرق الى مصادر التمويل وحجمه بالرغم من وجود وثيقة لتسهيل مهمة الباحث من الجامعة تظهر أهداف هذه الدراسة مرفقة مع الاستبانة .

4.3 منهجية تحليل البيانات

لغرض تحليل البيانات تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، واختبار فرضيات الفروق بين المتوسطات الحسابية باستخدام اختبار (t-tese) اذا كان المتغير فيه مجموعتين مستقلتين ، واستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) اذا كان المتغير فيه أكثر من مجموعتين مستقلتين ، واختبار فرضيات العلاقات بين متغيرين باستخدام اختبار كاي تربيع ، ولاستخلاص نتائج التحليل الاحصائي تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS .

5.3 أداة الدراسة

بعد الاطلاع على ادبيات البحث السابقة منها عيوش (1997) والنّمري (2000) ورزق الله وسامي (2002) وجمعية الدراسات العربية (2002) فقد تم تصميم وصياغة استبانة مكونة من قسمين ، القسم الأول يهدف لجمع معلومات عامة عن المؤسسة ، تشمل تاريخ تأسيسها وفروعها وعنوانها وهدفها وفئاتها المستهدفة والمرجعية الادارية ونوع التسجيل الى جانب الوصف الوظيفي لمعبئ الاستبانة .

اما القسم الثاني من الاستبانة فيقسم الى أربعة محاور موزعة على 47 سؤالا يحتوي المحور الأول والثاني والثالث على 12 سؤال والمحور الرابع والاخير يحتوي على 11 سؤال ، ويهدف كل محور الى الاجابة عن تساؤل من اسئلة الدراسة الرئيسية الأربعة .

فالمحور الاول يحاول الاجابة عن كيفية تطوير المؤسسات الأهلية لأدائها وسياساتها بعد عام 1967 حتى عام 2004، اما المحور الثاني فيحاول الاجابة عن العلاقة القائمة ما بين المؤسسات الاهلية بعضها ببعض وما بينها وبين القيادة الفلسطينية ، اما المحور الثالث فيحاول الاجابة عن العلاقة التي تربط ما بين المقدسيين والمؤسسات الأهلية ، واخيرا فان المحور الرابع يحاول الاجابة

عن التساؤل الاخير وهو عن كيفية تقييم المؤسسات الأهلية لدورها من أجل لعب دور أفضل في حياة المقدسيين في ظل الوضع الراهن .

6.3 صدق الأداة

بعد الانتهاء من صياغة الاستبانة فقد تم عرضها على ثمانية من المحاضرين في الجامعات الفلسطينية ممن يحملون درجة الدكتوراة في مجالات الادارة والتنمية الريفية والاقتصاد والعلوم السياسية في جامعات بيت لحم ، جامعة القدس ، جامعة بيرزيت ، من أجل ابداء الرأي فيها من حيث :

1. شمولية الاداة
2. مدى سلامة العبارات ووضوحها
3. انتماء الفقرات للمجالات التابعة لها
4. حذف او اضافة او تعديل فقرات المجال

وقد تم الاخذ بارائهم وتوجيهاتهم واجراء التعديلات المناسبة عليها في ضوء ما يخدم الأهداف الموضوعة لأجله .

7.3 ثبات الأداة

تم التأكد من ثبات الأداة عن طريق حساب معامل كرونباخ ألفا (Cronpach Alpha) للاتساق الداخلي وقد بلغ 0.65 وهي نسبة معقولة ومقبولة احصائياً .

8. 3 متغيرات الدراسة

1.8.3 المتغيرات المستقلة وتشمل :

1. المراحل السياسية التي مرت بها المؤسسة
2. توفر مصادر تمويل ثابتة
3. رسوم تتلقاها المؤسسة مقابل الخدمات
4. شكل التنسيق
5. هدف التنسيق

6. مجال العلاقة مع شبكة المنظمات الأهلية .
7. دوافع توجه المستفيدين للمؤسسات .
8. اسباب احجام البعض عن التوجه للمؤسسات
9. تغير عدد المستفيدين
10. وضع المؤسسات في تقديم الخدمات
11. نقطة انطلاق في تحسين أداء المؤسسات .

2.8.3 المتغيرات التابعة :

1. تطور أداء المؤسسة
2. مستوى التنسيق
3. علاقة المؤسسات بشبكة المنظمات الأهلية
4. تغيير عدد المستفيدين
5. رضى المستفيدين
6. تقييم أداء المؤسسات
7. وضع المؤسسات الأهلية في تقديم الخدمات

الفصل الرابع

4 نتائج الدراسة ومناقشتها

يتناول هذا الفصل من الدراسة عرض وتحليل نتائج الدراسة والتي تم التوصل اليها من خلال إجابات المؤسسات التي استجابت وعددها 57 مؤسسة ضمن الخصائص التي تظهر في الجدول (1.4) :

جدول1.4 : توزيع المؤسسات المبحوثة حسب نوع التجمع وسنة التأسيس ومجال التخصص وجنس مدلي البيانات

نوع التجمع	سنة التأسيس	مهنية		تعليمية		صحية		تنمية مجتمعية		المجموع
		ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	
حضر	قبل عام 1967	3	1	3	2	5	2	2	0	**18**
	1982-1967	1	0	3	1	0	0	2	0	**7**
	1987-1982	2	0	1	0	0	0	1	1	**5**
	1993-1987	0	1	0	0	0	0	2	3	**6**
	2000-1993	0	0	0	0	1	0	5	3	**9**
	2004-2000	0	0	1	0	0	0	0	0	**1**
المجموع		**6**	**2**	**8**	**3**	**6**	**2**	**12**	**7**	**46**
ريف	قبل عام 1967	0	0	1	0	0	0	0	0	**1**
	1982-1967		0	0	0	0	0	2	1	**3**

1987-1982	1	0	0	0	1	0	0	1	**3**
1993-1987		0	0	1	1	0	0	0	**2**
2000-1993	1	0	1	0	0	0	0	0	**2**
المجموع	**2**	**0**	**2**	**0**	**1**	**1**	**3**	**2**	**11**
إجمالي العينة	**8**	**2**	**10**	**3**	**7**	**3**	**15**	**9**	**57**

حيث تتوزع هذه المؤسسات ما بين المناطق الحضرية والريفية لصالح الأولى بواقع 46 مؤسسة مقابل 11 مؤسسة في المناطق الريفية.وقد كانت النسبة الأكبر من هذه المؤسسات بواقع 33.3% قد تأسست قبل عام 1967 ، أما البقية فد توزعت على باقي المراحل بنسب متقاربة ما عدا مرحلة (2000–2004) والتي اشتملت على مؤسسة واحد فقط . ومن الجدير ملاحظته أن العينة اشتملت على مختلف القطاعات والتخصصات وبنسب متقاربة للمجالات المهنية والتعليمية والصحية والتنمية المجتمعية . وان كانت الأخيرة قد ظهرت بعدد أكبر إلا انها اشتملت على أكثر من مجال ومن تخصص .

أما من حيث جنس مدلي البيانات فنلاحظ تدني أعداد النساء اللواتي يشغلن موقع مدير او مسؤول مؤسسة مقارنة بأعداد الرجال حيث بلغ عددهن 17 من المجموع الكلي البالغ 57 .

وفيما يلي سوف يتم عرض وتحليل لنتائج اجابات المبحوثين عن التساؤلات الرئيسية للدراسة والتي جاءت ضمن أربعة محاور رئيسية، جرى اختبار عدد من الفرضيات في كل محور منها وكانت النتائج على النحو التالي :

1.4 المحور الأول

الذي يجيب على التساؤل الاتي :كيف طورت المؤسسات الاهلية من ادائها بعد عام 1967 ؟

وتم سؤال المبحوثين عن السياسة التي اتبعتها في تطوير ادائها بعد عام 1967 والتي تم تحديدها بالتطور الأفقي أو التطور الرأسي أو أنها لجأت الى تقليص الخدمات وكانت النتائج كما تظهر في الجدول (2.4) :

الجدول2.4 : السياسات التي اتبعتها المؤسسات في تطوير ادائها بعد 1967 م :

التطور الأفقي	%26.3	فتح فروع داخل القدس
	%28.9	فتح فروع خارج القدس
التطور الرأسي	%84.2	تطوير وتأهيل وتدريب الموظفين
	%78.9	توفير أجهزة متطورة
	%70.2	تنوع التخصصات

تقليص الخدمات	%18.2	تسريح الموظفين
	%12	إغلاق فروع
	%70.2	تقليص التخصصات

أشارت النتائج الى أن 26.3% من المؤسسات المبحوثة اتجهت الى التوسع الأفقي بحيث قامت 15 مؤسسة بفتح فروع لها داخل حدود القدس الشرقية بينما اتجهت 17 مؤسسة بنسبة 29.8% الى فتح فروع خارج منطقة القدس الشرقية .

أما على مستوى التطور الرأسي للمؤسسة فقد أشارت النتيجة الى أن هذه السياسة تم اتباعها من قبل غالبية المؤسسات المبحوثة حيث أن 84.2% من المؤسسات اتجهت نحو تطوير لتقديم وتأهيل وتدريب الموظفين و 78.9% أشارت الى انها عملت على توفير وشراء أجهزة متطورة خدماتها بينما اتجهت 70.2 % منها في تطوير ادائها الى تنويع التخصصات .

وفيما يتعلق بالتطور السلبي فقد كانت النسبة منخفضة إجمالا بالمقارنة بمؤشرات التطور الايجابي، حيث أن نسبة المؤسسات التي قامت بتسريح الموظفين هي 18.2% ونسبة من قامت باغلاق فروع هي 12.7% أما نسبة من قامت بتقليص التخصصات فكانت 7.3%.

أما عن سؤالهم حول تأثر عمل المؤسسة بالوضع السياسي:

فتشير معظم الاجابات بواقع 89.1% تراوحت ما بين موافق وموافق بشدة الى تأييدهم الى تأثر عمل مؤسساتهم بالوضع السياسي، وعندما تم السؤال بشكل محدد عن أي المراحل كانت أكثر تأثيرا على عمل مؤسساتهم، والتي تم تحديدها ضمن مراحل سياسية هامة في تاريخ القضية الفلسطينية وهي مرحلة (67–82) وشكلت الفترة ما بين بداية الاحتلال وحتى خروج المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينيةمن لبنان عام 82 ، ومرحلة (82–87) وهي المرحلة التي جرى فيها عملية تحول في استراتيجيات المقاومة الفلسطينية التي كانت تعتمد علىالكفاح المسلح قبل خروج المقاومة من لبنان عام 82 وادراك القيادة الفلسطينية لأهمية التركيز على المقاومة والقيادة الداخلية في فلسطين ، ومرحلة (87–93) وهي مرحلة الانتفاضة الأولى والتي انتهت باتفاقيات أوسلو ، ثم مرحلة (94–2000) وهي المرحلة التي تلت اتفاقيات أوسلو وشهدت ولادة السلطة الوطنية الفلسطينية وأخيراً المرحلة من (2000–2004) وهي مرحلة انتفاضة الأقصى التي ترتب عليها تدهور الأوضاع السياسية واعادة احتلال إسرائيل للأراضي التي انسحبت منها بعد اتفاقيات أوسلو .

أشارت النتائج الى ان مرحلة (2000–2004) كانت أكثر المراحل تأثيرا على عمل المؤسسات حيث بلغ عدد الذين اشاروا الى هذه المرحلة أكثر من نصف العينة بنسبة مقدارها 59.6% ، يليها

مرحلة (87–93) بنسبة 21.4% ثم مرحلة (93–2000) بنسبة 19.3% ثم المرحلتين (67–82) و (82–87) بنسبة 8.9% و 10.7% على التوالي.

ومن خلال اختبار الفرضية التي تنص على: " لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) تعزى الى المراحل السياسية في تطور اداء المؤسسة (التطور الأفقي والرأسي ، تقليص الخدمات ، تقييم الأداء الاجمالي) " .

لقد تم اختبار الفرضية لكل مرحلة سياسية وذلك حسب درجة تأثر أداء المؤسسات فيها، ومقارنتها بمستوى التطور والتأثر للمراحل الأخرى كما يظهر في الجداول التالية :

جدول3.4 :نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات، تقييم الأداء الإجمالي) تعزى إلى المرحلة السياسية 67–82 .

	82–67 ن=6		المراحل الأخرى ن=51		قيمة **t**	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
التطور الأفقي والرأسي	3.33	0.82	2.88	1.45	0.75	0.46
تقليص الخدمات	1.83	1.47	0.22	0.42	2.67	0.04
إجمالي تطوير الأداء	1.50	1.38	2.66	1.48	1.86-	0.07

جدول4.4 : نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات، تقييم الأداء الإجمالي) تعزى إلى المرحلة السياسية 82–87 .

	87–82 ن=5		المراحل الأخرى ن=51		قيمة **t**	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
التطور الأفقي والرأسي)	1.6	1.67	3.06	1.32	2.31-	0.03
تقليص الخدمات	0.4	0.55	0.39	0.80	0.021	0.98
تقييم الأداء الإجمالي	1.20	1.30	2.67	1.47	2.15-	0.04

جدول5.4 : نتائج الفروق في تطوير أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات، تقييم الأداء الإجمالي) تعزى إلى المرحلة السياسية 87–93

	93-87 ن=12		المراحل الأخرى ن=44		قيمة t	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
التطور الأفقي والرأسي)	2.58	1.31	3.02	1.42	-0.96	0.34
تقليص الخدمات	0.42	0.90	0.39	0.75	0.12	0.91
تقييم الأداء الإجمالي	2.17	1.03	2.64	1.67	-0.96	0.34

جدول 6.4 : نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات، تقييم الأداء الإجمالي) تعزى إلى المرحلة السياسية 93-2000

	2000-93 ن=12		المراحل الأخرى ن=44		قيمة t	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
التطور الأفقي والرأسي	3.55	1.57	2.78	1.33	1.66	0.10
تقليص الخدمات	0.55	0.93	0.36	0.74	0.72	0.47
تقييم الأداء الإجمالي	3.00	1.48	2.42	1.50	1.15	0.26

جدول7.4 : نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات، تقييم الأداء الإجمالي) تعزى إلى المرحلة السياسية 2000-2004

	2004-2000 ن=34		المراحل الأخرى ن=22		قيمة t	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
التطور الأفقي والرأسي	3.03	1.19	2.77	1.69	0.62	0.54
تقليص الخدمات	0.18	0.39	0.73	1.08	-2.73	0.01
تقييم الأداء الإجمالي	2.85	1.23	2.05	1.76	1.88	0.07

تظهر النتائج بأنه لا يوجد فروق في التطور الأفقي والرأسي وتقييم الأداء الاجمالي للمؤسسات بالمقارنة بالمراحل السياسية المختلفة، ولكنه وجد بأن مستوى دلالة الاختبار للتطور السلبي للمؤسسات وهو (تقليص الخدمات) كان أقل من 0.05 في المرحلتين (67-82) و (2000-2004) وهذا يعني بأن هاتين المرحلتين كانتا أكثر تأثيرا علىالتطور السلبي لأداء المؤسسات مع

ملاحظة أن الفرق شاسع بين طبيعة التقليص (التطور السلبي) في المرحلتين فمرحلة (67–82) شهدت أعلى نسبة تقليص مقارنة بالمراحل السياسية الاخرى على عكس فترة (2000–2004) التي شهدت أقل نسبة تقليص في الخدمات (التطور السلبي) مقارنة بالمراحل الاخرى، وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن المرحلة (67–82) هي المرحلة التي تلت حرب 1967 مباشرة والتي شكلت نكسة جديدة للشعب الفلسطيني بعد نكبة 1948 واللتان تأثر بهما المجتمع الفلسطيني المقدسي كونه جزءا من هذا الواقع، وانعكست هذه الصدمة وهذا الوضع على أداء المؤسسات التي استنفذت جميع إمكاناتها وطاقاتها بعد حرب 1948 والتي أدت الى ظهور احتياجات جديدة بسبب ظروف الاحتلال وما نتج عنه من تهجير وتشريد الألوف ومن ضمنهم سكان الشطر الغربي من مدينة القدس التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي. ثم جاءت حرب 1967 والتي شهدت مرحلة جديدة من العوز والمعاناة فكانت امتدادا لمرحلة لملمة الجراح وتقبل الصدمة وقد شهدت استنزافا اقتصاديا ومعنويا انعكس على اداء المؤسسات وبالتالي عدم مقدرة هذه المؤسسات على تغطية هذا الكم الهائل من الاحتياجات وخصوصا بعد الفراغ الذي خلفه رحيل الجانب الاردني، هذا بالاضافة الى عدم تبلور أو توفر مصادر دعم لهذه المؤسسات في بداية هذه المرحلة، مع الاخذ بعين الاعتبار ان جهود المؤسسات التنموية في هذه المرحلة تركزت على ردود الافعال السياسية مثل تنظيم الاضرابات والمظاهرات ومواجهة اجراءات سلطات الاحتلال التي تمثلت في محاولة اغلاق المؤسسات الاهلية والوطنية فكانت معركة الحفاظ على المؤسسات الاهلية هي المعركة الاهم وذات الأولوية.

وهذه النتيجة توافقت مع ما توصلت اليه دراسة عيوش (1997) حيث أظهرت دراسته بأن الصدمة كانت قوية بحيث اكتفت المؤسسات الأهلية بترميم آثار الحرب ولم يهبوا لمقاومة نتائجها السلبية بنفس القدر الذي أعقب حرب النكبة الأولى. اما بالنسبة لمرحلة (2000–2004) والتي بدأت مع بداية انتفاضة الاقصى وهي وان كانت مسبوقة بحالة اشبه بحالة حرب التي ما زالت اثارها مستمرة حتى اعداد هذه الدراسة، إلا انها كانت مسبوقة بحالة من الرخاء نوعا ما مقارنة بمرحلة (67–82) فمنذ توقيع اتفاقية اوسلو عام 1993 دخل العمل الأهلي مرحلة جديدة فبينما كان يفترض ان تتواصل المحادثات ما بين الفلسطينيين والاسرائيليين خلال ثلاث سنوات للبحث في مسألة القدس والتوصل الى الحل النهائي بخصوصها فقد بدأت المؤسسات الاهلية في تطوير ادائها، وتوسيع نشاطاتها من اجل اقامة بنية تحتية لعاصمة دولتهم المنشودة بتشجيع من قادة سياسيون في السلطة الوطنية الفلسطينية الوليدة. فنشطت هذه المؤسسات وفي جميع المجالات. ومع ان نهاية المرحلة (93–2000) شهدت حالة من الاحباط بسبب مماطلة الجانب الإسرائيلي نحو الالتزام بالاتفاقية المبرمة وبسبب اغلاق المدينة وفرض قيود على الجهات المانحة والداعمة

لمنع أي استثمار في مدينة القدس الشرقية حتى الاتفاق مع الجانب الفلسطيني حول وضعها النهائي. إلا ان اندلاع انتفاضة الاقصى كان له دور في اعادة النشاط والعمل لهذه المؤسسات وربما يكون لطبيعة المرحلة وما شهدته من صدامات ومواجهات عنيفة في البداية ما جعل منها ملاذا لتلقي الخدمات من جهات أهلية كما ان فرض الحصار على مناطق الضفة الغربية، وصعوبة التنقل ما بين المدن، واغلاق مدينة القدس بالكامل، بالاضافة الى اجراءات سحب الهويات من المقدسيين القاطنين خارج حدود القدس الشرقية أدت الى عودة الكثير من المقدسيين وعائلاتهم الى داخل حدود القدس الشرقية وبالتالي فقد زاد الطلب على الخدمات وخصوصا ان هناك اعدادا كبيرة من بين العائدين للمدينة هم من حملة هوية الضفة الغربية والمستثنون من خدمات مؤسسات الاحتلال، ويجب ان لا ننسى بان اندلاع انتفاضة الاقصى ولدت وزادت من شعور الكراهية للاسرائيليين من قبل الفلسطينيين وبالتالي فانه من الطبيعي ان يكون هناك حالة من النفور من التوجه للمؤسسات الاسرائيلية وتفضيل التوجه للمؤسسات الأهلية، كما أن الوضع الاقتصادي للمؤسسات الأهلية في هذه الفترة افضل مقارنة بغيرها من الفترات والمراحل الاخرى وهذا ما يفسر انخفاض نسبة تقليص الخدمات والتأثير السلبي لهذه المرحلة على عمل المؤسسات فقد زادوا الطلب على الخدمات في وقت كان الوضع الاقتصادي للمؤسسات في حال أحسن من غيرها من المراحل.

وهذه النتيجة أكدتها نتائج الاجابات على السؤال الخاص بتحديد المرحلة الذهبية في عمر المؤسسة حيث كانت نسبة من أجابوا بان مرحلة (2000–2004) هي المرحلة الذهبية في عمر المؤسسة هي 39.5% وهي أعلى نسبة تعطى للمراحل يليها مرحلة (93–2000) والتي حصلت على نسبة 32.6% ثم تتوزع الاجابات على المراحل الاخرى .

وهكذا فاننا نستنتج بانه لم تكن هناك فروق واضحة في تطور المؤسسات سواء على المستوى الأفقي او الرأسي يعزى للمراحل السياسية فقد شهدت جميع المراحل تطورا ملحوظا على ادائها كما نستنتج أيضا أن تاثير المراحل السياسية على اداء المؤسسة ليس بالضروري ان يكون تاثيرا سلبيا بدليل النتائج المتعلقة بالمرحلة الذهبية من ناحية وتقليص الخدمات من ناحية اخرى والتي جاءت لصالح مرحلة (2000–2004) وهي مرحلة شهدت فيها مدينة القدس الكثير من الاحداث والاجراءات الاسرائيلية الصعبة والتي بدأت في انتفاضة الاقصى واغلاق المؤسسات واغلاق المدينة والكثير من الاجراءات الاسرائيلية الأخرى المستمرة حتى اليوم.

وفي نفس المحور أيضا فقد تم اختبار تأثير عامل التمويل على تطور أداء المؤسسات من خلال اختبار فرضيتين تنص الأولى على انه: " لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) تعزى لتوفر التمويل الثابت في تطور أداء المؤسسة (التطور الأفقي، التطور الرأسي، تقليص الخدمات، تقييم الأداء الاجمالي) " ، ويظهر الشكل (1.4) نتائج اختبار هذه الفرضية:

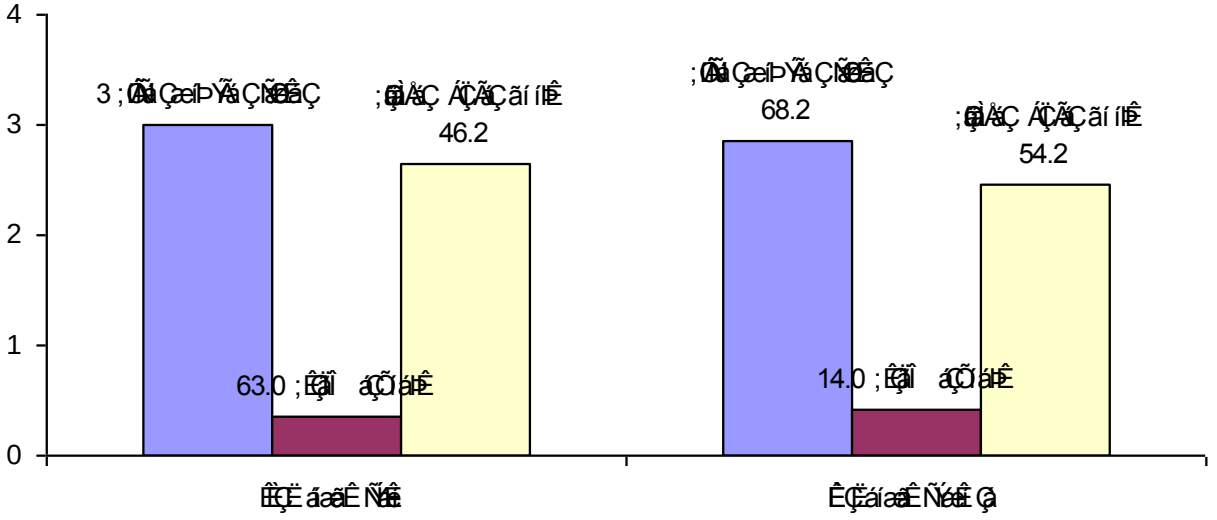

شكل 1.4: اختبار فرضية الفروق في تطور اداء المؤسسة وتوفر تمويل ثابت .

فقد وجد بأن مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 وذلك يعني بأنه لا يوجد فروق في تطوير اداء المؤسسات يعزى الى توفر مصادر تمويل ثابتة بالرغم من أن نصف العينة المبحوثة اشارت الى انها تعتمد على مصادر تمويل ثابتة بينما النصف الاخر لا يعتمد على هذا النوع من التمويل.

وهذا برأي الباحثة يشير الى أن عملية تطور المؤسسة ليست بالضرورة مقرونة بمصادر تمويل ثابتة مثل رسوم تتلقاها المؤسسة مقابل الخدمات، بل هو مقرون ربما برغبة ورؤيا وشعور هذه المؤسسات بالمسؤولية تجاه تطوير سياستها سواء على مستوى التوسع الأفقي بفتح فروع جديدة أو على المستوى الرأسي بتحسين الأداء لتستقطب أكبر عدد من المستفيدين وتوفير أفضل خدمات للمواطنين المقدسيين كما أنها مقرونة ايضا بمقدرتها على الصمود أمام الاجراءات الاسرائيلية. إن هذه النتيجة تشير أيضا الى ان المؤسسات التي تتلقى رسوم مقابل الخدمات او تعتمد على مصادر تمويل ثابتة ليست بالضرورة أفضل في وضعها المادي من غيرها التي لا يتوفر لها مصدر تمويل ثابت، بل ربما تكون مقدرة الأخيرة وفرصتها لتجنيد التمويل أعلى من تلك التي تملك مصادر

تمويل ثابتة، وبالرغم من ان 14 مبحوثاً من بين المؤسسات المبحوثة اشاروا الى انه قد حصل تغيير على اهداف المؤسسة الموضوعة مسبقا فان ايا منهم لم يشر الى أن عدم توفر مصادر ثابتة لتمويل المؤسسة كان أحد أسباب هذا التغيير.

وقد تم اختبار فرضية أخرى تنص على أنه " لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$)بين مصادر التمويل وتطور أداء المؤسسة(التطور الأفقي،التطور الرأسي،تقليص الخدمات) .

وقد تم تحديد مصادر التمويل برسوم تتلقاها المؤسسة مقابل الخدمات ، التمويل الأجنبي ، التمويل العربي والاسلامي وتمويل من القيادة الفلسطينية الرسمية . وتظهر الجداول التالية نتائج اختبار هذه الفرضية لكل مصدر .

جدول8.4 : نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات) تعزى إلى تلقي رسوم مقابل الخدمات.

	تتلقى رسوم مقابل الخدمات ن=21		لا تتلقى رسوم مقابل الخدمات ن=7		قيمة t	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
التطور الأفقي والرأسي	3.05	1.20	2.86	1.57	0.34	0.74
تقليص الخدمات	0.38	0.74	0.29	0.76	0.29	0.77
تقييم الأداء الإجمالي	2.67	1.53	2.57	1.72	0.14	0.89

جدول 9.4 : نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات) تعزى إلى تمويل أجنبي.

	تمويل أحنبي ن=14		دون تمويل أحنبي ن=13		قيمة t	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
التطور الأفقي والرأسي)	3.07	1.27	3.00	1.35	0.14	0.89

تقليص الخدمات	0.36	0.84	0.38	0.65	-0.09	0.93
تقييم الأداء الإجمالي	2.71	1.54	2.62	1.66	0.16	0.87

جدول10.4:نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات) تعزى إلى تمويل عربي وإسلامي.

	تمويل عربي وإسلامي ن=7		دون تمويل عربي وإسلامي ن=20		قيمة t	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
التطور الأفقي والرأسي)	3.57	1.13	2.85	1.31	1.29	0.21
تقليص الخدمات	0.71	1.11	0.25	0.55	1.46	0.16
تقييم الأداء الإجمالي	2.86	1.86	2.60	1.50	0.37	0.72

جدول 11.4: نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات) تعزى إلىتمويل القيادة الفلسطينية الرسمية.

	تمويل القيادة الفلسطينية الرسمية ن=3		دون تمويل القيادة الفلسطينية الرسمية ن=24		قيمة F	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
التطور الأفقي والرأسي)	4.00	1.00	2.92	1.28	1.40	0.17
تقليص الخدمات	1.00	1.00	0.29	0.69	1.61	0.12
تقييم الأداء الإجمالي	3.00	2.00	2.63	1.56	0.38	0.70

تشير النتائج الى أن دلالة الاختبار أعلى من 0.05 لكل مصدر وهذا يعني أنه لا توجد علاقة بين مصادر التمويل وتطور أداء المؤسسة بالرغم من أن هناك تباين في مصادر التمويل المذكورة . فالتمويل الأجنبي هو الاعلى نسبة بعد خيار التمويل من رسوم تتلقاها المؤسسة مقابل الخدمات وهذا يمكن تفسيره على أكثر من وجه الأول اما ان تكون المؤسسة لديها ديون او عجز وتعمل

على تغطيته من التمويل الجديد وبالتالي فلا مجال لتطوير ادائها بشكل جيد وملحوظ، او ان ما تدفعه المؤسسات كمصروفات ثابتة مثل رواتب الموظفين واجور المقرات عالية جدا وتستنفذ الجزء الأكبر من تمويلها، أما الوجه الثاني لتفسير هذه النتائج فيمكن أن يعزى الى ان العلاقة مع الجهات الممولة هي علاقة تتمحور وتتلخص في الحصول على التمويل دون غيره من الجوانب الأخرى مثل الاهتمام بنقل الخبرات والتجارب المتبعة لدى الجهات المانحة في تطوير مؤسساتها لما يحقق التطور الايجابي سواء التطور الرأسي او التطور الأفقي لا سيما وان بعض هذه الجهات لديها خبرات واسعة في هذا المجال وقد تكون الجهات الأجنبية نفسها غير مهتمة بتطوير اداء المؤسسات. والوجه الثالث لتفسير هذه النتائج ربما يكون ناتج عن عدم وعي أو رغبة القائمين على هذه المؤسسات في تطوير اداءها وقد يكون أيضاً لاسباب خارجة عن مقدرتهم. ومن النتائج الملحوظة والهامة والمتعلقة بمصادر التمويل في هذا الجانب كما تظهر في الشكل (2.4) :

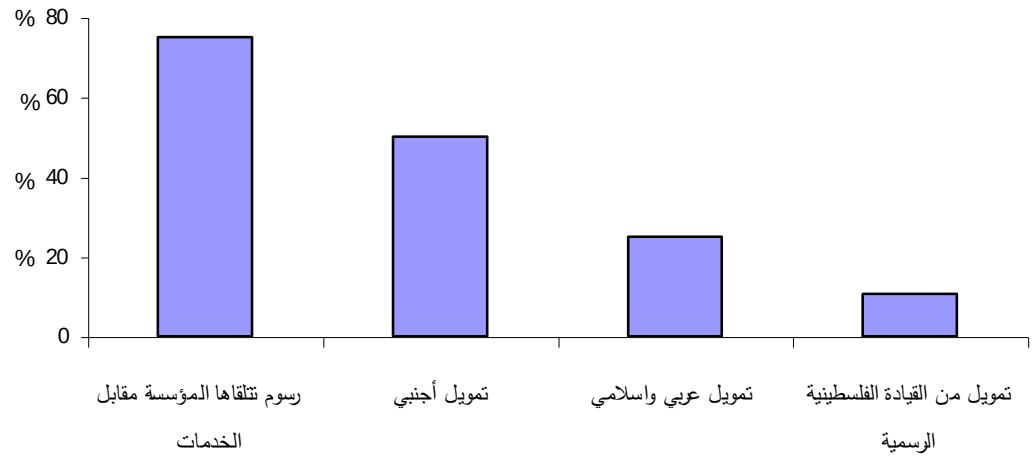

شكل (2.4) : المؤسسات حسب مصدر التمويل .

هي تدني مصادر التمويل من القيادة الفلسطينية وهذا يعطي مؤشر هام على حجم الاهتمام والدعم الفعلي لهذه المؤسسات من قبل القيادة الفلسطينية والذي ياتي في المستوى الأدنى من مصادر التمويل، حيث ان الشكل اعلاه يظهر مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسات الأهلية في مدينة القدس الشرقية مرتبة حسب النسبة الأعلى كما يلي:

- تمويل من رسوم تتلقاها المؤسسة مقابل خدمات وكان بنسبة 38.2% بواقع 21 مؤسسة أجابت بنعم.
- تمويل أجنبي وكان بنسبة 25.9% بواقع 14 مؤسسة.

- تمويل عربي واسلامي وكان بنسبة 13% بواقع 7 مؤسسات.
- تمويل من القيادة الفلسطينية وكان بنسبة 5.6% بواقع 3 مؤسسات .

وفي كل الأحوال فلا بد من الاشارة الى تردد عدد لا بأس به من المؤسسات عن الاجابة حول موضوع التمويل، بل ان بعضها رفض تعبئة الاستبانة كليا لانها تحتوي على اسئلة من هذا النوع، وعدد لا بأس به ايضا ترك موضوع التمويل بدون اجابات وخصوصا السؤال المتعلق بتقدير المؤسسة لموازنتها السنوية والذي هدف الى تقدير حجم الاموال التي تنفقها هذه المؤسسات في المجالات التنموية المختلفة في محاولة للمقارنة ما بينها وبين ما تنفقه البلدية الاسرائيلية على الجزء الشرقي من المدينة لاظهار حجم الدور التنموي والعبء الذي تتحمله هذه المؤسسات في حالة لو أنهم أجابوا على السؤال بدقة. فلما كان التردد واضحا، و تمثل في التخوف الكامل في تعبئة الاستبانة لدى البعض او ترك الاجابة فارغة لدى البعض الاخر فقد تم تجاهل تحليل هذا السؤال لسببين: الأول، انه يستثني مساهمة نسبة كبيرة من المؤسسات المبحوثة التي لم تجب عليه، والثاني لئلا يجري تعميم نتائج حتى للذين أجابوا هذا السؤال قد لا تكون دقيقة.

وبالمقابل فاننا نلاحظ استجابة أكثر من غالبية المؤسسات المبحوثة للاسئلة غير المباشرة حول موضوع التمويل مثل الأسئلة المتعلقة بمصادر التمويل او التساؤل حول ملاءمة موازنة المؤسسة مع هدفها فقد أجابت اكثر من نصف العينة بالايجاب بينما أشار 19 مبحوث بنسبة 38.8% من العينة بالنفي.

وقد عزت (16) مؤسسة من المؤسسات المبحوثة التغيير الملحوظ للموازنة سواء فائض او عجز للمراحل السياسية المختلفة.

2.4 نتائج المحور الثاني

في هذا المحور ستتم الاجابة على التساؤل الرئيسي الثاني في هذه الدراسة وهو : كيف كانت العلاقة التي تربط ما بين المؤسسات التنموية الأهلية بعضها ببعض وما بينها وبين القيادة الفلسطينية ؟

ان هذا المحور يجيب على موضوعين ، الأول هو علاقة المؤسسات الأهلية بعضها ببعض ، أما الثاني فهو علاقة المؤسسات في القيادة الفلسطينية الرسمية .بالنسبة للموضوع الأول فقد تمت الاجابة عنه عن طريق اختبار ثلاث فرضيات والتي تنص اولاها على :

" لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى($\alpha = 0.05$) تعزى لشكل التنسيق ومستوى التنسيق الحاصل بين المؤسسات " .

وقد تراوح شكل التنسيق ما بين تنسيق كامل بين المؤسسات من نفس الاختصاص فقط ، أو مع جميع المؤسسات حتى مع غير ذوي الاختصاص ، أو تنسيق على مستوى نشاطات او مواضيع محددة.أما مستوى التنسيق فقد تم تحديده بأنه على مستوى عالٍ أو مستوى عالٍ جداً أو على مستوى ضعيف أو مستوى ضعيف جداً ، وقد تم اختبار الفرضية وجاءت النتائج كما تظهر في الجدول (12.4) .

جدول 12.4 : نتائج اختبار الفروق في مستوى التنسيق حسب شكل التنسيق

شكل التنسيق	التنسيق من نفس الاختصاص		التنسيق مع جميع المؤسسات		على مستوى نشاطات أو مواضيع محددة		قيمة F	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي ن=9	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي ن=12	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي ن=29	الانحراف المعياري		
مستوى التنسيق بين المؤسسات	2.44	1.24	3.17	1.03	2.03	0.78	6.29	0.00

يظهر من الجدول (12.4) أن مستوى دلالة الاختبار اقل من 0.05 وذلك يعني رفض الفرضية وانه يوجد فروق في مستوى التنسيق، حسب شكل التنسيق حيث مستوى دلالة الاختبار عند مستوى التنسيق أقل ما يمكن على مستوى نشاطات او مواضيع محددة وليس مواضيع أساسية وجذرية وهذا ما تم تأكيده عند استخدام اختبار Scheffe للمقارنات البعدية الذي أظهر نفس النتيجة .

ان هذه النتيجة تتوافق وتؤكد على ما توصل اليه رزق الله وخضر (2002) وجمعية الدراسات العربية (2002) والنمري (1997) واخرون، وهذه النتيجة تعتبر بحد ذاتها مشكلة تواجه المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية وتحد من فعالية وكفاءة الدور التنموي الذي يبذل في هذه المدينة وبالتالي فهناك هدر لبعض الجهود او تفويت للفرص المتاحة لتحسين نوعية الخدمات او تنوعها وتخصصاتها ناتج عن هذا الضعف في مستوى التنسيق، وما لم تستطع هذه الدراسة توضيحه فيما اذا كان هذا الضعف في التنسيق يتزايد يوما بعد يوم او يتناقص ذلك ان الدراسات السابقة التي توصلت الى هذه النتيجة اعتمدت على الاسلوب الوصفي في تحليل البيانات وليس ضمن اسلوب قابل لقياس مدى التغير الحاصل في مستوى التنسيق. ولكن وبالرغم من ذلك وفي جميع الاحوال فهي نتيجة مثبتة تعبر عن مشكلة حقيقية تحد من استثمار جهود المؤسسات التنموية لأقصى درجة ممكنة في سبيل توفير خدمات افضل للمقدسيين.

والفرضية الثانية التي تم اختبارها فهي تنص على:
" لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α =0.05) يعزى لهدف التنسيق في مستوى التنسيق " .

وقد حدد هدف التنسيق بالتكامل في تقديم الخدمات من حيث التخصصات والمجالات، تحسين نوعية الخدمات، مواجهة تهويد المدينة اعلاميا ، تنسيق يهدف لتشكيل مرجعية عليا تتبنى توفير الخدمات الاساسية والضرورية للمقدسيين ، أما مستوى التنسيق فقد تم تحديده في الفرضية السابقة ويظهر الجدول (13.4) نتائج اختبار هذه الفرضية :

جدول 13.4 : نتائج اختبار الفروق في مستوى التنسيق تعزى لهدف التنسيق .

هدف التنسيق	التكامل في تقديم الخدمات		تحسين نوعية الخدمات		مواجهة تهويد المدينة إعلاميا		تنسيق تشكيل مرجعية عليا		قيمة **F**	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي ن=**11**	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي ن=17	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي ن=10	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي ن=6	الانحراف المعياري		
مستوى التنسيق بين المؤسسات	3.09	1.04	2.29	1.05	2.30	1.00	2.33	0.89	2.31	0.07

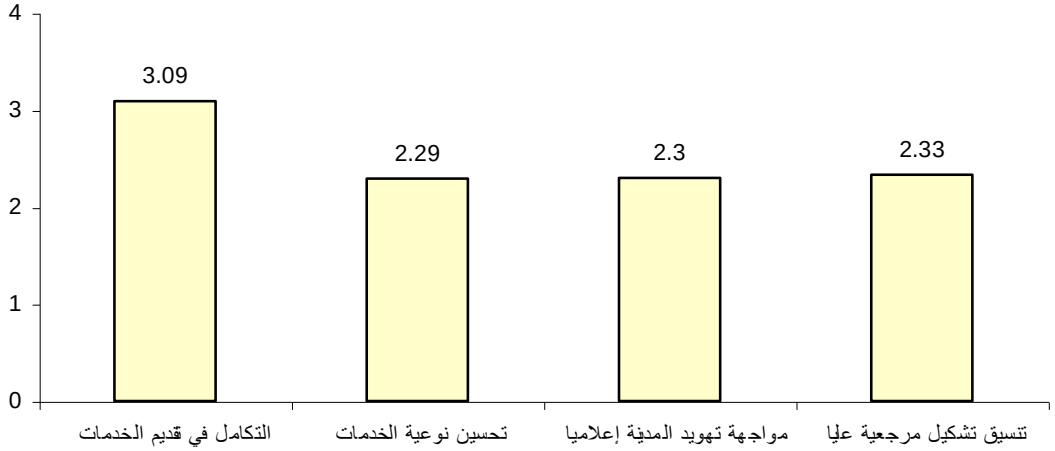

شكل 3.4 : مستوى التنسيق بين المؤسسات حسب هدف التنسيق .

وقد كانت النتيجة كما يظهر الجدول رقم (13.4) والشكل رقم (3.4) تشير الى انه لا يوجد فروق في مستوى التنسيق يعزى الى هدف التنسيق ، وهذه النتيجة ايضا تشير الى أن التنسيق الذي يتم بين المؤسسات الاهلية يتوزع على عدد من الأهداف ، ومع ان جميع الاهداف المذكورة أعلاه هي أهداف تصب ايجابا نحو تحسين الأداء وتفعيل الدور التنموي لخدمة مصالح المقدسيين في تحقيق احتياجاتهم إلا ان الباحثة تعتقد بان المؤسسات المقدسية ما زالت غير قريبة من الهدف الأقصر لتحقيق الوضع الأفضل للمقدسيين وهو برأي الباحثة الهدف الذي ينص على ضرورة تشكيل مرجعية عليا تتبنى توفير الخدمات الاساسية والضرورية للمقدسيين ، فهذا الهدف هو أعم واشمل ويمكن ان يحقق الاهداف الأخرى المذكورة ، فلو ان مستوى التنسيق والجهود المبذولة ما بين المؤسسات في هذا الجانب تركز على هذا الهدف لكانت الفائدة اكثر . والامر الجدير بالملاحظة هنا بان ادارة المؤسسات المبحوثة عندما سئلت في سؤال اخر وفي نفس المحور عما اذا كانت تعتقد بان هناك حاجة الى تأطير جهود المؤسسات التنموية الاهلية في القدس الشرقية ضمن مرجعية عليا واضحة المهام فقد كانت نسبة من أيد هذا الطرح اكثر من 90 % وهذه نسبة عالية جدا اذا ما تم مقارنتها مع ما هو مطبق على ارض الواقع على مستوى التنسيق واهدافه، كما وتبين لنا مدى الخلل الحاصل، وهذا الأمر يمكن تبريره أكثر من تفسير الاول يتمثل في عدم قدرة هذه المؤسسات حتى الان على ترجمة هذه الرغبة والاعتقاد على أرض الواقع، ربما لان تشكيل مرجعية عليا يحتاج الى مؤسسة او عدد من المؤسسات او مسؤول او مجموعة من المسؤولين المبادرين والاقوياء وذوي مصداقية وتأثير ولديهم رؤيا واضحة ومقدرة على العمل باستراتيجيات مجتمعة ومختلفة معا، سواء على مستوى المؤسسات نفسها او على مستوى الجانب الاسرائيلي وايضا على مستوى القيادة الفلسطينية الرسمية وقد يكون مثل هؤلاء المسؤولون غير موجودين حتى الان، أما التفسير الثاني فقد يكون نابعا من تخوف او رفض بعض المؤسسات للعمل ضمن مرجعية وسقف اعلى من مرجعية مؤسسته ذلك لكي يبقى يتمتع باستقلالية مطلقة في ادارة المؤسسة وعدم الزام مؤسسته بأية ادوار يمكن ان تحاسب عليها او تسأل عنها حتى لو كان ذلك فيه تجاهل للمصلحة العامة على مستوى مدينة القدس الشرقية بشكل عام أو تجاهل لمصلحة سكانها بشكل خاص، أما التفسير الثالث فقد يكون بسبب وجود تخوف من عدم وجود فرص لنجاح مثل هذه المرجعية وخصوصا بعد انتهاء المبادرة الوحيدة التي تحاكي هذا الطرح والتي قادها المرحوم فيصل الحسيني مسؤول ملف القدس في عام 1993 تحت عنوان " هيئة القدس الوطنية " والتي تم التطرق اليها عند عرض مراجعة أدبيات هذه الدراسة فعند سؤال المبحوثين عن رأيهم بهذه المبادرة، كانت اجاباتهم متقاربة جدا من بعضها فقد عبر (14) منهم بانها كانت جيدة جدا وهذا ما تحتاجه المؤسسات بينما (17)منهم اجابوا بانها ضرورية ولا بد من متابعتها و(15) أجابوا بانها انتهت بوفاة فيصل الحسيني وفقط (7) مؤسسات أجابت بان ليس لديها معلومات كافية عنها.

وما يمكن ان يستشف من هذه النتائج بان الجميع ينظر الى هذه المبادرة باحترام ولديه الرغبة أو الاعتقاد بان تشكيل هذه المرجعية هي الافضل لعملية تأطير علاقة المؤسسات الاهلية التنموية في القدس الشرقية بما يحقق وضع ونتائج أفضل ولكن النتيجة الاكثر تاكيدا هي الواقع الموجود حاليا حول علاقة المؤسسات الأهلية التنموية بعضها ببعض والتي هي بعيدة جداً عن هذا الطرح.

كما يجري في هذا المحور اختبار فرضية ثالثة والتي تنص على أنه: " لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) تعزى لمجال العلاقة مع شبكة المنظمات الأهلية في درجة علاقة هذه المؤسسات بشبكة المنظمات" ، وقد تم تحديد مجال العلاقة بتطوير الجانب الاداري للمؤسسة ، المشاركة في الاجتماعات وتحديد المواقف ، تنسيق في مجالات الخدمات وأخيرا في مجال طلب المساعدات .أما على مستوى درجة العلاقة مع شبكة المنظمات الأهلية فقد تم تحديدها بقوية ، قوية جداً ، ضعيفة وضعيفة جداً .

ان اختبار مثل هذه الفرضية يعطي مؤشرات على مدى اقبال المؤسسات التنموية الاهلية في القدس الشرقية الى الانضمام للعمل المؤطر ضمن مظلة محددة للمنظمات والمؤسسات الاهلية وأيضا الى المجالات الأكثر استقطابا لعمل المؤسسات الأهلية التنموية في القدس الشرقية مع الاخذ بعين الاعتبار مدى قوة الاطار الذي يدور الحديث عنه .
وعند اختبار هذه الفرضية يظهر الجدول رقم (14.4) نتائج اختبار هذه الفرضية .

جدول 14.4 : الفروق في درجة علاقة المؤسسات الأهلية بشبكة المنظمات الأهلية تعزى لمجال العلاقة

مجال العلاقة	مستوى الدلالة	النتيجة
تطوير الجانب الاداري	0.621	مقبولة
المشاكة في اجتماعات تحديد المواقف	0.00	مرفوضة
مجال الخدمات	0.23	مقبولة
طلب المساعدات	0.91	مقبولة

يظهر الجدول (14.4) ان مستوى دلالة الاختبار اعلى من 0.05 في مجالات تطوير الجاني الاداري ، مجال الخدمات ومجال طلب المساعدات وهذا يعني قبول الفرضية بأنه لا توجد فروق تعزى لدرجة العلاقة ما بين المؤسسات الأهلية وشبكة المنظمات تعزى الى هذه المجالات . بينما

تشير النتيجة الى انه يوجد فروق في مستوى العلاقة تعزى لصالح مجال المشاركة في اجتماعات لتحديد المواقف وهذه النتيجة تعبر عن مستوى العلاقة الضعيفة مع شبكة المنظمات الأهلية فقد احتل هذا المجال من العلاقة الجانب الأكبر من بين المجالات الاخرى ، وهذا يدل على احجام المؤسسات عن التنسيق مع شبكة المنظمات الاهلية في مجالات قد تكون أكثر أهمية وجدية واستمرارية وذات مردود عملي على المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية بما يساهم في تحسين الدور التنموي للمؤسسات ، هذا مع عدم التقليل من أهمية مجال المشاركة في الاجتماعات وتحديد المواقف وتأثير ذلك على المستوى العام لأداء المؤسسات التنموية في حال لو كانت تناقش سياسات واستراتيجيات نحو هدف واضح . وتعزو الباحثة هذا الضعف والقصور الى أن شبكة المنظمات الاهلية حتى الان غير قادرة على وضع رؤيا ورسالة واضحة واستراتيجيات واليات محددة لتجتمع جميع مؤسسات القدس في المشاركة في تنفيذها وتحقيقها وفي هذه الحالة فانه سيكون هناك بالتاكيد مردود ايجابي فعلي على العملية التنموية بشكل عام في فلسطين وبشكل خاص في مدينة القدس الشرقية.

بخصوص الاجابة عن الشق الثاني من التساؤل الرئيسي لهذا المحور وهو عن علاقة المؤسسات التنموية الاهلية بالقيادة الفلسطينية فان النتائج الوصفية كما يعبر عنها الشكل (4.4) :

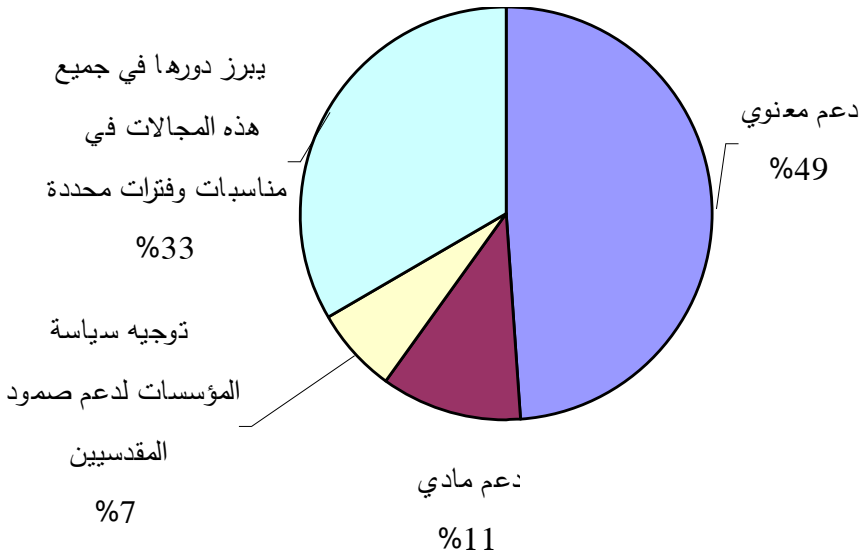

شكل 4.4 : نوع الدعم وشكله من القيادة الفلسطينية للمؤسسات الأهلية .

يظهر من الشكل أن دور القيادة الفلسطينية تجاه المؤسسات في القدس الشرقية يتمثل في الدعم المعنوي والذي أخذ الجانب الاكبر من اجابات المبحوثين بواقع (22) ونسبته 49% بينما بلغت نسبة من أشاروا الى ان دور القيادة يتميز في الدعم المادي فبلغت 11% فقط ونسبة الذين حددوا

دورها بأنه توجيه لسياسة المؤسسات لدعم صمود المقدسيين فبلغت 6.7% اما من أشار الى ان دورها يظهر في جميع هذه المجالات والمواضيع ولكن في مناسبات محددة كانت نسبتهم 33% وهذه النتيجة تظهر ان علاقة القيادة الفلسطينية بالمؤسسات المقدسية هي أقرب للجانب المعنوي والاعلامي منها للجانب العملي الملموس الذي تفتقده المؤسسات الأهلية في مدينة القدس الشرقية والذي يفترض أن يعمل على خدمة مصالح المقدسيين بشكل مباشر عن طريق تلبية احتياجاتهم وفي جميع مجالات حياتهم اليومية، وخصوصا ما يتعلق بالجوانب الخدماتية على اختلاف انواعها ومجالاتها، وبالتالي فان الدفع بدعم العمل الذي تقوم به حركات المواطنين ضمن اطار من العمل الجماعي المنظم لتحقيق احتياجات المقدسيين، هي عملية تقود الى تغيير اجتماعي يرتبط مباشرة بتغييرات ثقافية وسياسية، وبلورة توجه عام نحو هدف محدد هو بالأساس الهدف والشعار السياسي الذي تطرحه القيادة الفلسطينية، ونسمعه كثيرا على نمط شعارات رنانة لا يمكن أن يكون لها قيمة تذكر اذا لم يصاحبها توجه حقيقي ومستمر وليس في مناسبات وفترات محددة لكي يؤتى نتائجه خصوصا في ضوء ما تم عرضة من سياسات اسرائيلية على مختلف المستويات والمجالات، وقد تكون الاجابة عن السؤال المتعلق بالموضوع الرئيسي الذي يتصدر اجتماعات مسؤولي المؤسسات التنموية الأهلية مع القيادة الفلسطينية والذي جاءت نتيجة الاجابة عليه موضحة في الشكل (5.4) :

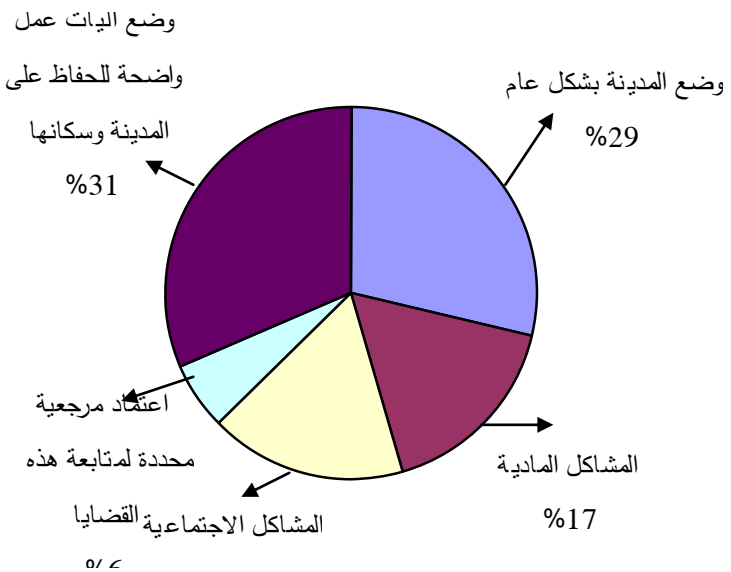

شكل 5.4 : المواضيع التي تصدرت أجندة اجتماعات القيادة الفلسطينية الرسمية مع المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية

يظهر من الشكل (5.4) بأن الموضوع الذي تصدر أجندة هذه الاجتماعات هو وضع آليات عمل واضحة للحفاظ على المدينة وسكانها بنسبة 31% ثم وضع المدينة بشكل عام بنسبة 29% وتساوى من أجابوا بانها المشاكل المادية والمشاكل الاجتماعية للمقدسيين ولكن بنسبة بسيطة بلغت

16.7% واخيرا اعتماد مرجعية محددة لمتابعة هذه القضايا بنسبة 5.6% . ان هذه النتيجة وان كانت تظهر بأن الموضوع الأهم كان وضع اليات عمل واضحة للحفاظ على المدينة وسكانها إلا ان ذلك لم ينعكس عمليا على دور القيادة الفلسطينية كما رأينا، ومن المحتمل ان هذا الموضوع بقي في اطار النقاش الشفوي دون ان يترجم الى واقع عملي، وهذا ما تؤكده الاجابات على هذا السؤال، فالخيار الثاني والذي يشير الى ان الموضوع الرئيسي كان وضع المدينة بشكل عام أي ان موضوع مدينة القدس بقي في مجال العموميات، والخيار الأضعف من حيث عدد ونسبة من اختاروه كان اعتماد مرجعية محددة لمتابعة هذه القضايا، فبالرغم من انه قد يكون هو المحور الأهم الذي يجب البدء فيه حيث تم ايضاح أهميته في موضع اخر من هذه الدراسة.

وللتدليل على أهمية وجود مرجعية عليا تتولى جميع الامور المتعلقة بتقديم افضل الخدمات للمواطنين المقدسيين والمدينة طالما بقيت تحت الاحتلال فقد تم طرح سؤال على المبحوثين عن رأيهم في شكل المرجعية التي تخدم المواطن المقدسي والشكل (6.4) يوضح نتيجة ذلك.

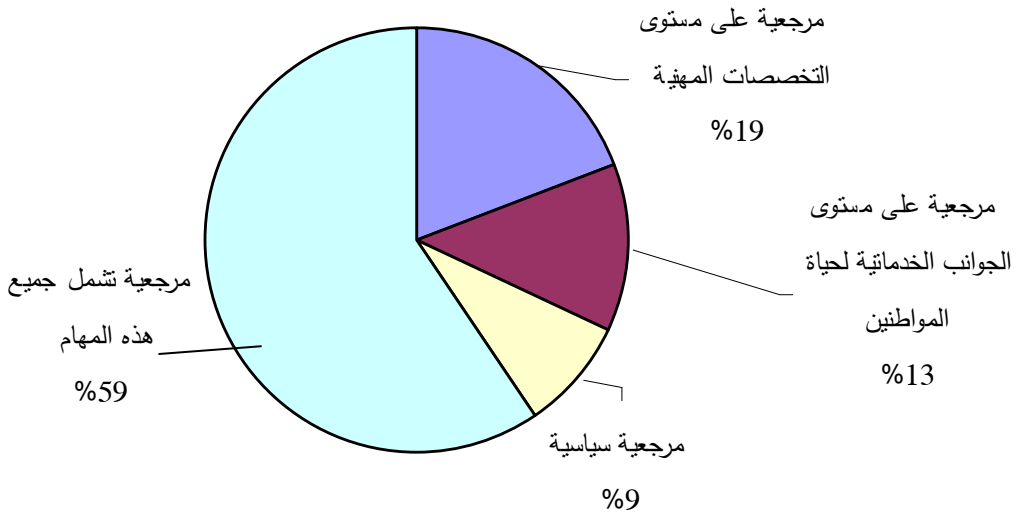

شكل 6.4 : الرأي في شكل المرجعية التي تخدم المواطن المقدسي .

كانت نسبة الاجابات الاكبر لصالح مرجعية تشمل جميع المرجعيات سواء على مستوى التخصصات المهنية أو الخدماتية أو السياسية مجتمعة وعند سؤال مسؤولي المؤسسات عن أكثر جهة تقدم لهم تسهيلات وتعتبر حليفاً قوياً لهم فقد تساوت القيادة الفلسطينية مع جهات أجنبية ومانحة بواقع 22.7% لكل واحدة وعند سؤالهم ايضا عن الجهة التي يتم اللجوء اليها عند اعتراضهم مشاكل و عقبات مادية فقد أشار ما يقارب من نصف المبحوثين 44% الى ممولين

ومؤسسات اجنبية مقابل 19% يتوجهون الى القيادة الفلسطينية الرسمية والشكل (7.4) يوضح ذلك.

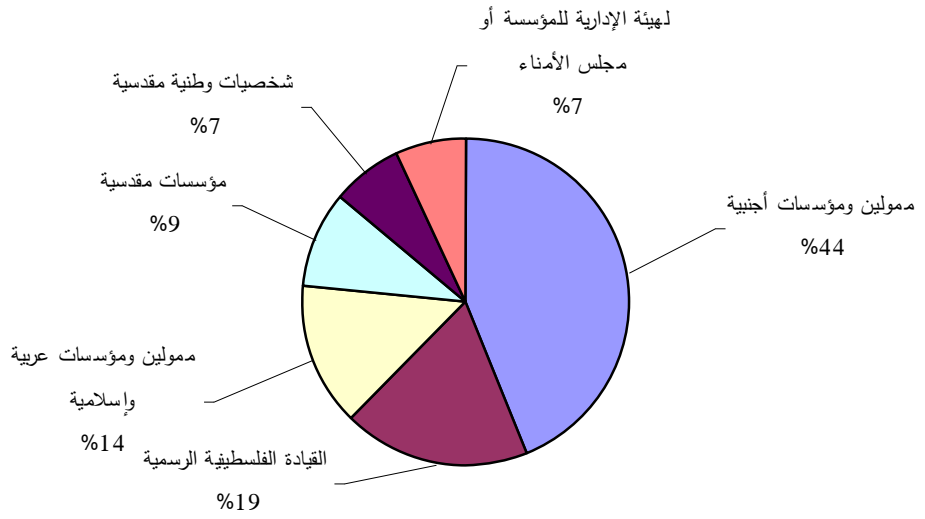

الشكل 7.4 : الجهة التي يتم اللجوء اليها عند المشاكل والعقبات .

ان هذه النتائج تؤكد جميعها على ضعف العلاقة التي تربط ما بين المؤسسات المقدسية والقيادة الفلسطينية الرسمية وبالتالي ضعف في استراتيجيات الدعم العملي، وهذا ما يتوافق مع ما توصلت اليه دراسة لاتندريس (1995) والتي تستنتج فيها ان الفلسطينيين لم ينظموا استراتيجية مقاومة موحدة للقطاعات كلها بخصوص القدس كما لم ينظموا استراتيجية محددة على المستوى المحلي (تعني القدس) فقد رفضوا عن وعي ان يميزوا بين المقاومة من أجل القدس وبين نضال بقية سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، فلم تطور أي منظمة أو منظمة شمولية اية استراتيجية محددة للمقاومة من اجل القدس الشرقية وهذا ما تؤكده نتائج هذه الدراسة بحيث تم التعامل مع القدس كجزء من كل الأراضي الفلسطينية وليس ضمن اطار من الخصوصية والمتتبع حتى للخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي منذ عام 1967 وحتى نهاية عام 2004 يجد بأن موضوع القدس قد جاء دائما مذيلا بالخطاب السياسي العام لكل فلسطين دون ان يرافقه اية افعال او اجراءات فعلية وعملية على ارض الواقع.

3.4 نتائج المحور الثالث

والذي يجيب عن التساؤل التالي :كيف كانت العلاقة ما بين المؤسسات الأهلية التنموية والمقدسيين ؟

وقد تمت الاجابة عن هذا التساؤل من خلال الاجابة على ثلاثة فرضيات وتنص الأولى على: " لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى($\alpha = 0.05$) تعزى لدوافع التوجه للمؤسسات في تغيرعدد المستفيدين " . وقد تم اختبار خيارات دوافع التوجه للمؤسسة وهي القرب من موقع السكن، عدم وجود حواجز نفسية مثل اللغة والعادات والتقاليد، ثقتهم بان الخدمات المقدمة من المؤسسات الاهلية أفضل من خدمات المؤسسات الاسرائيلية، مقاطعة المؤسسات الاسرائيلية ودعم المؤسسات الوطنية واخيرا تقديم المؤسسات الأهلية لبرامج تلبي احتياجات السكان . أما تغير عدد المستفيدين فتم تحديده اما بالتزايد أو التناقص أو التذبذب او الثبات . وتظهر الجداول التالية نتيجة اختبار هذه الفرضية :

جدول15.4 : اختبار كاي تربيع علاقة تغير عدد المستفيدين وقرب المؤسسات من مواقع سكنهم

تغير عدد المستفيدين	قربها من مواقع سكنهم				المجموع		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	نعم		لا					
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
تزايد	10	29.4	24	70.6	34	100.0	0.48	0.49
تذبذب أو ثبات أو تناقص	7	38.9	11	61.1	18	100.0		
المجموع	17	32.7	35	67.3	52	100.0		

جدول 16.4 : اختبار كاي تربيع علاقة تغير عدد المستفيدين ولا يوجد حواجز نفسية مثل اللغة والعادات والتقاليد

تغير عدد المستفيدين	لا يوجد حواجز نفسية مثل اللغة والعادات والتقاليد				المجموع		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	نعم		لا					
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
تزايد	11	32.4	23	67.6	34	100.0	2.63	0.11
تذبذب أو ثبات أو تناقص	10	55.6	8	44.4	18	100.0		
المجموع	21	40.4	31	59.6	52	100.0		

جدول 17.4 : اختبار كاي تربيع علاقة تغير عدد المستفيدين وثقتهم أن الخدمات أفضل من خدمات المؤسسات الإسرائيلية

تغير عدد المستفيدين	ثقتهم أن الخدمات أفضل من خدمات المؤسسات الإسرائيلية				المجموع		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	نعم		لا					
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
تزايد	14	41.2	20	58.8	34	100.0	0.91	0.34
تذبذب أو ثبات أو تناقص	5	27.8	13	72.2	18	100.0		
المجموع	19	36.5	33	63.5	52	100.0		

جدول 18.4: اختبار كاي تربيع علاقة تغير عدد المستفيدين ومقاطعة المؤسسات الإسرائيلية ودعم المؤسسات الوطنية

غير عدد المستفيدين	مقاطعة المؤسسات الإسرائيلية ودعم المؤسسات الوطنية				المجموع		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	نعم		لا					
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
تزايد	4	11.8	30	88.2	34	100.0	0.44	0.51
تذبذب أو ثبات أو تناقص	1	5.9	17	94.1	18	100.0		
المجموع	5	9.8	47	90.2	52	100.0		

جدول19.4 : اختبار كاي تربيع علاقة تغير عدد المستفيدين وبرامج المؤسسات تلبي احتياجات السكان

تغير عدد المستفيدين	برامج المؤسسات تلبي احتياجات السكان				المجموع		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	نعم		لا					
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
تزايد	12	35.3	22	64.7	34	100.0	3.15	0.076
تذبذب أو ثبات أو تناقص	2	11.8	16	88.2	18	100.0		
المجموع	14	27.5	38	72.5	52	100.0		

إن النتيجة تشير الى انه لا يوجد علاقة بين هذه الخيارات وتغير عدد المستفيدين أي ان جميع هذه الخيارات هي دوافع متقاربة لتوجه المستفيدين لتلقي الخدمات من المؤسسات الأهلية التنموية وان كان اقلها حظا هو مقاطعة المؤسسات الاسرائيلية ودعم المؤسسات الوطنية.

والاجابة على تساؤل الدراسة حول سمات المستفيدين من الخدمات تؤكد بأن المستفيدين من خدمات المؤسسات هم من كلا الجنسين والديانتين ومن جميع مواقع القدس الشرقية سواء البلدة القديمة او الاحياء العربية ومختلف الهويات والبطاقات الشخصية وقد تكون الفئة العمرية هي العامل القابل للتغير وذلك تبعا لنوع التخصصات التي تعمل بها المؤسسات والتي تستدعي احيانا فئات عمرية محددة.

بالتالي فان هذه الدوافع التي اثبت التحليل انه لا فروق بينها تعتبر نقاط ومؤشرات هامة بامكان المؤسسات التنموية الأهلية في القدس الاستفادة منها واستثمارها والبناء عليها عند تفكيرهم في تفعيل دورهم التنموي وزيادة عدد المستفيدين، فبالرغم من الاغلاقات المفروضة على المدينة إلا ان المستفيدين من خدماتها ما زالوا يشكلون نسبة متوازنة تقريبا من جمهور المستفيدين (ضفة، قدس، مخيم) وهذا ليس بمستغرب حيث أن الاغلاقات السياسة التي اتبعتها إسرائيل في سحب البطاقات المقدسية جعلت اعدادا كبيرة من السكان المقدسيين والمتزوجين ولهم اولاد أيضا يعودون للقدس ويثبتون فيها، ونظرا لكون الازواج والاولاد في أحيان كثيرة هم من حملة بطاقة هوية الضفة الغربية وهم مستثنون من الاستفادة من خدمات المؤسسات الاسرائيلية فالمؤسسات الاهلية هي الملاذ الوحيد لهم لتلبية احتياجاتهم المختلفة وهذه ايضا احدى المؤشرات الهامة التي يجب اضافتها لدوافع المستفيدين من خدمات المؤسسة.

اما عن الفرضية الثانية والتي تنص على أنه:

" لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى (α=0.05) تعزى لأسباب الاحجام عن التوجه للمؤسسات في تغير عدد المستفيدين " . ، وقد حددت اسباب الاحجام بما يلي : (عدم معرفة الاخرين وهم غير المستفيدين عن خدمات المؤسسة ، والاجراءات الاسرائيلية وما تفرضه من انظمة وقوانين اجبارية على السكان لتلقي الخدمات وحواجز ، الى جانب ضعف مستوى الخدمات المقدمة مقارنة بالمؤسسات الاسرائيلية ، وعدم ثقتهم بالخدمات التي تقدمها المؤسسات الأهلية) ، ويظهر الجدول (20.4) نتيجة اختبار هذه الفرضية .

جدول 20.4 : نتيجة اختبار علاقة تغير عدد المستفيدين وأسباب الإحجام للتوجه للمؤسسات

أسباب إحجام البعض التوجه للمؤسسات	تغير عدد المستفيدين				المجموع		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	تزايد		تذبذب أو ثبات أو تناقص					
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %		
عدم معرفتهم عن خدمات المؤسسة	20	80.0	4	33.3	24	64.9	11.79	0.00
بسبب الإجراءات الإسرائيلية(فرض أنظمة وقوانين إجبارية عليهم لتلقي الخدمات من المؤسسات الإسرائيلية، عدم تمكنهم من الوصول للمؤسسة بسبب الحواجز، صعوبة عمل المؤسسات في القدس)	1	4.0	6	50.0	7	18.9		
ضعف مستوى الخدمات وعدم ثقتهم بالخدمات وارتفاع الأسعار التي تقدمها مقارنة بالمؤسسات الإسرائيلية	4	16.0	2	16.7	6	16.2		
المجموع	25	100.0	12	100.0	37	100.0		

وقد كانت نتيجة اختبار هذه الفرضية بان مستوى دلالة الاختبار أقل من (α=0.05) وهذا يعني رفض الفرضية وانه يوجد علاقة بين تغير عدد المستفيدين واسباب احجام البعض عن التوجه للمؤسسات لصالح الأسباب عدم المعرفة بالمؤسسة والاجراءات الاسرائيلية والشكل (8.4) يبين ذلك :

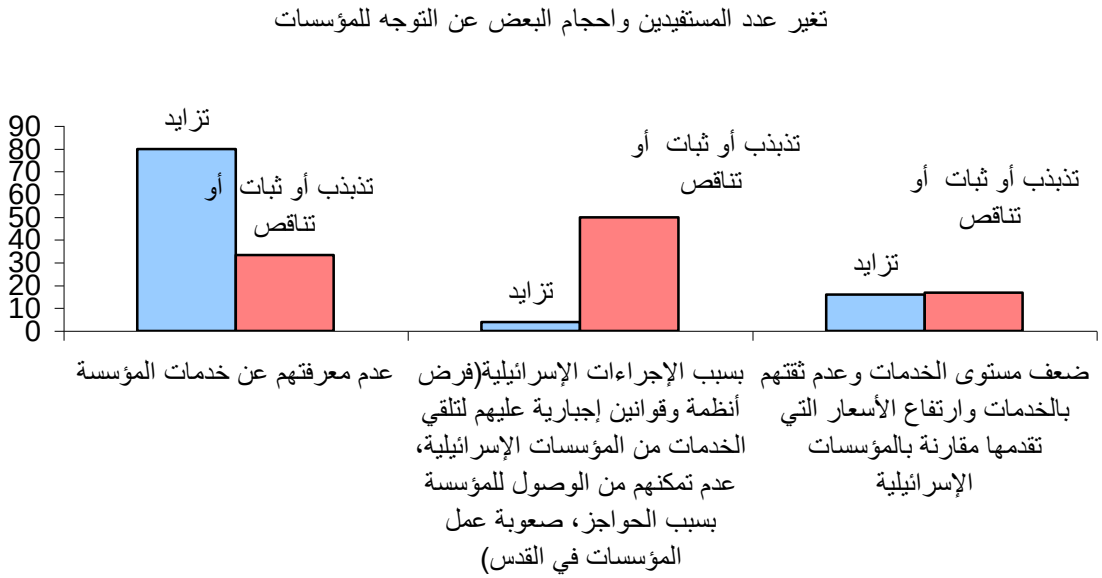

شكل 8.4 : العلاقة بين تغير عدد المستفيدين وأسباب الاحجام عن التوجه للمؤسسات .

بالرغم من أن السبب الرئيسي لاحجام البعض للتوجه للمؤسسة (وهم جمهور غير المستفيدين) هو عدم معرفتهم عن المؤسسة إلا ان هناك تزايد في عدد المستفيدين فقد بلغت نسبة من أيد هذا السبب 64.1% ، وهذه النسبة عالية اذا ما قارناها بالاسباب الاخرى التي تعزي ذلك الى اجراءات الاحتلال والذي ايده 21% فقط اما بالنسبة للاسباب الاخرى والتي تتعلق بضعف مستوى الخدمات المقدمة من المؤسسات الأهلية مقارنة بالمؤسسات الاسرائيلية والمتعلقة ايضا بعدم ثقتهم بالخدمات التي تقدمها المؤسسات الاهلية فقد تساوت المؤسسات التي تؤيد هذين السببين بنسبة 5.3% لكل سبب.

ان توزيع اسباب احجام الجمهور المقدسي عن التوجه للمؤسسة يشير الى ان السبب الرئيسي هو امر يمكن للمؤسسات العمل على التخفيف والحد منه ووضعه تحت السيطرة وذلك باستخدام وسائل ايضا مختلفة والفرص أيضا متاحة لاستخدامها. فالنتيجة جاءت بعكس ما كان يعتقد بان الاحتلال واجراءاته يمكن ان تكون السبب المباشر لاحجام البعض عن التوجه للمؤسسة، فبالرغم من عدم معرفة غير المستفيدين من المؤسسة عنها إلا انه هناك زيادة في عدد المستفيدين منها وربما يعود هذا للزيادة الطبيعية وغير الطبيعية ايضا في عدد السكان كما اسلفنا سابقا حيث ان اغلاق المدينة وعودة كثير من الازواج من الضفة الغربية هم وأولادهم ربما كان وراء زيادة اعداد المستفيدين، وربما تكون حاجة هؤلاء العائدين والمستثنيين من خدمات المؤسسات الاسرائيلية هو من جعل هذه الفئة تبحث وتتوجه للمؤسسات الأهلية بالرغم من عدم معرفتهم مسبقا عنها، وعند استطلاع الوسائل التي تستخدمها المؤسسة للتعريف على نفسها لزيادة عدد المستفيدين فقد وجد بأن

المؤسسات تستخدم أساليب مختلفة مثل الندوات والنشرات والنشاطات التطوعية ووسائل ونشاطات مجانية.

إلا ان نسبة المؤسسات التي تستعمل هذه الوسائل قليلة ولا تتجاوز نصف المؤسسات المبحوثة لكل نوع طبعا مقارنة مع من لا يستعملها، فاعلى وسيلة كانت لصالح النشرات ومن ثم الندوات فالنشاطات التطوعية ثم الدعايات.

ان هذه النتيجة تشير الى ان هناك فرص كبيرة لزيادة عدد المستفيدين من المؤسسات واستقطابهم للتوجه للمؤسسات الأهلية ويتمثل بكل بساطة في ان تعطي المؤسسات اهتماما بهذا الجانب وتكرس الوسائل المختلفة للتعريف بشكل أوسع على نفسها ولكن السؤال الذي يحتاج للاجابة هو: هل لدى المؤسسات التنموية الأهلية في القدس الشرقية القدرة على تقديم هذه الخدمات لاعداد مضاعفة من المستفيدين سواء على مستوى الوضع البنيوي للمؤسسات او الكادر العامل او التجهيزات والموازنات ؟ وقد يكون هذا التساؤل بمثابة توصية لادارات المؤسسات الأهلية من أجل تطوير طاقتها الاستيعابية من جهة وضرورة الانتباه الى اتباع الوسائل المذكورة أعلاه لاستقطاب الاخرين من الجهة الاخرى وذلك في محاولة لحماية هؤلاء المستفيدين من محاولات إسرائيل اللامتناهية لاسرلة المدينة وسكانها عن طريق عدد من الاجراءات، فان ما تمارسه إسرائيل من اجراءات وحسب نتيجة اختبار الفرضية له علاقة على مستوى دلالة (α= 0.05) وقد ادى الى التطور السلبي في اعداد المستفيدين (تذبذب او ثبات او تناقص). ان ما يمكننا الاشارة اليه بخصوص الوسائل المتبعة لزيادة عدد المستفيدين هو استخدام وسيلة جديدة وهي عن طريق جمهور المستفيدين انفسهم وهذا جانب مهم للتعريف على المؤسسات اذا ما اثبتت كفاءتها أولا وحازت على رضى المستفيدين من خدماتها ثانياً فالمؤسسات يمكنها ان تستعمل وسائل واساليب تعبئة (مثل عرض افلام تظهر النشاطات والادوار التي تقوم بها المؤسسات، عرض نماذج ناجحة عن عمل المؤسسة) للمستفيدين بحيث يكونوا ناطقين بلسان حالهم وقد تكون هذه الوسيلة أكثر تأثيرا وفاعلية على الاخرين.

ولفحص رضى المستفيدين من الخدمات ومدى تأثيره على تغير عدد المستفيدين تم اختبار الفرضية التي تنص على أنه:

" لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) تعزى لرضى المستفيدين من الخدمات حسب تغير عدد المستفيدين وقد كانت النتيجة بان مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 وذلك يعني انه لا فروق في مستوى رضى المستفيدين من الخدمات حسب حالة تغير عدد المستفيدين حيث مال القسم الأكبر منهم الى أن رضى المستفيدين له تأثير ايجابي لتزايد اعداد المستفيدين "

وعندما سئل المبحوثون عما اذا كان هناك جهات اخرى تقوم بتعبئة جماهيرية لاهمية التوجه ودعم المؤسسات في القدس، فقد كانت النتائج أن 44% من المبحوثين أشاروا بأنهم لا يعرفون و32% أشاروا بأنه لا يوجد من يعمل ذلك مقابل 22.4 % فقط يعلمون ان هناك مؤسسات تعمل على تعبئة جماهيرية لأهمية التوجه ودعم المؤسسات المقدسية وهذا ان دل على شيء فهو يدل أولا على ان المؤسسات نفسها بحاجة الى تعبئة جماهيرية لأهمية هذا الموضوع والى ضعف التنسيق بين المؤسسات مرة أخرى ثانياً.

كما يظهر الضعف في التنسيق اذا ما تناولنا نتيجة السؤال الذي يسأل عن رأي مدراء المؤسسات الاهلية حول وجود ازمة ثقة ما بين المؤسسات الاهلية والسكان المقدسيين بالتحليل فقد انقسم المبحوثون الى قسمين متساويين تقريبا قسم يؤيد ذلك والقسم الاخر ينفي وهي نتيجة مقلقة في معناها ومضمونها وما فيها من تأثيرات اولا على اقبال المواطنين على هذه المؤسسات للاستفادة من خدماتها وثانيا في كون هذه النتيجة تعكس تصورا اداريا في نجاح المؤسسات في نيل احترام وثقة المواطنين المقدسيين (سواء على المستوى الذاتي او الخارجي) خصوصا اذا ما كنا نتحدث عن العلاقة التي تربط المقدسيين بمؤسساتهم الاهلية التنموية وليس بمؤسسات الاحتلال وبالتالي فان هذه النتيجة والتي يقرها ويعترف بها مسؤولي هذه المؤسسات يجب ان تكون بمثابة محطة لوقوف المؤسسات عندها لوضع استراتيجيات جديدة لاعادة الثقة ما بينها وبين جمهورها وقد تكون اولى الوسائل لتقوية علاقتها مع جمهورها هي الشفافية والوضوح في عملها واشراك اكبر عدد من اعضاء الهيئة العامة والمستفيدين في الاطلاع على وضع المؤسسة وخططها لا سيما وان مدراء هذه المؤسسات هي الادرى بأسباب هذه الازمة.

ومرة اخرى فان الاستبانة تفحص مدى تأثير التنسيق ما بين المؤسسات في تقديم الخدمات على مصلحة السكان المقدسيين وبالتالي تقوية العلاقة ما بينهم فكانت نتيجة السؤال فيما اذا كانت هناك مؤسسات اخرى تقوم بنفس الدور أجاب اكثر من نصف المبحوثين بالايجاب بنسبة 58.5% ولكن 61.3% منهم اشار الى ان وجود مؤسسات اخرى تقوم بنفس الدور لا يؤثر على عملهم لان هناك نقص كبير في نوعية هذه الخدمات، في حين أجابت تسعة مؤسسات بنسبة 29% بانهم قاموا بالتنسيق فيما بينهم من اجل تكامل الخدمات.

ان النتائج تشير الى ان مسؤولي ادارات المؤسسات الأهلية يدركون بان هناك تقصير حاصل على مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين المقدسيين بالرغم من محاولاتهم العمل على استيفاء جوانب القصور المتعمدة من قبل بلدية الاحتلال ومؤسساتها الا انهم يجمعوا بانه ما زال هناك هامش لتطوير العمل الاهلي للقيام بدور تنموي يستهدف المقدسيين ويزيل ازمة الثقة الموجودة فيما بينهم.

4.4 نتائج المحور الرابع

يجيب المحور الرابع على التساؤل الرئيسي التالي: كيف تقيم المؤسسات الاهلية أدائها من اجل لعب دور افضل في تقديم ما يحتاجه المقدسيين من خدمات ؟

ومن أجل الاجابة على هذا التساؤل فقد تم سؤال المؤسسات عن انواع المعيقات التي تم تصنيفها بحسب الجهة المسؤولة عن حدوثها و يظهر في الشكل رقم (9.4) نتائج الاجابة على هذا السؤال:

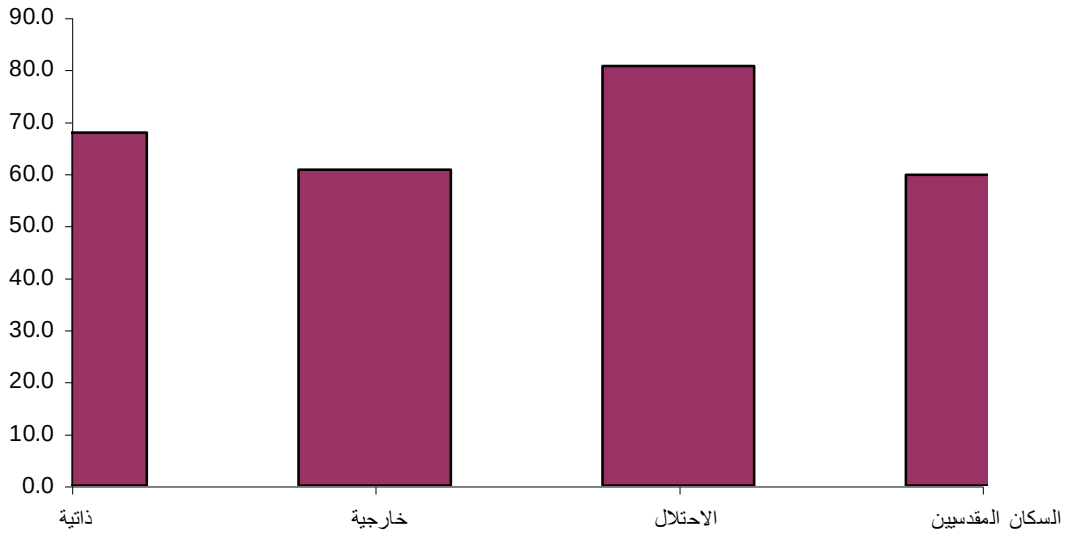

شكل 9.4 : نوع المعيقات والتحديات التي تواجها المؤسسات الأهلية وحجمها .

تظهر النتائج بأن الاحتلال قد شكل المعيق والتحدي الرئيسي الذي يواجه المؤسسات الأهلية ، وقد تم تحديد اجراءات الاحتلال الاكثر تأثيراً على عمل المؤسسات على النحو الذي يظهره الشكل (10.4) :

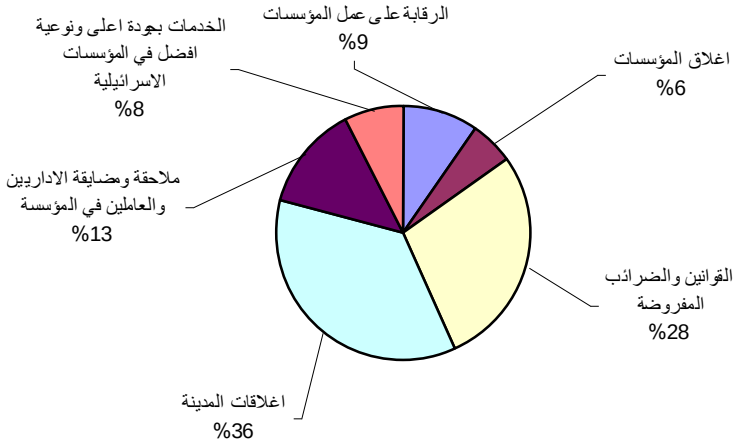

شكل 10.4 : معيقات الاحتلال .

وكما يشير الشكل فان اجراءات الاحتلال تتمثل في الاسباب التالية مرتبة حسب النسبة الأعلى وهي اغلاق المدينة عام 1993 بنسبة 37.5%، يليه القوانين والضرائب الاسرائيلية المفروضة على المؤسسات بنسبة 29.2% ثم ملاحقة الاداريين بنسبة 12.5% ثم الرقابة على المؤسسات بنسبة 8.3% ثم تقديم نفس الخدمات والتسهيلات للجمهور بجودة أعلى ونوعية افضل في المؤسسات الإسرائيلية بنسبة 4.2% .

ان نتائج هذا الجانب من المعيقات تظهر بان اغلاق المدينة وليس المؤسسات كان العنصر الاهم في التاثير على الدور التنموي لها وهذا ما يتوافق مع كثير من الدراسات السابقة مثل جمعية الدراسات (2002) ، ذياب عيوش (1997) واخرون واذا ما علم لنا بان اول اغلاق رسمي ومستمر كان في عام 1993 أي في الفترة التي تلت حرب العراق والكويت مباشرة وما عكسته من اثار سلبية وخصوصا على توقف الدعم المادي على المستوى الداخلي للاهالي في فلسطين والقدس وعلى وضع المؤسسات حيث تم وقف تمويلها وذلك نتيجة لموقف القيادة الفلسطينية الرسمية من هذه الازمة في ذلك الوقت .وبقدر ما ترى الباحثة من أهمية لما تمارسه إسرائيل من اجراءات وفرض قوانين وانظمة على المواطنين وبقدر ادراكها لما لهذه المؤثرات والعوامل من دور للحد من اداء المؤسسة بقدر ما ترى بانه كان هناك فرصة ولا زال للقيادة الفلسطينية ولادارات المؤسسات الاهلية (والافضل من خلال مرجعية واضحة) استثمار هذه المعيقات لصالح تطوير الدور التنموي لهذه المؤسسات لان زيادة الضغط والقهر والشعور بالظلم لدى المواطنين المقدسيين من خلال فرض خيارات محددة لهم هو عائق امام مسيرة التنمية وفرصة في نفس الوقت ينبغي

استثمارها لاعادة ترتيب علاقة القيادة الفلسطينية بالمؤسسات الاهلية في القدس الشرقية، كما انها ايضا فرصة لاعادة ترتيب وضع المؤسسات. وبرؤيا ثاقبة تأخذ بعين الاعتبار تراكم هذا الارث الهائل من الخبرات لدى المؤسسات لتحسين ادائها.ان التركيز على الامور التي تمس وتحاكي اوجاع واحتياجات المقدسيين والناتجة عن سياسة الاحتلال هي بالتاكيد بدايات موفقة يمكن اللجوء اليها وما يمكن ان يقال عن جوانب معيقات الاحتلال يمكن ان يقال عن المعيقات الذاتية والمتوفر لديها مرونة اكثر في القدرة على التقويم والتصويب.

وقد جاء ترتيب هذه المعيقات وتصنيفها حسب المعيق الاكثر تأثيرا على أداء المؤسسة كما يظهر في الشكل (11.4) :

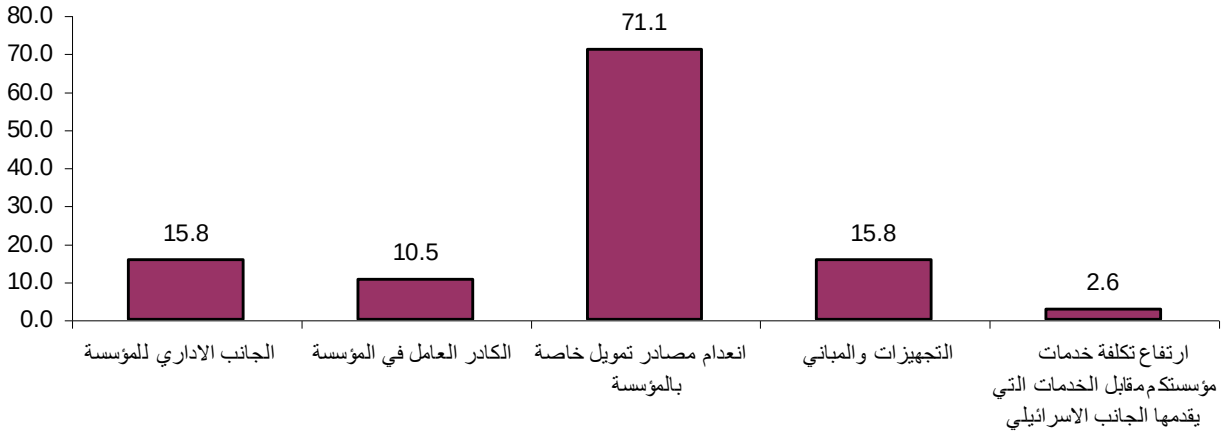

شكل 11.4 : المعيقات الذاتية .

تشير هذه النتيجة الى ان نسبة كبيرة من المؤسسات تعتبر انعدام مصادر تمويل خاصة بالمؤسسة هي العامل الأهم في المعيقات الذاتية، وبالرغم من انه اتضح في موضع سابق من هذه الدراسة ان توفر مصادر تمويل ثابتة لدى المؤسسات ليس بالضرورة ان يكون عامل هام ومؤثر على تطوير اداء المؤسسة اذ وجد انه لا فروق على تطور أداء المؤسسة يعزى الى توفر مصادر تمويل ثابتة ويمكن أن تفسر هذه النتيجة على ان توفير مصادر التمويل للمؤسسة هي عوامل مقلقة على المستوى الذاتي وتحتل الاولوية في عمل المؤسسة وقد يكون لهذا التخوف ما يبرره وخصوصا في ظل التطورات السريعة والمفاجئة سواء على مستوى الوضع السياسي بشكل عام او على مستوى السياسات الاسرائيلية بشكل خاص او على مستوى الممولين والجهات المانحة وتأثرها بالوضع العام والخاص وفرضها لأجندة وشروط مسبقة تتأثر بالمنظومة الدولية والتيارات أحادية القطب مثل تيارات الارهاب وغيرها.

فنسبة المؤسسات التي تعتمد على مصادر تمويل ثابتة لا تتجاوز 50% أي ان غالبية المؤسسات لا يتوفر لديها مصادر تمويل ثابتة لذا فان هذه المؤسسات تدرك تماما بان عدم مقدرتها على توفير التمويل في لحظة من اللحظات لا يشكل فقط معيقا للعمل بل يعني توقفها عن العمل وخصوصا في ضوء ما هو موجود من ضعف على صعيد دعم وموقف القيادة الفلسطينية الرسمي العملي تجاه المؤسسات الاهلية في القدس الشرقية لهذا فهي تفضل وجود مصادر تمويل ثابتة لها لئلا تصل لهذا الوضع. وهذه النتيجة تتوافق كليا مع جميع الدراسات السابقة اما على مستوى الجانب الاداري والتجهيزات والمباني واللذان شكلا نسبة متساوية من المعيقات فان فرص التخلص من معيقات الجانب الاداري – وان كانت النسبة بسيطة – فبالامكان السيطرة والتغلب عليها. اذا توفرت الارادة لدى المؤسسات لتغيير ذلك واذا كانت تؤمن بان هذا الجانب هو معيق هام وقد يكون فرص اصلاح الوضع المتعلق بالتجهيزات والمباني يرتبط بشكل او باخر بالجانب الاول مع أنه قد يتدخل فيها عوامل اخرى لها علاقة بالاحتلال واجراءاته وتضيقاته على البناء والاعمار.

ولم يكن هناك اجابات تفيد بأن ارتفاع تكلفة خدمات المؤسسة مقابل الخدمات التي يقدمها الجانب الإسرائيلي هي احدى المعيقات. إلا انه بالامكان ان نستنتج ايضا بان تكلفة الخدمات التي تتلقاها المؤسسات الأهلية من المستفيدين ربما تكون مؤشرا على ان هذا العامل هو احد اسباب النجاح لعمل المؤسسات الأهلية وليس بالضرورة ان يكون أحد شروطها كما اوضحنا سابقا.

وعلى صعيد المعيقات الخارجية كما يظهر في الشكل (12.4)

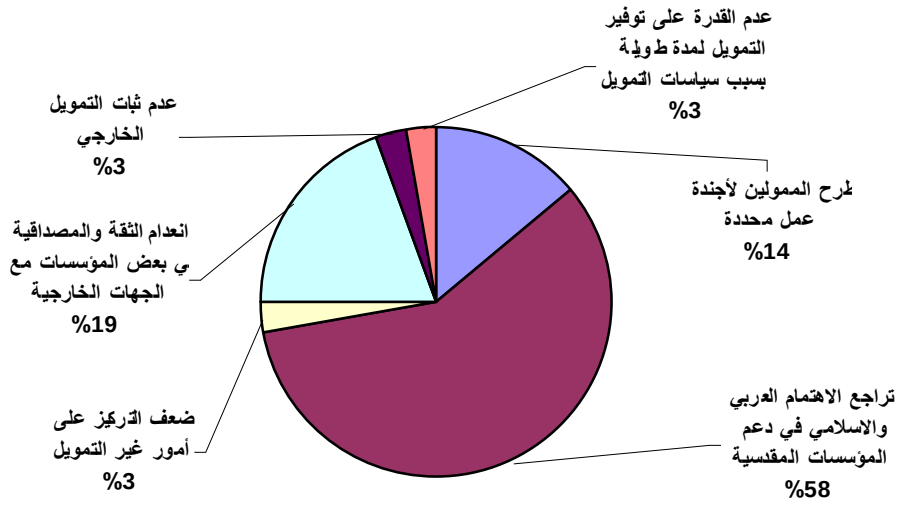

الشكل 12.4 : المعيقات الخارجية .

إن عنصر التمويل يظهر مرة أخرى كعنصر هام ومقلق ليشكل أهم المعيقات . كما وتظهر نتائج هذا السؤال مؤشرات تفصيلية اكثر بالنسبة للتمويل الخارجي وهي ان تذبذب وتوقف التمويل هو بالأصل ناتج عن تراجع الاهتمام العربي والاسلامي في دعم المؤسسات المقدسية والذي اشار اليه المبحوثون بنسبة 58.3% ويعزى ذلك ربما لعدد من الاسباب اهمها مواقف القيادة الفلسطينية الرسمية من القضايا العربية وقد تكون حرب الخليج هي اكبر دليل على ذلك والتي كان للموقف الفلسطيني الرسمي فيها ارتباط وثيق في سياسة الحرمان المتعمد التي اتبعتها بعض دول الخليج وخصوصا الكويت تجاه الفلسطينيين ومؤسساتهم وبهذا تكون المؤسسات الأهلية قد خسرت دعم بعض المؤسسات العربية والاسلامية بل ان هذه المواقف ادت الى طرد العاملين في هذه المنطقة والذين كانوا يشكلون احد مصادر الدعم المادي الرئيسية للفلسطينين بشكل عام وللمؤسسات الأهلية بشكل خاص. وقد يعود السبب الثاني في تراجع الاهتمام العربي والاسلامي الى قدرة تيار سياسة القطب الواحد والمتمثلة في اميركا ومن وراءها إسرائيل على تطويع وتكريس سياسات هذه الدول بالصورة التي تريد اكثر من غيرها نتيجة لعوامل عديدة وخصوصا بعد موجة احداث 11 سبتمبر وما رشح منها من تصنيفات للدول في محاور للشر والخير والتي كانت التيارات الاسلامية والموجودة اصلا في الدول العربية والاسلامية هي المؤشر الأهم لتصنيف هذه الدول ووصمها بالارهاب ، زيادة على ذلك فشل القيادة الفلسطينية بشكل عام ضمن هذه المحاور ، وفشل مجتمع ومسؤولي مؤسسات القدس الأهلية والتنموية بشكل خاص في تشكيل عنوان او مرجعية لمدينة القدس الشرقية لطرح قضية القدس وابرازها بالصورة اللائقة سواء على مستوى الاهتمام السياسي العام او الاهتمام الاسلامي أو المسيحي والتعامل معها كقضية عادلة تستقطب ليس فقط الدعم المعنوي والسياسي بل والدعم المادي ايضا مقارنة بما نجحت به إسرائيل وخصوصا بما يتعلق بمدينة القدس .

كما تشير نتائج هذا السؤال ايضا الى انعدام المصداقية في التعامل ما بين بعض المؤسسات الأهلية والجهات الخارجية والتي شكلت نسبة 19.4% وبالرغم من تصنيف هذا العامل ضمن المعيقات الخارجية إلا انه ذا ارتباط وثيق بعوامل ذاتية على صعيد المؤسسات نفسها ويستدعي ايضا وقوف المؤسسات الاهلية عنده لان وجود مثل هذا العامل لا يشكل معيقا على المستوى الخارجي فقط وللمؤسسات التي وجد لديها هذه المشكلة بل له ايضا مردودا سلبيا على المستوى الداخلي وعلى جميع المؤسسات العاملة في مدينة القدس الشرقية أيضا وخصوصا في ضوء تحليلنا لسؤال ازمة الثقة الموجودة ما بين المواطنين المقدسيين والمؤسسات الأهلية .

وعلى صعيد المعيقات المتعلقة بالمواطنين المقدسيين فإن الشكل (13.4) يظهر ما يلي :

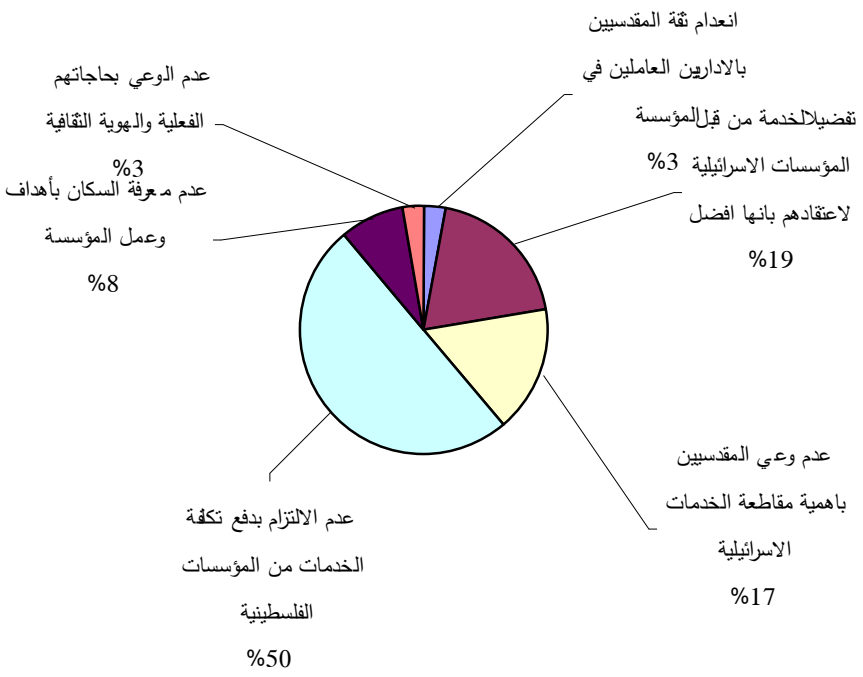

الشكل 13.4 : المعيقات المتعلقة بالمواطنين المقدسيين .

ان اهم أسباب المعيقات المتعلقة بالمواطنين المقدسيين هوعدم التزام المقدسيين بدفع تكلفة الخدمات التي يتلقونها من المؤسسات الفلسطينية وهذه ظاهرة موجودة فعلا وبالامكان التاكد منها من مراجعة ديون شركة كهرباء القدس مثلا او مستشفى المقاصد الخيرية وقد يكون ذلك ناتجا عن اسباب عدة اهمها: عدم استعمال المؤسسات الأهلية الأساليب الصارمة التي تستعملها المؤسسات الاسرائيلية في هذا الجانب وذلك ناتج عن كون المؤسسات الاهلية لا تريد ان تحذو نحو هذه السياسة التي يمارسها الاحتلال في التضييق على المواطنين المقدسيين، وقد يعود ذلك للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المقدسيون فبالرغم من كونهم منهكون من كثرة ما يدفعونه من الضرائب للمؤسسات والبلدية الإسرائيلية مقابل ان يتلقوا الخدمات، إلا انهم لا يتلقون منها إلا القليل. وبالتالي فان هذا المجتمع له احتياجاته اليومية والحياتية والتي لا يمكن تجاهلها والتي تدفع بهؤلاء المقدسيين للجوء للمؤسسات الاهلية لتلقيها وذلك لان اسعار الخدمات اكثر معقولية فيها مقابل أسعار الخدمات التي تقدمها المؤسسات الاسرائيلية، ولكن بعدما تكون قد استنفذت طاقاتهم المادية والمعنوية.

وبطبيعة الحال فان المقدسيين ومن كثرة ما يسمعونه دائما من شعارات رنانة على الصعيد السياسي الرسمي لأهمية مدينة القدس لدى القيادة الفلسطينية وللعالمين العربي والاسلامي فهم يتوقعون ان يكون هناك ترجمة حقيقية وفعلية لدعم صمودهم في القدس وبالتالي فهم يعتقدون افتراضيا ان هذه المؤسسات الاهلية التي يتوجهون اليها لتلقي الخدمات تتلقى دعم مادي تلقائي من القيادة او جهات عربية اسلامية وبالتالي فهم لا يعتقدون أو يشعرون بأن هناك ذنب أو جريمة ترتكب بحق هذه المؤسسات في حالة عدم تسديد مقابل الخدمات التي يتلقونها حيث انهم يعتبرون دعم هذه المؤسسات من القيادة او الدول العربية والاسلامية هو أضعف الايمان .

ومن الجدير بالذكر بان هناك نسبة من المواطنين المقدسيين وصلت الى 19% والذين يفضلون تلقي الخدمات من المؤسسات الاسرائيلية لاعتقادهم بانها افضل.

عند سؤا ل المبحوثين عن وضع المؤسسات في تقديم الخدمات فقد كانت النتائج كما يلي 63.8% من المبحوثين أشاروا الى ان ذلك اقصى ما يستطيعون عمله 21.3% اشاروا الى ان هناك تقصير وخلل يمكن علاجه و 6.4% يشيرون الى انه هناك خلل وتقصير ولا يعرفون اين يكمن والشكل (14.4) يظهر ذلك.

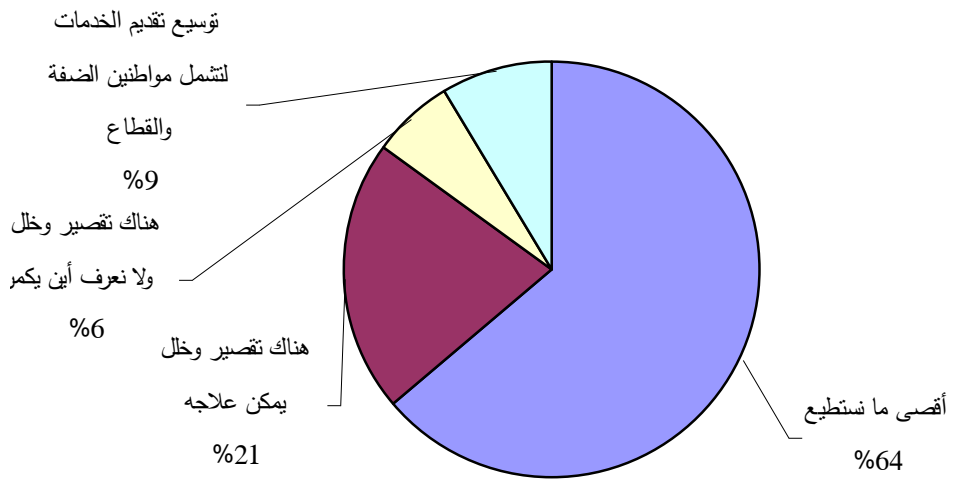

الشكل 14.4 : المؤسسات حسب وضع تقديم الخدمات .

ان النتائج لهذا السؤال تشير الى أن اكثر من نصف المبحوثين يشيرون الى ان ما يقدمونه هو أقصى ما يستطيعون عمله واذا كانت هذه الاجابة تدلل على ان المؤسسة لا تدخر أي جهد في

تقديم الخدمات للمقدسيين فهذا مؤشر جيد لأنه يشمل على اكثر من نصف المؤسسات الاهلية العاملة وبالتالي فان العمل على تحسين اداء المؤسسات واستثمار وجودها لخدمة اكبر عدد من المقدسيين وباداء افضل هو عمليا عملية ليست مستحيلة اذا ما علمنا ان النسبة الاعلى لمن تبقى من المؤسسات تستطيع تحديد اسباب الخلل والعلاج وتقر بانه بالامكان اصلاحه وقد يكون من المفيد ان تتم دراسة متخصصة في الامكانات والفرص المتاحة لزيادة الخدمات المقدمة من قبل تلك المؤسسات للمواطنين المقدسيين. لا سيما وأن نسبة المؤسسات التي تقر بوجود خلل وتقصير ولا تعرف اين يكمن قليلة مقارنة بغيرها حيث لا تتعدى نسبتها 6.4% .

وقد جرى اختبار الفرضية التالية في محاولة الاجابة عن التساؤل الرئيسي لهذا المحور من الدراسة وهو كيف تقيم المؤسسات الأهلية اداءها من أجل لعب دور افضل في تقديم ما يحتاجه المقدسيين من خدمات ؟

والفرضية تنص على انه " لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α =0.05) في تقييم أداء المؤسسات حسب راي المبحوثين في وضع تقديم الخدمات من قبل المؤسسات "

وقد تم تحديد خيارات تقييم أداء المؤسسات ممتاز، جيد ، مقبول ، ضعيف أما وضع المؤسسات في تقديم الخدمات من قبل المؤسسات فقد تم تحديدها بما يلي :هذا أقصى ما نستطيع عمله ، هناك تقصير وخلل واضح ويمكن علاجه ، هناك تقصير وخلل واضح لا يمكن علاجه وهناك خلل وتقصير ولا نعرف أين يكمن . والجدول رقم (21.4) يظهر نتائج هذه الفرضية :

جدول 21.4 : نتائج اختبار الفروق في تقييم أداء المؤسسات حسب الرأي في وضع المؤسسات في تقديم الخدمات

وضع المؤسسات في تقديم الخدمات	أقصى ما تستطيع ن=30		تقصير وخلل يمكن علاجه ن=10		خلل وتقصير لا يعرف أين يكمن ن=3		ضرورة توسيع تقديم الخدمات للضفة وغزة		قيمة F	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
تقييم أداء المؤسسات	3.07	0.69	2.90	0.57	3.00	1.00	3.50	0.58	0.76	0.53

تظهر نتيجة اختبار الفرضية بأنه لا توجد فروق في تقييم أداء المؤسسات حسب رأي المبحوثين في وضع تقديم الخدمات من قبل المؤسسات.

وفي نفس اطار تقييم اداء المؤسسات لدورها التنموي في تقديم الخدمات فقد طلب من المبحوثين تحديد نقطة انطلاق لتحسين اداءها لخدمة المواطن المقدسي ودعمه على الصمود في ظل الوضع الحالي فكانت النتائج مرتبة حسب النسبة الاكبر كما يظهر الشكل (15.4) :

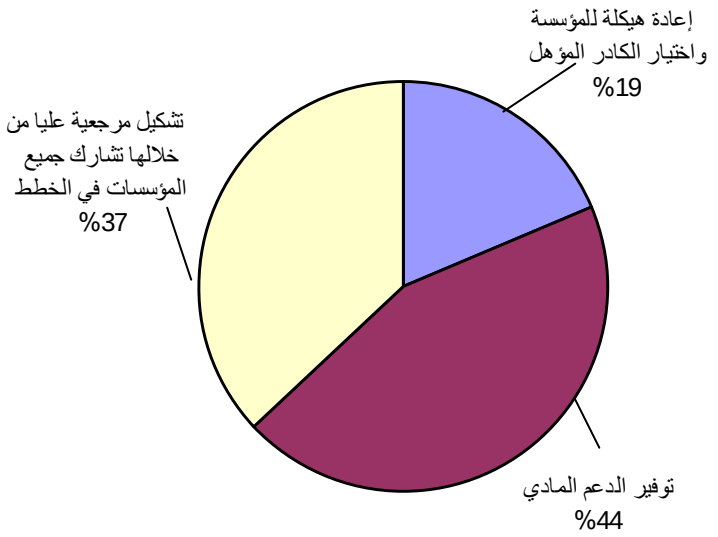

شكل 15.4 : نقاط انطلاق لتحسين أداء المؤسسات .

ان النتائج تؤكد على ان الدعم المادي هو اهم نقاط الانطلاق نحو تحقيق وضع افضل لتقديم الخدمات من قبل المؤسسات وهذه حقيقة ضرورية تتطلبها العملية التنموية كما ان اختيار اكثر من ثلث المبحوثين لخيار تشكيل مرجعية عليا لمدينة القدس في ظل وجود خيار الدعم المادي هو مؤشر ايجابي ويدلل على بداية تبلور حس جماعي مسؤول ليس فقط على مستوى المؤسسة وعدد معين من المستفيدين بل على مستوى جميع المؤسسات الاهلية وجميع مجتمع مدينة القدس الشرقية والخيار الثاني لا يستثني الخيار الاول فتوفير الدعم المادي بالتأكيد سيكون الهم الاول والمهمة الاولى لاية مرجعية تهدف الى تحسين وضع المؤسسات لتقوم على تقديم الخدمات للمواطنين المقدسيين ودعم صمودهم.

قد تكون هذه النتائج مشجعة لاطلاق مبادرة جديدة نحو تشكيل مرجعية عليا على غرار المبادرة التي سعى اليها فيصل الحسيني قبل وفاته .

اما عن سؤال ادارات المؤسسات عن المجالات الخدماتية التي بامكان المؤسسات الاهلية العمل فيها بنجاح اكبر اذا لاقت النجاح والدعم فقد كانت المجالات مرتبة حسب النسبة الأكبر وكما يظهر الشكل (16.4) :

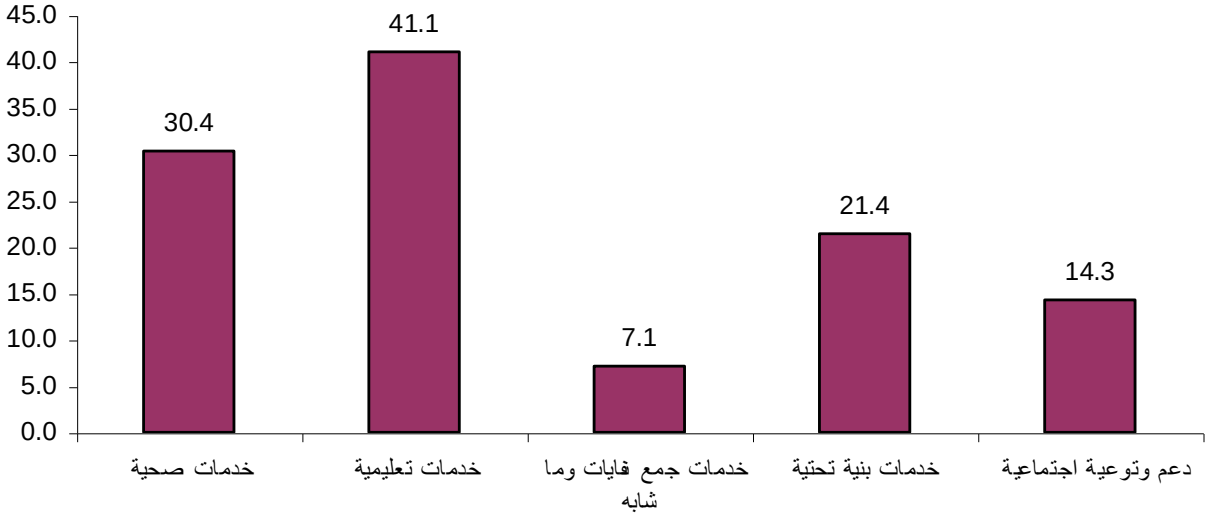

شكل 16.4 : المجالات الخدماتية التي يمكن العمل فيها بنجاح .

ان ترتيب هذه المجالات حسب النسبة الاكبر بهذه الصورة قد يعكس الاحتياجات الفعلية والحقيقية لسكان مدينة القدس الشرقية وأن تاتي الخدمات التعليمية على رأسها هو ادراك من قبل المؤسسات والمواطنين بضرورة تخليص هذا النوع من الخدمات من السيطرة الاسرائيلية، فرغبة الإسرائيليين منذ البداية وبعد الحرب مباشرة في عام 1967 بوضع يدها على جهاز التعليم ومحاولتها تغيير المناهج هي سياسة ليست عشوائية او عفوية بل انها بالتاكيد تعود لادراك الجانب الاسرائيلي بان من يستطيع السيطرة على هذا الجانب تحديدا يستطيع السيطرة على باقي المجالات الاخرى وهذا ما يجب ان تتنبه اليه المؤسسات والمواطنين المقدسيين حيث انه بالامكان استغلال هذا المجال ليس فقط لتحسين الوضع التعليمي بحد ذاته فقط بل من اجل ما يمكن ان يرافق العملية التعليمية من عمليات تعلم مصاحب يستطيع فيه المسؤولين عن السياسة التعليمية ضخها عبر القنوات التعليمية المختلفة.

ان استثمار مجال التعليم في رفع وعي المقدسيين في المجالات الاخرى هو أمر هام جداً ، كما ويمكن استثماره كطريقة لدعم المؤسسات الاهلية وضرورة التوجه اليها، وبالتالي فان جميع الجهود

المبذولة وفي جميع المجالات تصب في تحقيق مصلحة وطنية عليا عن طريق بلورة مجتمع فلسطيني مقدسي قادر على الصمود والحفاظ على هويته وهوية المدينة.
كما ان ترتيب هذه المجالات الخدماتية بهذه الصورة تعبر ايضا عن المجالات التي بامكان المؤسسات العمل فيها وبنجاح وهذه بداية ايضا معقولة لان النجاح في مجال يكون دافعا ومولدا للنجاح في مجال اخر واخر وهكذا. والنتيجة ايضا تكاد تكون منطقية وعملية لان مجيء خدمات جمع النفايات في نهاية هذه المجالات يعبر عن واقع تحكم البلدية الاسرائيلية بهذه الخدمة بالكامل حيث ان يوم اضراب واحد لموظفي النظافة التابعة للبلدية الاسرائيلية كفيل بان يدفن مدينة القدس الشرقية بالنفايات وذلك بسبب عدم وجود أي مؤسسة أهلية تعنى بهذا الجانب وطبيعة المجالات التي تم تحديدها ونسبة الاستجابة لها، تعبر وبصدق عن نوعية المجالات ونسبة المؤسسات الأهلية العاملة فيها، حيث أن هناك مجالات تنموية وحيوية وضرورية للمواطنين المقدسيين ما زالت المؤسسات الاهلية غير قادرة على تلبيت بعضها بسبب احتكار الاحتلال الكامل لهذه الخدمات وتحكمه بها مثل خدمات البنية التحتية، وبعضها بسبب عدم وجود توجه حقيقي من قبل المؤسسات الاهلية للعمل فيها مثل المجال الزراعي، وتلوث البيئة، وهذه حقيقة واجهتها الباحثة عند محاولتها جمع عينة الدراسة لتشمل مؤسسات أهلية تعمل في جميع المجالات التنموية.

اما عن وضع المؤسسات بالنسبة لعملية الانتخابات الداخلية فقد اشارت 40.1% من المبحوثين بواقع 18 مؤسسة الى ان هناك مواظبة على عملية الانتخابات وهي نسبة قليلة اذا ما قورنت بالعدد الكلي للمؤسسات المبحوثة وهو يعتبر بالمجمل العام مؤشرا سلبيا لعدم ممارسة العملية الديمقراطية التي تبدا بانتخاب ممثلي هذه المؤسسات وتنتهي بحق كل فرد في ان يتوفر له الحد الأدنى من الخدمات التي تتبنى هذه المؤسسة تقديمها. وعند سؤال المبحوثين عن تأثير عدم المواظبة على اجراء الانتخابات على اداء المؤسسة فقد نفوا أن يؤدي ذلك الى جمودها بحيث بلغت نسبة من وافق على هذا الرأي فقط 18.8% وبلغت نسبة من وافق على ان ذلك يؤدي الى توجه اداء المؤسسة للأسوا فقط 7.3% ونسبة من وافق على ان ذلك يؤدي الى عدم تطعيم الهيئة الادارية باجيال صاعدة 1.8% بينما ترتفع نسبة من يؤيد بان عدم المواظبة علىاجراء الانتخابات يؤدي الى تراكم الخبرات لدى الاداريين الى 22.6% أجابوا بأنهم يجرون الانتخابات بشكل متواصل يرون بأن السياسة التنموية التي تقوم المؤسسات الاهلية بها كانت ضمن سياسات مجزاة مقتصرة على مستوى المؤسسة الواحدة او لبعض المؤسسات ذات مستوى عالٍ من التنسيق فيما بينها.

من الواضح بأن المؤسسات المبحوثة والتي لم تواظب على اجراء الانتخابات تحاول وضع مبررات لذلك، او تحاول نفي وجود أي اثار سلبية لعدم اجراء الانتخابات في المؤسسات الاهلية وقد يكون

ذلك ناتجا عن عدم تعود الشعب الفلسطيني على ممارسة العملية الديمقراطية وتخوفه من نتائجها لذا فعادة ما يتم تجاهلها.

ان عدم المواظبة على اجراء الانتخابات هو مؤشر سلبي بشكل عام وليس من مبرر لعدم اجراءها إلا لتخوف المسؤولين من التغيير، والانتخابات خطوة بالاتجاه الصحيح نحو تحسين المؤسسات واداراتها فالبداية يجب ان تكون سليمة وصحيحة واجراء الانتخابات اول هذه الخطوات.

الفصل الخامس

5 الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الاستنتاجات :

بعد تحليل النتائج نستنتج ما يلي :

1. المؤسسات الأهلية بعد عام 1967 وحتى عام 2004 اتبعت نوعين من السياسات لتطوير وتحسين أدائها ، التطور الافقي (فتح فروع جديدة إما داخل أو خارج مدينة القدس الشرقية) والتطور الرأسي او العمودي الذي اتبعته غالبية المؤسسات (تأهيل موظفين وتوفير شراء اجهزة متطورة ، تنويع التخصصات) .
2. التطور السلبي لاداء المؤسسات كان منخفضا مقارنة مع مؤشرات التطور الايجابي وكان أكثر تأثرا ببعض المراحل السياسية .
3. تطور أداء المؤسسات الأهلية التنموية ليس بالضرورة مرتبط بتوفر التمويل الثابت او للرسوم التي تتلقاها المؤسسات مقابل الخدمات التي تقدمها .
4. التنسيق ما بين المؤسسات الاهلية في مدينة القدس الشرقية دون المستوى المطلوب من حيث الشكل والهدف .
5. غالبية المؤسسات الاهلية تؤيد ايجاد مرجعية للمؤسسات الأهلية في القدس الشرقية.
6. العلاقة التي تربط ما بين المؤسسات الأهلية وشبكة المنظمات الأهلية ما زالت علاقة ضعيفة ، وكذلك العلاقة ما بين المؤسسات الأهلية والمقدسيين .
7. لا يوجد فروق في الدوافع وراء توجه المقدسيين للمؤسسات الأهلية ولا تأثير لها على تغير عدد المستفيدين في المؤسسات .
8. تغير عدد المستفيدين في المؤسسة ليس له علاقة باسباب احجام غير المستفيدين من خدمات ا لمؤسسة .

9. ان المؤسسات الاهلية تعمل في بيئة ترتفع فيها عوامل المخاطرة المتمثلة في الاحتلال ، عدم توفر مصادر تمويل ثابتة ، هذا بالاضافة الى عدم وجود جهة تشكل صمام امان وحماية لها في حالة تعرضها الى المشاكل والمجازفات .
10. دور القيادة الفلسطينية تجاه المؤسسات الأهلية التنموية ضعيف وغير ملموس مقارنة بالجهات الأخرى مثل الدول المانحة الاجنبية او الدول العربية الاسلامية.
11. يشكل التراجع الواضح للدور العربي والاسلامي في دعم المؤسسات المقدسية العامل الأهم على مستوى المعيقات الخارجية لصالح تنامي اعتماد هذه المؤسسات على الدول الاجنبية .
12. عدم التزام المقدسيين بدفع تكلفة الخدمات التي يتلقونها من المؤسسات الاهلية يشكل احد أهم المعيقات لعمل المؤسسات الاهلية.
13. المؤسسات الاهلية قادرة على تقييم وضعها واحتياجاتها لتحسين وضعها في تقديم الخدمات .
14. تحتل الخدمات التعليمية والصحية اهم المجالات المرشحة للعمل فيها بنجاح اذا ما لاقت الدعم اللازم.

2.5 التوصيات

في ضوء النتائج السابقة فان الباحثة توصي بما يلي :

1. ان تتبنى المؤسسات الأهلية استراتيجية جديدة وخاصة بمدينة القدس تتمثل في تركيز اعمالها ونشاطاتها وخدماتها للمواطنين المقدسيين داخل المدينة المقدسة حيث أن هذه المؤسسات :
   - تعتبر الاجسام الموجودة فعليا في المدينة ولديها ترخيص يسمح لها بالعمل .
   - بدأت وقطعت شوطا لا بأس به في مسيرة التنمية وما زالت .
   - تشكل العنوان الوحيد على الاقل لعدد لا بأس به من السكان المقدسيين لتلقي الخدمات وخصوصا في ظل اغلاق المدينة .
   - تعمل على تلبية احتياجات المواطنين المقدسيين على اختلافها وتساعد في دعم صمود المقدسيين واستقرارهم في المدينة .
2. ان تتوجه اهتمامات المؤسسات الأهلية التنموية في علاقاتها مع المؤسسات والدول المانحة لجانب تبادل الخبرات ونقل التقنيات المتقدمة لمؤسساتها وخصوصا ان المؤسسات

الاسرائيلية بالمقابل على مستوى متقدم من التطور وذلك من أجل استثمار الفرص المتاحة لأقصى ما يمكن من أجل خدمة المواطنين المقدسيين .

3. ان تتنبه المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية الى ضرورة الاهتمام بالتعريف على نفسها ونشاطاتها واضافة استعمال وسائل جديدة في سبيل تحقيق ذلك .
4. ان تتوجه المؤسسات الأهلية نحو الاهتمام بزيادة قدرتها الاستيعابية أفقياً وعموديا وذلك على أثر الاغلاقات المتتابعة والمحكمة للمدينة وذلك لخدمة أكبر عدد من المستفيدين وخصوصا حملة هوية الضفة الغربية ، وأيضاً من أجل الوصول لمستوى التنافس مع المؤسسات الاسرائيلية لاستقطاب المواطنين المقدسيين حتى لا تبقى المؤسسات الاسرائيلية متحكمة بهم .
5. ان تتوجه المؤسسات الأهلية في مدينة القدس الشرقية نحو تشكيل وانتخاب مرجعية عليا لها في المدينة لزيادة فعالية دورها التنموي عن طريق :
   - رفع مستوى التنسيق ما بين المؤسسات ضمن أشكال وأهداف واضحة
   - تبني استراتيجيات وخطط كاملة وشاملة من اجل تفعيل الدور التنموي لهذه المؤسسات .
   - الاهتمام بحل المشاكل والمعيقات التي تواجه المؤسسات الأهلية وتحول دون القيام بدورها التنموي بشكل أفضل .
   - تشكيل العنوان الواضح لمدينة القدس الشرقية ومواطنيها .
   - العمل على وضع القيادة الفلسطينية عند مسؤولياته تجاه ما يدور في مدينة القدس الشرقية وايجاد سبل وقنوات عملية للعمل المشترك على دعم صمود المقدسيين والحفاظ على ما تبقى من المدينة .
   - تقوية وبناء جسور من العلاقات الجيدة أولا مع المؤسسات الأهلية والمؤسسات الفلسطينية في باقي اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة لاحياء وتفعيل حقيقة ان القدس وسكانها هم جزء لا يتجزأ من باقي أراضي وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة وثانيا مع دول العالم العربي والاسلامي والاجنبية في جميع المجالات .
   - فضح سياسات الاحتلال على المستوى الداخلي والخارجي وتبني استراتيجيات دفاعية ومقاومة للاجراءات الاسرائيلية المختلفة .
6. ان تتبع المؤسسات الأهلية سياسات تعزز من الثقة ما بينها وبين المقدسيين باستعمال اسلوب الشفافية والمصداقية .
7. ان تعمل المؤسسات الأهلية على رفع وعي المقدسيين لأهمية دعم وجود المؤسسات الأهلية والتوجه اليها والالتزام بتسديد تكلفة الخدمات التي يتلقونها منها .

8. إجراء دراسات متخصصة لتقييم الوضع والدور التنموي الذي تقوم به المؤسسات الأهلية ضمن القطاعات والمجالات المتخصصة وبتوسع وتحديد المعيقات والفرص لتفعيل كل قطاع ضمن خطة استراتيجية شاملة يقوم بها مختصون وخبراء مع استبعاد ما تغطيه المؤسسات الاسرائيلية من خدمات في كل قطاع .
9. إجراء دراسة مقارنة ما بين الدور التنموي الذي تقوم به المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية لصالح السكان المقدسيين وفي جميع المجالات مع الدور الذي تقوم به المؤسسات الاسرائيلية لاظهار حجم الدور لكل منها .
10. إجراء دراسات لتقييم الدور التنموي للمؤسسات الأهلية من وجهة نظر خبراء ومختصين ومقارنتها بوجهة نظر مسؤولي ومدراء المؤسسات.
11. إجراء دراسة متخصصة ومتعمقة عن شكل المرجعية الأنسب والقابلة للتطبيق في مدينة القدس الشرقية اخذة بعين الاعتبار جميع الظروف السياسية المختلفة والمحيطة بها وخاصة في ظل استمرار غياب البلدية العربية.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع العربية

1. أبو السعود ، خ . (2001): أثر الاحتلال الإسرائيلي واقامة المستوطنات على وضع القدس وفقاً لاحكام القانون الدولي ، ط1. سلسلة كتاب القراءة للجميع ، وزارة الثقافة الفلسطينية ، رام الله .
2. أبو عرفة ، ع . (1985) : القدس تشكيل جديد للمدينة ، جمعية الدراسات العربية ، القدس.
3. اتحاد الجمعيات الخيرية . (1979): المؤتمر الاجتماعي الفلسطيني الأول ، مطبعة الأمل التجارية ، القدس .
4. اتحاد الجمعيات الخيرية . (1986): دورة القياديين الاجتماعيين للجمعيات الخيرية ، مطبعة الأمل التجارية ، القدس .
5. أشكنازي ، إ . (1998) : القدس الواقع وآفاق المستقبل ، جمعية الدراسات العربية ، القدس.
6. أيوب ، ن . (2001): الوضع القانوني لمدينة القدس بين الانتداب والتسوية السياسية ، الحق ، أضواء للتصميم والمونتاج الفني ، رام الله .
7. بتسيلم ، هموكيد . الطرد الهادئ مستمر ، سياسة إسرائيل في طرد السكان العرب من القدس . ترجمة محمد صالح ، مركز الدراسات الشرقية جامعة القاهرة ، مصر . 1999.
8. جريس ، س . (1981): القدس المخططات الصهيونية ، الاحتلال ، التهويد ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت .
9. جمعية الدراسات العربية . (2002– أ) : مشروع الدراسات القطاعية في القدس الشرقية مراجعة قطاع الاسكان والبنية التحتية ، القدس .
10. جمعية الدراسات العربية . (2002– ب) : مشروع الدراسات القطاعية في القدس الشرقية مراجعة قطاع التعليم ، القدس .
11. جمعية الدراسات العربية . (2002 – ت) : مشروع الدراسات القطاعية في القدس الشرقية مراجعة قطاع الرفاه الاجتماعي ، القدس
12. جمعية الدراسات العربية . (2002– ث) : مشروع الدراسات القطاعية في القدس الشرقية مراجعة قطاع الصحة ، القدس .
13. الجهاز المركزي للاحصاء . (2003): كتاب القدس الاحصائي السنوي رقم " 5 " ، رام الله – فلسطين .
14. حلبي ، أ . (1990) : أثر ضم القدس الى إسرائيل على حقوق ووضع سكانها العرب ، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية ، القدس .

15. حلبي ، أ . (1993) : بلدية القدس العربية ، ط1 1993 ، ط2 2000. الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية ، القدس .
16. خوري ، ي . (1999) : نكران العدالة لسكان القدس العربية ، مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، القدس .
17. رزق الله ، ن ، خضر ، س . (2002) : البلدة القديمة في القدس الواقع الحالي وآفاق التنمية ، ط2 . مركز دراسات القدس التابع لجامعة القدس ، القدس .
18. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية .(1999): المؤسسات الأهلية في القدس الواقع والآفاق ، رام الله .
19. العارف ، ع . (1986): المفصل في تاريخ القدس ، ط2 ، ج1 . مكتبة الأندلس ، القدس .
20. علاونة ، ع ، أبو حرب ، ق . (1988) : الاوضاع الاقتصادية في القدس العربية ، مركز الابحاث جمعية الدراسات العربية ، القدس .
21. عيوش ، ذ . (1997): مؤسسات الخدمات الاجتماعية في القدس واحتياجاتها حتى العام 2000 ، جمعية الدراسات العربية ، القدس .
22. غنيم ، أ . (1999): القدس نداء أخير، ط1 . مؤسسة جذور السلام لنشر والإعلام والدراسات الفلسطينية ، بيت لحم .
23. كتاب القوانين الاسرائيلية . (1952)
24. الكسواني ، س . (1977): المركز القانوني لمدينة القدس ، ط1 . جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان .
25. كمال ، س ، زغبي ، س . (1996): احتياجات القدس عام 2000 في مجال التربية والتعليم، جمعية الدراسات العربية .
26. لاتندريس ، آ . (1995): القدس ، المقاومة الفلسطينية والتغيير المدني ، ط1 . الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية ، القدس .
27. مصطفى ، و . (1997): القدس سكان وعمران ، مركز القدس للإعلام والاتصال ، القدس.
28. المهتدي ، ع (2003): القدس والحكم العسكري البريطاني (1917 – 1920) ، ط1 . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت .
29. النمري ، ط. (1996): إضاءات على التعليم الفلسطيني في القدس ، مشروع الاعلام والتنسيق التربوي ، رام الله .
30. النمري ، ط . (2001): واقع واحتياجات التعليم الفلسطيني في مدينة القدس ، الملتقى الفكري العربي ، القدس .

31. الهدمي ، ع .(2000): يوم القدس (الندوة الحادية عشرة) " القدس بين ضراوت الواقع وحتمية التحرير " ، شركة التوفيق للطباعة والنشر . عمان – الأردن .
32. هيئة الموسوعة الفلسطينية . (1984) : الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الثالث ، دمشق .

قائمة المراجع الأجنبية

1. Benvenisti , M .(1976) : Jerusalem – The Torn City , Isratypest Ltd, Jerusalem .
2. Cattan , H .(1985) : " The Question of Jerusalem " , Arabs StudiesQuarterly, Vol.7 , Nos , 2&3 Spring/Summer .
3. Cheshin , A . (1998) : Municipal Policies in Jerusalem , An Acount from Within , Jerusalem , Passia .
4. Rubinstein , D . (1980) : The Jerusalem Municipality Under The Othman British And Jordanians , in , Joel L.kremer, ed " JERUSALEM: Problems and Prospects ", Prager publishers, N .Y.
5. Statistical yearbook of Jerusalem , (2000), No 18

الدوريات ، المجلات والصحف

1. خواجا ، حمدي . (آب ، 2001) : " واقع التنمية والاستثمار في القدس والحاجة الى دور عربي اسلامي فاعل " . المستقبل العربي , 270 ، ص ص 44 – 45 .
2. شراغائي ، نداف . (صيف ، 2000) : " القدس الشرقية ، الاستيطان اليهودي والأحوال المعيشية". مجلة الدراسات العربية ، 43 ، ص 45 .
3. عزمي ، انتصار . (حزيران ، 1993) : " شركة كهرباء القدس ، مسار التقويض واشارات حول التجربة والتنمية ". صامد الاقتصادي ، 92 ، ص 40 .
4. كول هاعير (1999 ، 23 تشرين الثاني)
5. منصور ، هالة . (خريف ، 1997) : " المقاومة الوطنية في القدس 1918–1997 " صامد الاقتصادي ، 110 ، ص 147 .

موقع الانترنت :

www.Jerusalemwatch.org

الملاحق

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

برنامج التنمية الريفية المستدامة / تخصص بناء مؤسسات

عزيزي/تي المحكم/ة ..... المحترم/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

تقوم الباحثة باجراء دراسة تهدف الى تقييم وتحليل واقع المؤسسات الاهلية في القدس الشرقية في ظل غياب البلدية العربية . كمتطلب للحصول على درجة الماجستير تخصص تنمية ريفية / بناء مؤسسات.

وقد قامت الباحثة باعداد الأداة التالية معتمدة دراسة ميدانية في الموضوع .

ولما كنتم من المختصين بهذا المجال، فانه يشرفني عرض الاستبانة عليكم للتحكيم وابداء الرأي من حيث :

- شمولية الأداة .
- مدى سلامة العبارات ووضوحها .
- انتماء الفقرات للمجالات التابعة لها .
- حذف أو اضافة او تعديل فقرات المجال .

شاكرين لكم حسن التعاون

الباحثة / فاطمة جليل محمد عبده

ملحق رقم (2)

أسماء المحكمين

الرقم	اسم المحكم	الجامعة
.1	د. وليد مصطفى	جامعة بيت لحم
.2	د. خضر مصلح	جامعة بيت لحم
.3	د. هالة اليمني	جامعة بيت لحم
.4	د. اياد البرغوثي	جامعة القدس
.5	د. سمير عوض	جامعة بيرزيت
.6	د. الياس ضبيط	الجامعة الأمريكية
.7	د. عبد الوهاب الصباغ	جامعة القدس
.8	د. أحمد أبو ديّة	جامعة القدس

ملحق رقم (3)

الرقم : _____

التاريخ :_____

القسم الأول :

1. اسم المؤسسة : _____
2. الوصف الوظيفي للشخص الذي عبأ الاستبانة : _____
3. عنوان المؤسسة : _____
4. سنة التأسيس : _____
5. الهدف الرئيسي للمؤسسة : _____
6. أهم المهام التي تقوم بها المؤسسة :_____
7. الفئة المستهدفة : _____
8. فروع المؤسسة :1-_____ تخصصاتها : _____ أماكنها : _____ سنوات الافتتاح:____

2- _____ _____ _____ ____

3-_____ _____ _____ ____

4-_____ _____ _____ ____

5-_____ _____ _____ ____

9. المرجعية الإدارية : _____
10. نوع التسجيل : _____
11. مجال التخصص : _____
12. اخر انتخابات تمت في عام : _____

القسم الثاني :

المحور الاول :

س1 : ما السياسة التي اتبعتها المؤسسة في تطوير ادائها (خدماتها)؟ ولماذا ؟

أ – التطور الافقي (فتح فروع)

☐ داخل القدس الشرقية عددها ( ) ☐ خارج القدس عددها ( )

لماذا : _____

ب – تطور رأسي أو عمودي

تحسين خدمات :
- ☐ تطوير وتأهيل وتدريب الموظفين
- ☐ توفير وشراء اجهزة متطورة
- ☐ تنويع التخصصات
- ☐ غير ذلك (حدد – – – – – – –)

لماذا: _____

جـ – تقليص خدمات:
- ☐ اغلاق فروع
- ☐ تسريح موظفين
- ☐ تقليص التخصصات
- ☐ غير ذلك (حدد – – – – –)

لماذا :_____

س 2 : تأثر عمل المؤسسة بالوضع السياسي :

☐ موافق ☐ موافق بشدة ☐ غير موافق ☐ غير موافق بشدة .

س 3 : برأيك أي الفترات (المراحل) كانت اكثر تاثيرا على عمل المؤسسة ولماذا ؟

☐ (67–82) ☐ (82–87) ☐ (87 – 93) ☐ (93 – 2000)

☐ (2000-2004) ☐ غير ذلك (حدد - - - - --)

لماذا ؟ _____

س4: ما هي المرحلة أو المراحل المفصلية في عمر المؤسسة إن وجدت ؟ ولماذا؟

1. _____ لماذا:_____
2. _____ لماذا:_____
3. _____ لماذا:_____

س5: هل بامكانك تحديد مرحلة ذهبية في عمر المؤسسة ولماذا؟

الفترة :_____ ، لماذا:_____

س6: هل حدث وان حصل تغيير هام وجذري على اهداف المؤسسة المحددة مسبقا؟

☐ نعم ☐ لا

اذا كانت الاجابة نعم الرجاء الاجابة على ما يلي :

كيف : _____

لماذا :_____

س 7 : ما تقديرك للموازنة السنوية للمؤسسة تقريبا؟

_____

س 8 : تعتمد المؤسسة على مصادر تمويل ثابتة؟

☐ نعم ☐ لا

س 9 : اذا كان الجواب نعم فهل هي :

☐ رسوم تتلقاها المؤسسة مقابل الخدمات ☐ تمويل أجنبي

☐ تمويل عربي واسلامي ☐ تمويل من القيادة الفلسطينية الرسمية

☐ غير ذلك، حدد _____

س 10 : تتأثر سياسة المؤسسة بمصادر التمويل :

☐ نعم ☐ لا

اذا كانت اجابتك نعم كيف وضح ذلك :_____

س11: هل تتلاءم موازنة المؤسسة مع هدف المؤسسة؟

☐ نعم ☐ لا

س12: هل حدث تغيير ملحوظ على موازنة المؤسسة (فائض او عجز) :

☐ نعم ☐ لا

اذا كان الجواب نعم فقد كان ذلك تبعا :

☐ لمرحلة سياسية معينة كيف ، وضح : _____

☐ اعداد المستفيدين كيف ، وضح : _____

☐ غير ذلك ، حدد _____

المحور الثاني :

س1: ما رايك بمستوى التنسيق ما بين المؤسسات التنموية الأهلية في القدس الشرقية؟

1. على مستوى عالي
2. على مستوى عالي جدا
3. على مستوى ضعيف
4. على مستوى ضعيف جدا

س2: شكل التنسيق يتراوح ما بين :

1. التنسيق الكامل ما بين المؤسسات من نفس الاختصاص فقط.
2. التنسيق مع جميع المؤسسات حتى مع غير ذوي الاختصاص.
3. على مستوى نشاطات او مواضيع محددة .
4. غير ذلك ، حدد _____

س3: عندما يتم التنسيق يكون بهدف ؟

1. التكامل في تقديم الخدمات للمواطن المقدسي من حيث التخصصات والمجالات
2. تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطن المقدسي
3. مواجهة تهويد المدينة اعلاميا(فضح سياسات الاحتلال , مسيرات , استقبال وفود)
4. تنسيق يهدف لتشكيل مرجعية عليا تتبنى توفير الخدمات الأساسية والضرورية للمقدسيين
5. غير ذلك ، حدد _____

س4 عند اعتراضك مشاكل وعقبات فأي الجهات تلجأ لها:

1. مؤسسات مقدسية
2. شخصيات وطنية مقدسية
3. ممولين ومؤسسات اجنبية
4. ممولين ومؤسسات عربية واسلامية
5. القيادة الفلسطينية الرسمية
6. غير ذلك ، حدد _____

س5: هل تعتقد ان جهود المؤسسات التنموية الأهلية في القدس بحاجة الى تأطير ضمن مرجعية عليا واضحة المهام ؟

☐ نعم ☐ لا

س6: اذا كانت الاجابة نعم فاي اشكال المرجعيات تشعر بانها تخدم المواطن المقدسي والمدينة طالما بقيت تحت الاحتلال ؟

1. مرجعية على مستوى التخصصات المهنية .
2. مرجعية على مستوى الجوانب الخدماتية المتعلقة بحياة المواطن المقدسي اليومية .
3. مرجعية سياسية.
4. مرجعية تشمل جميع هذه المهام .
5. غير ذلك ، حدد _____.

س7 كيف تصف علاقتكم بشبكة المنظمات الاهلية

1. قوية
2. قوية جدا
3. ضعيفة
4. ضعيفة جدا

س8: في أي المجالات تتمثل علاقتكم معها؟

1.
2.
3.

س9: ما هو الدور الذي تقوم به القيادة الفلسطينية الرسمية تجاه المؤسسات في القدس الشرقية؟

1. دعم معنوي
2. دعم مادي
3. توجيه سياسة المؤسسات لدعم صمود المقدسيين
4. يبرز دورها في جميع هذه المجالات في مناسبات وفترات محددة
5. غير ذلك.حدد _____

س10:في حالة مشاركتكم في الاجتماعات المتكررة للقيادة الفلسطينية مع مسؤولي مؤسسات القدس ما هي المواضيع الرئيسية التي تتصدر اجندة اجتماعاتكم ؟

1. وضع المدينة بشكل عام
2. المشاكل المادية
3. المشاكل الاجتماعية للمقدسيين
4. اعتماد مرجعية محددة لمتابعة هذه القضايا
5. وضع اليات عمل واضحة للحفاظ على المدينة وسكانها
6. غير ذلك ، حدد _____

س11: اكثر جهة تقدم لكم تسهيلات وتعتبرها حليف قوي لكم هي ؟

_____

س 12 : قاد المرحوم فيصل الحسيني مبادرة لتشكيل هيئة وطنية مركزية في القدس عام 1993م تحت اسم (هيئة القدس الوطنية) كمرجعية وطنية لكافة القضايا المحلية في القدس وللتصدي لسياسات وممارسات الاحتلال في المدينة بمشاركة عدد من المؤسسات المقدسية .

ما رايك بهذه المبادرة ؟

_____

_____

المحور الثالث:

س 1 : اجمالي عدد المستفيدين سنويا من خدمات هذه المؤسسة هو : _____

س 2 : اذا تتبعنا هذا العدد منذ بداية مسيرة المؤسسة فهل هو في ؟

تزايد ، لماذا ؟ _____

تناقص ، لماذا ؟ _____

تذبذب ، لماذا ؟ _____

ثبات ، لماذا ؟ _____

س3 : دوافع المستفيدين للتوجه لمؤسستكم؟

1 – قربها من مواقع سكنهم

2 – لا يوجد حواجز نفسية مثل اللغة ، العادات والتقاليد .

3 – ثقتهم بان الخدمات التي يتلقونها أفضل من تلك التي تقدمها المؤسسات الاسرائيلية

4 – مقاطعة المؤسسات الاسرائيلية ودعم المؤسسات الوطنية .

5 – غير ذلك ، حدد _____

س 4 : ما هي السمات التي تميز جمهور المستفيدين من خدمات المؤسسة؟

1. الجنس : ☐ ذكر ☐ انثى ☐ كلا الجنسين

2. الديانة: ☐ مسلمون فقط ☐ مسيحيون فقط ☐ مسلمون ومسيحيون

3. الهوية: ☐ هوية قدس ☐ هوية ضفة ☐ هوية ضفة ويحمل كرت وكالة
☐ هوية قدس ويحمل كرت وكالة ☐ جميع ما ذكر

4. المنطقة : ☐ البلدة القديمة ☐ الاحياء العربية في القدس ☐ خارج حدود القدس
☐ مخيم داخل حدود القدس

5. العمر : ☐ 1–15 ☐ 15–30 ☐ 30–45 ☐ 45–60 ☐ 60 فما فوق

س 5 : مدى تقديرك لرضى المستفيدين عن الخدمات :

☐ جيد ☐ جيد جدا ☐ ضعيف ☐ ضعيف جدا

س 6 : سبب احجام البعض عن التوجه لمؤسستكم؟

1.عدم معرفتهم عن خدمات المؤسسة .

2.فرض أنظمة وقوانين اجبارية عليهم لتلقي الخدمات من المؤسسات الاسرائيلية .

3.ضعف مستوى الخدمات التي تقدمها مقارنة بالمؤسسات الاسرائيلية .

4.عدم ثقتهم بالخدمات التي تقدمها مؤسستنا .

5. غير ذلك ، حدد _____

س 7 : الوسائل التي تتبعها المؤسسة للتعريف على نفسها لزيادة عدد المستفيدين :

☐ ندوات ☐ نشرات ☐ دعايات ☐ نشاطات تطوعية مجانية

☐ تنسيق مع مؤسسات اخرى ☐ غير ذلك (حدد ، _____)

س 8 : وسائل تستخدمها المؤسسة لتقوية علاقتها مع جمهورها؟

_____

_____

س 9 : هل تقوم المؤسسة او أي جهة اخرى على حد علمك بتعبئة جماهيرية لاهمية التوجه ودعم المؤسسات التنموية الأهلية في شرقي القدس ؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أعرف

إذا كانت الاجابة نعم كيف ؟ _____

س10: هل تشعر بوجود ازمة ثقة ما بين المقدسيين والمؤسسات التنموية الأهلية العاملة فيها؟

☐ نعم ☐ لا

اذا كان الجواب نعم فما هي أسباب هذه الأزمة :

1 -

- 2
- 3
- 4

س11: هل هناك مؤسسات اخرى تقوم بنفس الدور، الذي تقدمونه ؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا اعرف

س 12: اذا كان الجواب نعم فهل هذا :

1. يكرر نفس الدوروبالتالي تضعف مؤسستكم ؟
2. لا يؤثر على عملكم لان هناك نقص كبير في نوعية هذه الخدمات ؟
3. قمتم بالتنسيق ما بيننا وبينهم من أجل تكامل خدماتكم ؟
4. نفكر في التنسيق فيما بيننا من اجل خدمة اكبر عدد من المستفيدين
5. غير ذلك ، حدد _____.

المحور الرابع:

س 1 : تواجه المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية معيقات وتحديات مختلفة وعند تصنيفها بالنسبة للطرف المسؤول عنها فهي :

1 – ذاتية .

2- خارجية .

3- الاحتلال .

4- السكان المقدسيين .

5- جميع ما ذكر .

س 2 إذا كانت المعيقات ذاتية فأي من الآتي برأيك حد من نجاح المؤسسة مع التوضيح :

1. الجانب الاداري للمؤسسة .. وضح _____
2. الكادر العامل في المؤسسة .. وضح _____
3. انعدام مصادر تمويل خاصة بالمؤسسة _____
4. التجهيزات والمباني ..وضح _____
5. ارتفاع تكلفة خدمات مؤسستكم مقابل الخدمات التي يقدمها الجانب الاسرائيلي _____
6. غير ذلك ، حدد _____

س 3 : إذا كانت المعيقات خارجية فأي من الاتي برأيك شكلت عائقا لعمل المؤسسة :

1. طرح الممولين لاجندة عمل محددة مسبقا .
2. تراجع الاهتمام العربي والاسلامي بدعم المؤسسات المقدسية .
3. ضعف التركيز على امور اخرى غير التمويل مثل تبادل الخبرات والتدريب.
4. انعدام الثقة وانخفاض المصداقية في التعامل ما بين الجهات الخارجية وبعض المؤسسات .
5. غير ذلك ، حدد _____ .

س 4 : على مستوى الاحتلال أي من الإجراءات التالية حالت دون تقدم المؤسسة :

1. الرقابة على عمل المؤسسات .
2. اغلاق المؤسسات .
3. القوانين والضرائب المفروضة .
4. اغلاقات المدينة .
5. ملاحقة ومضايقة الاداريين والعاملين في المؤسسة .

6. تقديم نفس الخدمات والتسهيلات للجمهور بجودة اعلى ونوعية افضل في المؤسسات الاسرائيلية .
7. غير ذلك ، حدد _____

س 5 : أي من الآتي شكل عائقاً على مستوى السكان المقدسيين ؟

1. انعدام ثقة المقدسيين بالاداريين العاملين في المؤسسة .
2. تفضيل تلقي نفس الخدمة من قبل المؤسسات الاسرائيلية لاعتقادهم بانها افضل في النوعية والكيفية .
3. عدم وعي المقدسيين باهمية مقاطعة الخدمات الاسرائيلية .
4. عدم الالتزام بدفع تكلفة الخدمات التي يتلقونها من المؤسسات الفلسطينية على عكس المؤسسات الاسرائيلية .
5. غير ذلك ، حدد _____

س 6 : في ظل هذه التحديات كيف تقيمون اداء المؤسسة ؟

1. ممتاز .
2. جيد .
3. مقبول .
4. ضعيف .

س 7 : أي من الاتي تعتقد انه ينطبق على مؤسستكم بالنسبة لتقديم الخدمات ؟

1. هذا اقصى ما نستطيع عمله .
2. هناك تقصير وخلل واضح ويمكن علاجه .
3. هناك تقصير وخلل واضح لا يمكن علاجه.
4. هناك خلل وتقصير ولا نعرف اين يكمن .
5. غير ذلك .

س 8 : هل بالامكان تحديد نقطة انطلاق لتحسين اداء المؤسسات لخدمة المواطن المقدسي ودعمه على الصمود ، في ظل الوضع الحالي ؟

1. اجراء انتخابات وانتخاب مجلس اداري جديد.
2. اعادة هيكلة للمؤسسة واختيار الكادر المؤهل .
3. توفير الدعم المادي.
4. تشكيل مرجعية عليا يتم من خلالها مشاركة جميع المؤسسات في وضع السياسات والخطط التي تحقق وضع أفضل للمقدسيين .
5. تشكيل هيئة وطنية لفضح سياسيات الاحتلال .
6. غير ذلك ، حدد _____

س 9 : أي من المجالات الخدماتية تعتقد ان بالامكان العمل فيها بنجاح اكبر اذا لاقت الدعم والاهتمام ؟

1. خدمات صحية .
2. خدمات تعليمية .
3. خدمات يومية مثل جمع النفايات او ما شابه .
4. خدمات تحسين بنية تحتية .
5. غير ذلك ، حدد _____ .

س 10 : هل واظبت المؤسسة على اجراء الانتخابات للهيئة الادارية ؟

☐ نعم ☐ لا ، السنوات التي تمت بها الانتخابات _____

س 11 : باعتقادك ما هو تأثير عدم المواظبة على اجراء الانتخابات داخل المؤسسة :

1. أدى الى جمود المؤسسة .
2. أدى الى تراكم الخبرات لدى الاداريين الحاليين وبالتالي وضع افضل للمؤسسة .
3. ادى الى توجه أداء المؤسسة للأسوأ .
4. غير ذلك ، حدد _____ .

ملحق (4)
الرسالة الموجهة للمؤسسات

حضرة الأخ/ت مدير/ة المؤسسة المحترم/ة :

أرجو من حضرتكم تعبئة الاستبانة المرفقة والتي صممت لجمع معلومات خاصة برسالة ماجستير حول تقييم وتحليل واقع المؤسسات الاهلية في القدس الشرقية في ظل غياب البلدية العربية ، والاستبانة تقسم الى قسمين : يحتوي القسم الأول على معلومات عن المؤسسة ، أما القسم الثاني فيقسم الى أربعة محاور تتعلق بموضوع الدراسة .

علماً أن أي معلومات تدلون بها سيتم التعامل معها بمنتهى السرية ، إذ أن هذه الاستبانة ستستخدم لأغراض دراسية فقط .

آملة تعاونكم في الاجابة عليها ولكم جزيل الشكر والاحترام مسبقاً

الباحثة : فاطمة جليل محمد عبده
جامعة القدس – قسم الدراسات العليا
برنامج التنمية الريفية المستدامة
تخصص بناء مؤسسات

ملحق رقم (5)

قائمة أسماء المؤسسات

1. مدرسة وروضة أطفال جبل الزيتون .
2. جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني .
3. جمعية الشابات المسلمات .
4. المعهد العربي الرياضي .
5. المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع(بانوراما).
6. اتحاد الجمعيات الخيرية .
7. الملتقى الفكري العربي .
8. جمعية دار الأولاد.
9. مدرسة وروضة الزهور .
10. جمعية الشابات المسيحية .
11. معهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى .
12. جمعية سيدات القدس.
13. مركز الدراسات النسوية .
14. جمعية الدراسات العربية .
15. الغرفة التجارية الصناعية العربية .
16. مركز القدس للنساء.
17. مركز الارشاد النفسي .
18. شركة كهرباء القدس.
19. شركة مجلس الاسكان.
20. الجمعية العربية للمعاقين حركيا .
21. مدرسة المطران .
22. جمعية الشبان المسيحية .
23. المركز الصحي العربي .
24. معهد وجدي التكنولوجي .
25. كلية المجتمع الابراهيمية .
26. جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية .
27. مؤسسة الأميرة بسمة .

28. مستشفى المطلع .
29. مدرسة شميدت .
30. جمعية أصدقاء المريض .
31. جمعية دار الطفل .
32. مستشفى يوحنا للعيون .
33. جمعية هيلين كيلر للمكفوفين.
34. جمعية القدس للرفاه والتطوير.
35. النادي الارثوذكسي العربي .
36. جمعية تنظيم وحماية الأسرة .
37. رابطة المسرحيين الفلسطينيين .
38. المسرح الوطني الفلسطيني.
39. مركز القدس للموسيقى.
40. الجمعية العربية الارثوذكسية .
41. الجمعية الخيرية الأرمنية .
42. جمعية حاملات الطيب الارثوذكسي .
43. مركز السلام للمكفوفين .
44. مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي .
45. مدرسة البردج انترناشونال .
46. مدرسة الراهبات الوردية .
47. مؤسسة سبافورد.
48. مؤسسة لجان العمل الصحي (نضال) .
49. مركز السرايا لخدمة المجتمع .
50. جمعية نجوم القدس للمعاقين حركيا .
51. مدرسة البطريركية القبطية .
52. جمعية الصديق الطيب .
53. الاغاثة الطبية – جمعية التطوير الصحي المجتمعي – بدلا من المركز النمساوي للخدمات الاجتماعية.
54. جمعية المكفوفين.
55. جمعية مشروع الرعاية .
56. خدمات العطاء.

57. جمعية الجالية الافريقية .
58. جمعية شباب البلدة القديمة .
59. مركز سات بندكتوس الطبي.
60. كلية الأمة .
61. جمعية برج اللقلق المجتمعي .
62. دار الأيتام الإسلامية الصناعية .
63. نادي القدس .
64. نادي الهلال .
65. مركز العمل المجتمعي / جامعة القدس .
66. المركز الفلسطيني للارشاد .
67. مركز مصادر الطفولة .
68. جمعية الاغاثة الزراعية .
69. المركز الفلسطيني للاعلام والاتصال .
70. مؤسسة صابرين للتطوير الفني.
71. سيدة البشارة للروم الكاثوليك.
72. اسلامي سلوان .
73. مدرسة تراسنطة .
74. جمعية سلوان الخيرية .
75. الجواد المقدس للفروسية .
76. نادي شعفاط الرياضي .
77. نادي جبل المكبر الرياضي.
78. مسبح جبل المكبر.
79. نادي العيساوية .
80. مدارس الايمان .
81. مدارس الفرقان .
82. نادي ام طوبا .
83. جمعية سيدات امليسون .
84. نادي جبل الزيتون .
85. نادي صورباهر.
86. جمعية سيدات صورباهر .

87. النادي العربي بيت صفافا .
88. روضة أحد .
89. مؤسسة الرؤيا الفلسطينية .
90. مؤسسة اقرأ .
91. مدارس الأوقاف حسني الأشهب تتبع حالياً لِـ مديرية التربية والتعليم.
92. منتدى العائلات الثكالى .
93. مستشفى ماريوسف الفرنساوي .
94. يبوس للانتاج الفني .
95. مركز سنابل – الثوري.
96. مركز الدعم المجتمعي لخدمة المسنين .
97. بيت الرحمة للمسنين.
98. نادي دلاسال.
99. المركز الصحي الارمني.
100. جمعية سلوان الخيرية.
101. نادي مركز شباب مخيم شعفاط الاجتماعي.
102. نادي الارمن .
103. نادي الانصار المقدسي .
104. مؤسسة الجريح الفلسطيني .
105. جمعية اللد الخيرية .
106. مؤسسة الضمير لرعاية السجين .
107. مركز العلاج الكاثوليكي .
108. جمعية الاسكان الخيرية.
109. نادي الاسير الفلسطيني .
110. مركز الواسطي .
111. الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الانسان والبيئة .
112. الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا) .
113. الجمعية الفلسطينية لمراقبة حقوق الانسان.
114. مركز الابحاث الاسلامية .
115. مركز البحث والتخطيط العلمي.
116. دراسات مقدسية .

117. مركز الانتخابات والديمقراطية .
118. اتحاد لجان الدفاع عن الحريات .
119. مستشفى الدجاني .
120. جمعية البلدة القديمة للتنمية الاجتماعية.
121. مركز تطوير المصادر.
122. جمعية الهدف للسلام .
123. جمعية مارمرقس الخيرية للسريان الارثوذكس.
124. صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية لنقابات لاعمال العرب – القدس.
125. كلية التمريض المقاصد .
126. مؤسسة أبناء القدس .
127. جمعية الفتاة اللاجئة .
128. جمعية الزهراء.
129. جمعية اتحاد النساء العربي .
130. جمعية نساء الاسلام.

ملحق رقم (6)

الوضع القانوني لمدينة القدس

الوضع القانوني لمدينة القدس قبل عام 1967

ان دراسة الوضع القانوني لمدينة القدس للفترة ما بعد 1967 لا بد ان تعيدنا لبداية القرن العشرين والحرب العالمية الاولى والتي شهدت نهاية الدولة العثمانية والتي كان للعرب دور في انهائها على امل تحقيق وعود الحلفاء لهم باقامة دولة عربية مستقلة ، هذه الوعود التي ما لبثت ان نكثها الحلفاء وترجمت في تقطيع واقتسام الدولة العربية المنتظرة ما بين انجلترا وفرنسا فيما عرف باتفاقية سايكس بيكو .

وافق مجلس عصبة الأمم على قيام الحكومة البريطانية بمهمة الانتداب على الاقليم الفلسطيني ففي 1922/7/24 . وقد تضمن صك الانتداب البريطاني على فلسطين 28 مادة قانونية فضلا عن الديباجة التي تطرق مضمونها لوضع الاقليم الجغرافي الفلسطيني الذي كان خاضعا للدولة العثمانية، واكد على تعهد الحكومة البريطانية بانشاء وطن قومي لليهود بفلسطين وذلك تحقيقا لوعد بلفور الصادر في 1917/11/2، بدعوى الصلة التاريخية لليهود بفلسطين. وعلى الصعيد العملي، فقد وضعت نصوص معظم مواد صك الانتداب البريطاني على فلسطين بدافع توطيد سلطة الاستعمار البريطاني على الاراضي الفلسطينية والعمل على توفير كافة الظروف الضرورية من اجل وفاء بريطانيا بما تضمنه تصريح وزير خارجيتها بلفور، و يتضح ذلك من قرار مجلس العصبة (المادة 4) الذي يدعو الى الاعتراف بوكالة يهودية، كهيئة عمومية لاسداء المشورة والتعاون مع ادارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التي قد تؤثر على اقامة الوطن القومي لليهود ومصالح السكان اليهود (أيوب ، 2001)

ان السند القانوني لنظام الانتداب هو المادة (22) من عهد عصبة الامم والتي تقول بان هدف الانتداب هو السعي لتحقيق رفاه الشعوب التي يشملها للوصول بها الى الاستقلال، والفقرة الثالثة من المادة (22) تحصر مهمة الدولة المنتدبة في اسداء النصح والمعونة فحسب لحين الوقت الذي تستطيع فيه الشعوب التي كانت تتبع الدولة العثمانية الاعتماد على نفسها .
غير ان صك الانتداب على فلسطين احتوى على نصوص ليس من السهل التوفيق بينها، فهو من ناحية قد وضع فلسطين تحت الانتداب وهذا يفترض ان الشعب الفلسطيني قد وصل الى درجة من

التقدم يعترف لـه فيها بوجوده كأمـة مستقلة . وتقوم الدولـة المنتدبـة وهـي بريطانيـا بتقديم النصـح والمشورة لها بصورة مؤقتة على ان يشكل الشعب الفلسطيني حكومة فلسطينية ذاتية. الا انه في نفس الوقت تضمن تعهد بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بحيث تقوم بريطانيا بوضع فلسطين في احوال سياسية واقتصادية تضمن انشاء هذا الوطن (الكسواني ، 1977) . الامر الذي نتج عنه اضطرابات غير متناهية على ارض فلسطين استدعت الحكومة البريطانية تشكيل العديد من لجان التحقيق لرفع توصياتها للحكومة البريطانية لحل النزاع وكان اهمها لجنة بيل الملكية التي تم تعيينها في 1936/8/7م والتي اوصت وضمن تقرير رسمي بالمطالبة بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود وفرض انتداب خاص على منطقة القدس .(الكسواني ، 1977)

استمرت بريطانيا في سياستها الداعمة لليهود في فلسطين وعندما اخفقت في حل القضية ونظرا لاستمرار النزاعات قامت بريطانيا في خطوة للتنصل من مسؤولياتها وانهاء انتدابها برفع القضية للجمعية العامة في الامم المتحدة وعرض توصياتها بتقسيم فلسطين بتاريخ 1947/4/24 م . (أيوب ، 2001) وقد اخذت الجمعية العامة فعلا بهذه التوصية بعد ما شكلت لجنة تقوم بتقديم اقتراحات كفيلة لاستقرار الاوضاع في فلسطين عند انتهاء الانتداب بالتنسيق مع بريطانيا.

قرار التقسيم والتدويل 2/181 :

اصدرت الجمعية العامة قرار التدويل والتقسيم رقم 2/181 في 29 / 11 / 1947 والقاضي بتقسيم ارض فلسطين بين اليهود والعرب مع بقاء مدينة القدس كيان منفصل (corpus separatam) تحت ادارة دولية خاصة لها وقد عين القرار حدود المنطقة المدولة كالتالي :
بلدية القدس وتشمل مدينة القدس بكاملها بما فيها الاحياء القديمة والحديثة والقرى والمدن المحيطة بمدينة القدس والتي تشكل كلها منطقة واحدة حددت بخريطة الحقت بالقرار وتشمل ابو ديس شرقا وبيت لحم جنوبا ، وعين كارم غربا وشعفاط شمالا . (كتن ، 2000)
وقد حدد القرار فترة سريان النظام الخاص على منطقة القدس لعشر سنوات على ان يعاد النظر فيه قبل انقضائها من قبل مجلس الوصاية وكان من نتائجه الفورية قيام دولة اسرائيل والحاق ظلما خطيرا بالعرب الفلسطينيين أدى الى اقتلاعهم من وطنهم وتهجير مئات الالاف منهم الى الدول المجاورة (ايوب ، 2001)

موقف العرب من قرار التدويل والتقسيم :

رفض العرب قرار التقسيم هذا بشدة وقامت المظاهرات في فلسطين والبلاد العربية احتجاجا عليه ونشبت الاضطرابات والمعارك بين عرب فلسطين والعصابات الصهيونية مما ادى الى تدخل جيوش الدول العربية في القتال حتى حزيران عام 1948 وقد رفضت الهيئة العربية العليا في فلسطين قرار التقسيم ودعت الشعب الى الاضراب الذي استمر ثلاثة ايام (الكسواني ، 1977 ، ص 175) وقد كان من الاسباب المباشرة لرفض العرب قرار التقسيم عدم صلاحية الامم المتحدة وجمعيتها العامة في اتخاذ قرار بتقسيم فلسطين وبالتالي عدم اكتساب هذا القرار صفة المشروعية، يضاف الى ذلك مجافاة قرار التقسيم للعدالة في توزيعه للأراضي بين الدولتين المقترحتين فقد أعطى القرار الدولة اليهودية أخصب الأراضي وأجودها يضاف الى ذلك أن مساحة الأراضي التي منحت للدولة اليهودية أي للأقلية اليهودية في فلسطين أكبر من المساحة التي خصصت للعرب وهم الأكثرية فقد منح العرب 12.200كم^2 بينما منح اليهود 14.400كم^2 أما بالنسبة الى السكان فقد بلغوا في الدولة اليهودية نحو 498 ألف يهودي و 485 ألف عربي في حين أن سكان فلسطين من العرب في ذلك الوقت بلغ عددهم 1.415.000 نسمة . (الكسواني ، 1997)

موقف اسرائيل من التدويل :

قبل اليهود مشروع التقسيم في بادئ الامر باعتباره نصرا لجهود الحركة الصهيونية في انشاء دولة لهم، الا ان موقف الحكومة الاسرائيلية من قرار التقسيم كان موقفا تكتيكيا يتسم بالحيلة للوصول الى اهدافها المتمثلة بضمان قبولها عضوا في المنظمة الدولية، حيث ان الجمعية العامة للامم المتحدة طلبت تاكيدا من ممثلي اسرائيل والاعلان عن استعدادهم لتنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالتقسيم والتدويل وعودة اللاجئين كشرط للاعتراف بها، ولكنها وبعد ان تحقق هدفها ابدت عدم اعترافها بهذا القرار حيث قامت بعد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين في 14/5/ 1948 بالاعلان وفي نفس العام عن قيام دولة اسرائيل وقد جاء في وثيقة قيامها : انه في يوم 1947/11/29 اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرار يدعو الى قيام دولة يهودية وهو أمر قطعي وغير قابل للرفض ولذلك فنحن اعضاء مجلس الشعب وممثلي المجتمع اليهودي والحركة الصهيونية مجتمعين يوم انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين بمقتضى حقنا الشرعي والتاريخي وبقوة قرار الجمعية العامة للامم المتحدة نعلن تأسيس دولة يهودية تعرف باسم دولة اسرائيل (أبو السعود ، 2001). وقد اسفر عن ذلك تمكين اسرائيل من احتلال القدس الجديدة (الغربية) مثلما احتلت اراض فلسطينية تفوق بكثير ما حدده لها قرار التقسيم .

ونظرا لجمود الوضع فقد اضطرت الدول العربية منتهزة فرصة تكوين لجنة التوفيق بقرار الجمعية العامة 1948/12/11 على الموافقة على تدويل القدس بعد ان اصبح موقف الجانب اليهودي يقوم على اساس الاخذ بالوضع الراهن في المدينة بعد ان سيطرت على الجزء الاكبر منها، وان يقتصر التدويل على الاماكن المقدسة وتمسكت الدول العربية بموقفها في الاجتماع الذي عقدته لجنة التوفيق في لوزان يوم 26/ 4 / 1949 مما اجبر اسرائيل على التوقيع على صيغة البروتوكول الذي ينص على التسليم باعادة اللاجئين واستعادة العرب قسم كبير من المناطق المحتلة والذي عرف ببرتوكول لوزان (الكسواني ، 1977)

الا ان اسرائيل عادت وتنصلت من الاتفاق رافضة قرار التدويل حيث اعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية ديفيد بن غوريون ان القدس اليهودية هي جزء لا يتجزأ من الدولة وان توصيات الامم المتحدة بشأن التدويل لم تعد لها قوة الزامية (كسواني، 1977) بعد ان فشلت الامم المتحدة في تنفيذها. الامر الذي جعل الجمعية العمومية التاكيد على هذا القرار عام 1948 وفي عام 1949في قراريها 3/194 والقرار رقم 303 بل ان اهم ما في الامر ان هذان القراران صدرا بعد الاحتلال الاسرائيلي للجزء الغربي من المدينة ودخول وادارة الاردن للمدينة القديمة مما يدلل على عدم تساهلها في تنفيذ خطتها بشأن تدويل القدس فادعاء اسرائيل بعدم الزامية قرار 2/181 غير مقبول لسبب بسيط ذلك ان وجود اسرائيل هو نتاج لنفس القرار وهذا يعني بانها تمزق شهادة ميلادها ، والأمر الآخر الذي يجعل القرار 2/181 ملزما هو ان اسرائيل لم يجري الاعتراف بها في المنظمة الدولية الا بعد ان ابدت موافقتها واستعداداتها لتطبيق هذا القرار (كتن ، 2000)

الوضع القانوني لمدينة القدس بعد عام 1967 :

قرار مجلس الامن رقم (242) :

لقد تم توضيح اهم الاحداث التي تتابعت وتطورت وكان لها تاثير مباشر على وضع مدينة القدس قبل عام 1967 الا ان الحدث الاكثر اهمية كان في احتلال اسرائيل للجزء الشرقي من المدينة وباقي مناطق فلسطين في 1967/6/5 . والذي استدعى مجلس الامن لاصدار قرارها رقم 242 بتاريخ 1967/11/22 . والذي جاء في ديباجته انه يؤكد على عدم القبول بالاستيلاء على اراض بواسطة الحرب كما وينص على انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها في النزاع الاخير وانهاء ادعاءات وحالات الحرب واحترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامة اراضيها

واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد واعمال القوة (القرارات الصادرة عن الامم المتحدة).

ان قرار مجلس الامن وان لم يشر الى مدينة القدس بصورة صريحة الا ان ذلك لا يعني انه تجاهل وضع المدينة فالاراضي التي اشار القرار الى وجوب انسحاب القوات الاسرائيلية منها تشمل القسم الذي احتل من مدينة القدس في عام 1967م . (أيوب ، 2001، ص 77) القرار ينص على حق كل دولة بالعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحدود دولة اسرائيل حددتها الامم المتحدة في قرارها 2/181 وهو القرار القاضي بتدويل القدس وبقاءها كيان منفصل والذي بناءً عليه حصلت اسرائيل على اعتراف بها في هيئة الامم . اي ان القرار 242 لم يلغي او يعدل من قرار 2/181 .

كما ان كثير من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن عام 1967 عادت واكدت على الوضع القانوني لمدينة القدس وادانت الاحتلال والضم الاسرائيلي للمدينة ومن الجدير بالذكر ان قرارات الجمعية العامة رقم 5/32 الصادر في 1977/10/28 وقرار 452 الصادر في 1979/7/20 و456 الصادر في 1980/3/1 وقرار 476 الصادر في 1980/6/30 وقرار مجلس الامن رقم 267 اشارت جميعها الى الوضع القانوني لمدينة القدس او الوضع الخاص للمدينة (كيان منفصل) وهو الوضع الذي حدده قرار 2/181 في 1947/11/29 (كتن ، 2000) .

الا ان اسرائيل ومؤيديها ذهبوا الى الادعاء بان القرار 242 غير ملزم وانه لم يضع حلولا شاملة لقضية الصراع العربي الاسرائيلي وانما طلب من الاطراف ذات العلاقة الاتفاق على حل لهذا النزاع فهم يطالبوا بمفاوضات مباشرة بين الاطراف للاتفاق على الحلول فالقرار غير قابل للتنفيذ في ذاته ولا بد من دخول الاطراف المعنية في مفاوضات من اجل الوصول الى الحلول.

كما ان الاسرائيليون يذهبوا الى ان قرار 242 لم يحدد الاراضي التي سيتم الانسحاب منها حيث انهم وحسب النص الانجليزي يقولون بان القرار نص على انسحاب اسرائيل من اراض احتلوها في النزاع الاخير كما ويعتبروا القرار 338 الذي صدر بعد تشرين الاول 1973 والذي جاء تاكيدا على القرار 242 بأنه يدعو الى ان تبدا مفاوضات بين الاطراف المعنية من اجل التوصل الى حل واقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط . فالتركيز هنا علىاجراء المفاوضات من اجل وضع حلول تتفق عليها الاطراف وليس تنفيذ ما جاء في القرارين السابقين2/181 و242 (الكسواني ، 1977) .

لقد تبين لنا بان القانون الدولي اعتمد وما زال في جميع قراراته على قرار تدويل القدس رقم 2/181 الصادر في 1947/11/29 وقرار 242 الصادر في 1967/11/22 الذي يعتبر القدس جزءا من الاراضي المحتلة وهذان القراران يشكلان المرجعية القانونية لوضع القدس والتي انبثقت بناءا عليها جميع القرارات اللاحقة التي تدين وتلغي كافة الاجراءات الاسرائيلية.

وبالرغم من ان هذه القرارات صدرت من اعلى هيئتين للقانون الدولي وهما الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن الدولي ، الا ان اسرائيل الدولة الصغيرة حديثة الولادة استطاعت قلب المألوف وتحدي الشرعية الدولية التي اقرت وجودها مخترعة الكثير من الحجج والادعاءات والتفسيرات التي تلاءم اهواءها وفي نفس الوقت منشغلة بتنفيذ سياساتها العملية في ضم مدينة القدس وتهويدها منذ اليوم الاول لاحتلالها وحتى يومنا هذا ، غير ابهة بما يصدر عن هذه الهيئات من قرارات تمثل الشرعية الدولية ، على مدى اكثر من خمسون عاما لدرجة ان هذه القرارات لا تغدو في نظر اسرائيل ان تكون مجرد ردود افعال ووجهة نظر .

وفيما يلي عدد من الامثلة على ممارسات واجراءات الحكومة الاسرائيلية الفعلية في مدينة القدس وما تلاها من ردود وقرارات صادرة عن هيئات الشرعية الدولية الممثلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي .

الاجراءات الاسرائيلية	الرد الدولي من مجلس الامن او الجمعية العامة
تأسيس محكمة العدل العليا في القدس واعلان رئيس الحكومة دافيد بن غوريون ان القدس اليهودية هي جزء لا يتجزأ من الدولة وان توصيات الامم المتحدة بشأن التدويل لم تعد لها قوة الزامية .	في 1949/12/9 تبنت الجمعية العمومية قرار رقم (303) الذي صادق واكد على مبدا تدويل القدس .
في عام 1967فرض القانون والقضاء والادارة الاسرائيلية على القدس الشرقية وتعديل قانون البلديات وتوسيع حدود بلدية القدس وحل المجلس البلدي العربي والقيام بهدم بعض احياء القدس القديمة .	1967/7/4 اصدرت الجمعية العمومية نتيجة اجتماعا طارئا قرار رقم (2253) ينص على عدم شرعية القرارات الاسرائيلية وطالبت بالغائها والامتناع عن اي عمل اخر من شانه تغيير وضع المدينة وعن اسفها الشديد للاجراء الاسرائيلي المنفرد لتحديد مصير المدينة . 1967/7/14 تبنت الجمعية العمومية قرار (2254) يؤكد على القرار السابق ويعرب عن اسفها لرفض اسرائيل تطبيقه .
قيام اسرائيل بعرض عسكري في القدس.	1968/5/2 قرار مجلس الامن رقم 251 والذي ادان قيام

	اسرائيل بعرض عسكري في القدس . 1968/5/21 صدر قرار رقم 252 الذي ينص على : دعوة إسرائيل الى الغاء جميع اجراءاتها لتغيير وضع القدس . ويؤكد على القرارين (2253)(2254) وعبر عن عدم قبوله لمبدأ الاستيلاء على الأرض بالقوة والتاكيد على ان جميع الاجراءات الاسرائيلية باطلة ولا يمكن لها ان تغير من وضع المدينة (status) تم التاكيد على ذلك بقرارات مجلس الامن رقم : 267 بتاريخ 1969/7/3 271 بتاريخ 1969/9/15 289 بتاريخ 1971/9/25
مصادرة الاراضي والاستيطان	قرارات مجلس الامن رقم : 446 بتاريخ 1979/3/22 465 بتاريخ 1980/3/1 اعتبرت اقامة المستوطنات ليس لها مستند قانوني وان اسكان المهاجرين خرقا لاتفاقية جنيف وطالبت وقف الاستيطان وتفكيك المستوطنات
في عام 1980سن الكنيست قانون اساسي : القدس عاصمة اسرائيل الكاملة الموحدة وبانها ستصبح مقرا لرئيس الدولة والكنيست والحكومة ومحكمة العدل العليا	قراري مجلس الامن رقم 476 الصادر بتاريخ 1980/6/30 و قرار 478 الصادر في1980/8/29 اعتبرت هذا الاجراء وغيرها من الاجراءات التشريعية والادارية الاسرائيلية (القوة المحتلة) ملغاة وباطلة ويجب الغاؤها وتدعو الى عدم الاعتراف بها ودعا الدول التي لها بعثات الى سحب بعثاتها الدبلوماسية من القدس الشرقية واستجابت 13 دولة.

المعلومات التي في الجدول مأخوذة من :
الجهاز المركزي للاحصاء ، 2003 .

ملحق رقم (7)
الوضع القانوني لسكان القدس الشرقية

الوضع القانوني لسكان القدس الشرقية بعد عام 1967 م

بما ان اسرائيل قامت باحتلال الاراضي العربية عام 1967 فهى بالتالي ملزمة في كل ما يتعلق بوجودها وتصرفها فيها باحكام القانون الدولي بشكل عام واحكام الاحتلال الحربي بشكل خاص ، الا ان اسرائيل اختارت تجاهل ذلك واتخذت قرارا من طرف واحد بضم القدس العربية اليها بعد ايام

قليلة من احتلالها وقد تحاشت في البداية استخدام لفظة " الضم " أو "السيادة الاسرائيلية" واعتمدت الفاظ مثل " بسط القانون والادارة " تجنبا لاثارة حفيظة المجتمع الدولي (أيوب ، 2001) .

واتخذت بتاريخ 25\6\1967 قرارها القاضي بسريان القانون الاسرائيلي على القدس العربية المحتلة ومن اجل تغطية هذا القرار السياسي قانونيا اقر البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) بتاريخ 27\6\1967 تعديلا لقانون انظمة السلطة والقضاء لسنة 1948 واضافة المادة 11ب وهذا نصها : يسري قانون الدولة وقضاؤها وادارتها على كل مساحة من اراض اسرائيل حددتها الحكومة في مرسوم (2) واستنادا الى التعديل المذكور اصبحت القدس الشرقية والتي كانت تحت ادارة البلدية العربية تخضع اضافة الى مناطق اخرى ضمن حدود القدس لقضاء الدولة وادارتها (حلبي ، 1990)

وقد قامت على الفور بالعديد من الاجراءات التي طالت السكان الفلسطينيين بدءا من تغيير القوانين،الغاء سريان القوانين الاردنية ، الغاء المحاكم الاردنية والحاقها بالمحاكم الاسرائيلية ، الغاء النظام المالي الاردني ،الغاء البنوك العربية ، فرض الضرائب , فرض مناهج التعليم الاسرائيلية ،وضع مخطط هيكلي للمدينة بشقيها الغربي والشرقي ، تسجيل الشركات والجمعيات التعاونية بصفتها شركات اسرائيلية ، فرض تراخيص للمهن بموجب القانون الاسرائيلي فرض تراخيص البناء ، احصاء السكان من قبل وزارة الداخلية في 1967/6/26 والذي تم بموجبه منح الهوية الاسرائيلية لهم ناهيك من مصادرة الاراضي وتدمير حارة المغاربة في 11\6\1967 وتهجير سكانه واخلاء حارة الشرف بهدف اقامة ساحة المبكى (حلبي ، 1990) . لم تكن الحكومة الاسرائيلية والبرلمان الاسرائيلي السلطتين الوحيديتين اللتين لعبتا دورهما في مسالة ضم القدس الشرقية لاسرائيل وانما ايضا المحكمة العليا والتي ابدت موافقتها واعتبارها القدس جزء لا يتجزء من اسرائيل (حلبي ، 1990)

وهذه الاجراءات تدلل على حجم الانتهاكات الجسيمة الناجمة عن ممارسات سلطات الاحتلال ومدى تعارضها مع احكام ومبادئ القانون الدولي الانساني وخصوصا اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب لسنة1949 ومن هذه الاجراءات سابقا قيام قوات الاحتلال بافراغ المناطق العربية المحتلة من سكانها الاصليين وخاصة سكان القدس بواسطة النقل الجبري الجماعي والفردي لهؤلاء الاشخاص المحميين ونفيهم من الاراضي المحتلة الى دول اخرى، بصورة تتناقض واحكام المادة 49 من الاتفاقية (أيوب ، 2001) حيث قامت بنقلهم في السيارات والشاحنات الاسرائيلية (أبو السعود ، 2001) .

وقد كانت الخطوة الحاسمة التي قامت اسرائيل باتخاذها لازالة ادنى شك في قصدها وراء سريان قانونها وادارتها وقضائها على القدس العربية المحتلة هي سن قانون اساسي عام 1980 والذي ينص على ان القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل (حلبي ،1990) .

ان سريان القضاء والسلطة والادارة الاسرائيلية على القدس العربية معناه من وجهة النظر الاسرائيلية ان جميع القوانين الاسرائيلية سارية المفعول على هذه المنطقة وعلى سكانها بما في ذلك موضوع الاقامة والمواطنة في اسرائيل وعند مطالعة هذه القوانين نجد بان سكان القدس الشرقية هم في وضع المقيمين في اسرائيل وليسوا مواطنين حيث غالبا ما يحدث خلط بين مصطلحين يحددان علاقة دولة اسرائيل بابناء الشعب الفلسطيني في القدس وهما باللغة العبرية (توشاف) وتعني مقيم او ساكن و(ازراح) وتعني مواطن (بتسيلم وهموكيد، 1999) وهناك العديد من القوانين ذات العلاقة التي قامت اسرائيل بسنها والاستناد اليها في معاملتها لفلسطيني القدس الشرقية والتي لا بد من توضيح أهمها:

قانون الجنسية أو المواطنة الصادر في عام 1952:

والذي يحدد شروط الحصول على الجنسية والمواطنة الاسرائيلية وتتلخص في ان يكون الشخص مقيما في اسرائيل قبل بداية سريان هذا القانون، وان لا يكون مواطنا في احدى الدول العربية بما فيها الاردن، اما من ولد بعد قيام الدولة فيجب ان يكون ابنا لشخص كان مقيما في اسرائيل يوم سريان هذا القانون ومسجلا في سجل السكان (كتاب القوانين لسنة 1952)هذه الشروط تحول دون حصول السكان العرب في القدس المحتلة على الجنسية (المواطنة) الاسرائيلية لمجرد اقامتهم في اسرائيل وذلك ببساطة لان اقامتهم في اسرائيل ابتدأت بعد ضم القدس العربية في 1967/6/28 . كما ان الولادة في اسرائيل لا تؤدي للحصول على الجنسية الا اذا كان احد الوالدين مواطنا اسرائيليا ويحمل الجنسية الاسرائيلية .

ان من ولد في اسرائيل بعد قيامها ولم تكن له في يوم من الايام جنسية اخرى يصبح اسرائيليا اذا طلب ذلك في فترة بلوغه الثامنة عشرة وسن الحادية والعشرين على ان يكون مقيما في اسرائيل خلال 5 سنوات متواصلة عند تقديم الطلب. ويقوم وزير الداخلية بمنحه الجنسية الاسرائيلية اذا ارتأى ذلك بشرط ان يتعهد مقدم الطلب بانه سيكون مواطنا مخلصا لدولة اسرائيل (حلبي، 1990) .

قانون الدخول الى اسرائيل عام 1952م:

والذي ينص على:

1. " من ليس مواطنا اسرائيليا يكون دخوله الى اسرائيل بموجب تأشيرة قادم جديد او بموجب تأشيرة حسب هذا القانون.
2. من ليس مواطنا اسرائيليا ولا يحمل تأشيرة قادم جديد او شهادة قادم جديد يكون مكوثه في اسرائيل بموجب تصريح اقامة حسب هذا القانون.
3. تمنح الصلاحية لوزير الداخلية باصدار تأشيرات دخول وتصاريح اقامة لفترة محددة وكذلك تأشيرات تصاريح لاقامة دائمة " (كتاب القوانين لسنة 1952).

وبالرغم من ان سن قانون الدخول الى اسرائيل عام 1952 جرى قبل ضم القدس الى اسرائيل وحيث ان سكان القدس الشرقية لم يدخلوا الى اسرائيل ويقيموا فيها بمحض ارادتهم الا انهم يعتبرون بموجب قانون الدخول الاسرائيلي مقيمين دائمين في اسرائيل وبموجبه فان مكوث سكان القدس الشرقية الذين لم يتجنسوا في اسرائيل يكون بموجب تصريح اقامة دائمة ويسري عليهم قانون الدخول الاسرائيلي وفي عام 1974 حدد نظام الدخول الى اسرائيل الشروط التي ينتهي فيها مفعول تصريح الاقامة الدائمة في اسرائيل اذا غادر حامل التصريح الاسرائيلي وسكن في دولة اخرى او حصل على تصريح إقامة دائمة أو جنسية من دولة اخرى وبموجب هذا النظام الاخير فان انتقال المقدسي للسكن ليس فقط في دولة اخرى بل في الضفة الغربية او قطاع غزة يفقده تصريح الاقامة الدائمة كونها تعتبر مناطق خارج البلاد (أي اسرائيل) وبموجبه يحق لوزير الداخلية طرد اي مقدسي يخالف شروط الاقامة (حلبي ، 1990)

ان اعتبار سكان القدس الشرقية مقيمين وليسوا مواطنين ترتب عليها الكثير من التمييز بينهم وبين سكان المدينة اليهود في كثير من المجالات وهذه الخطوة ان هدفت لشيء فانما تهدف الى تفريغ المدينة من سكانها الأصليين، هذه السياسة جاءت بعكس السياسة التي اتبعتها اسرائيل في ضم كامل اراضي مدينة القدس وعدم التخلي عن اي جزء منها، اي انها تريد ارضا بدون سكان وفيما يلي مقارنة بسيطة لبعض الامور التي ترتبت على اعتبار سكان شرقي القدس مقيمين وليسوا مواطنين :

الرقم	حقوق وواجبات	مواطن	مقيم
.1	حق الاقتراع والترشيح في الكنيست	يحق له الاقتراع وترشيح نفسه	لا يحق له الاقتراع او الترشيح
.2	حق الاقتراع والترشيح في البلديات	يحق له الاقتراع والترشيح	يحق له الاقتراع والترشيح
.3	الحق في الحصول على	يحق له الحصول على جواز	يحق له الحصول على جواز

	جواز سفر اسرائيلي	سفر	عبور
.4	فقدان الجنسية	لا يفقد الجنسية لو استقر ببلد اخر	بقائه خارج القدس لمدة طويلة يفقده حق الاقامة الدائمة في القدس
.5	حق العودة للعيش في إسرائيل	يستطيع العودة متى شاء دون اي تصريح	يحتاج لتصريح دخول بموجب قانون الدخول حتى لو كان ولد وعاش في القدس العربية طوال حياته
.6	الخدمات البلدية	تقديم جميع الخدمات لهم	نقص في الخدمات البلدية واضح وفي جميع المجالات
.7	العمل في سلك الدولة وشغل المناصب العليا	يحق له العمل في جميع المجالات وشغل منصب رئيس الحكومة، رئيس دولة، عضوكنيست، قاض.	يمكن العمل كموظف في الدولة فقط بعقد خاص وفقا لقوانين ، ولا يمكنه تقلد المناصب الاخرى .
.8	الضرائب	لا تمييز بينه وبين المقيم ولكنه دائما يحصل على اعفاءات	لا تمييز بينه وبين المواطن في قيمة الضرائب وانما تستعمل اساليب جبارة وصارمة مع العرب لجبايتها (حجز اثاث، مداهمة بيوت ومحلات تجارية)
.9	مخصصات التأمين الوطني	يحق له تلقيها بغض النظر عن مكان اقامته حتى لو قام بتغييرها اينما شاء	يحرم من المخصصات لمجرد الانتقال للسكن في خارج حدود بلدية القدس ويحتاج لاثباتات ووثائق كثيرة لاثبات مكان اقامته
.10	الابعاد	لا يمكن ابعاده لاي سبب لانه مواطن	بالامكان ابعاده اذا مكث بشكل مخالف لقوانين الدخول
.11	الترخيص والبناء	لا تمييز بين المواطن والمقيم من حيث الشروط	يطبق بالاضافة لقانون الترخيص والبناء اجراءات وقوانين وقرارات اخرى تعيق وتحول دون حصوله على الترخيص مثل مصادرة الاراضي تاخير المصادقة على رخص البناء وبرامج اسكان تتجاهل

			حاجات السكان العرب.

تم اخذ المعلومات التي في الجدول من كتاب حلبي، 1990

ناهيك عن سياسة الطرد الهادئ والتي تقوم على مبدأ الغاء حق السكان الفلسطينيين في الاقامة الدائمة بالقدس الشرقية وتستخدم السلطات الاسرائيلية هيئة الضمان الاجتماعي في القدس لتنفيذ سياستها حيث تقوم بحرمان الفلسطيني المقدسي من المعاش والاعانات الاجتماعية والتأمين الصحي (بتسيلم وهموكيد ، 1999)

هذا بالاضافة الى سياسة فرض الضرائب على سكان القدس الشرقية ومن ضمنها ضريبة الارنونا هو امر مخالف للقانون الدولي وفي حين يساهم سكان القدس الشرقية العرب بـ 26% من ميزانية البلدية الا انهم لا يحصلون الا على 5% فقط من خدماتها، هذا في الوقت الذي يعفى منه المستوطنون من ضريبة الارنونا لاول خمس سنوات وبعدها يقوموا بالدفع بنسب منخفضة مقارنة بالسكان العرب.

ان قرار ضم القدس هو قرار غير شرعي ويتنافى مع احكام القانون الدولي ومرفوض من قبل المجتمع الدولي وعليه فان وجود اسرائيل في القدس العربية هو وجود محتل في ارض محتلة ويجري عليه احترام ما تنص عليه المعاهدات الدولية وخصوصا معاهدة جنيف الرابعة لحماية المدنيين في زمن الحرب لسنة 1949 واتفاقية لاهاي عام 1907 (حلبي ، 1990) والتي بناء عليها فان سكان القدس هم سكان مدنيين واسرائيل ملزمة باحترام وضمان حقوقهم وعدم فرض حدود وقيود عليهم وعلى ممتلكاتهم وحرياتهم الا ضمن ما يسمح به القانون الدولي .

وبالرغم من استنكار وشجب غالبية دول العالم لعملية الضم فان اسرائيل التي قامت في البداية بتفسير الضم على لسان وزير خارجيتها ابا ايبان في خطابه امام الجمعية العمومية يوم 1967/6/29 على انه عمل بريء ليس له صبغة سياسية الا انها سرعان ما اعلنت موقفها الحقيقي ضاربة بعرض الحائط هذا الشجب والاستنكار عندما اعلنت بان مسالة ضم القدس العربية غير خاضعة للمفاوضات وان قرارها لا رجوع فيه الامر الذي اكده البرلمان الاسرائيلي في قراره الصادر يوم 1990/1/9 والذي اكدت فيه على ان القدس الكاملة عاصمة اسرائيل (حلبي ، 1990)

اما الموقف الدولي فاكد على ان القدس الشرقية هو جزء من الاقاليم العربية التي خضعت للاحتلال الاسرائيلي عام 1967 وبناء عليه فان اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب تطبق عليه وقد تمت الاشارة المتكررة منذ عام 1970 من جانب اللجنة الدولية للصليب الاحمر ومجلس الامن للعديد من المخالفات التي تخالف احكام الاتفاقية ومن هذه المخالفات كما وردت: قيام سلطات الاحتلال بالاستيلاء على الاراضي ونزع ملكيتها بهدف اقامة

مستوطنات، ترحيل المدنيين، محاولة اسرائيل المساس بوضع القدس، تدمير المنازل وخاصة منازل فلسطيني القدس بدعوى عدم الحصول على تراخيص من البلدية (أبو السعود، 2001).

وقد عبر قرار مجلس الامن رقم 465 عام 1980 عن الهجرة الاستعمارية لفلسطين والقدس بانها تشكل انتهاكا وخرقا فاضحا لاتفاقية جنيف كونها تهدف لتغيير المعالم المادية والتركيب السكاني والهيكل المؤسسي في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وقد نصت المادة على امرين متساويين قانونيين وهما:

1. عدم نقل السكان الاصليين اصحاب الارض
2. عدم نقل كل او بعض سكانها المدنيين الى الاراضي التي تحتلها

وكما نرى فان اسرائيل ترتكب الجريمتين في ان واحد (أبو السعود، 2001)

ملحق رقم (8)
اختبار الفرضيات

1-لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) في تطور أداء المؤسسة (التطور الأفقي و الرأسي ، تقليص الخدمات، تقييم الأداء الإجمالي) تعزى إلى المراحل السياسية.

تم اختبار الفرضية لكل مرحلة سياسية حسب تأثر المؤسسات ، واستخدام اختبار ت (**t-test**) ونتائج الاختبار كما في الجداول

جدول(1-1)

نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات، تقييم الأداء الإجمالي)تعزى إلى المرحلة السياسية 67-82

	82-67 ن=6		المراحل الأخرى ن=51		قيمة **t**	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		

التطور الأفقي والرأسي	3.33	0.82	2.88	1.45	0.75	0.46
تقليص الخدمات	1.83	1.47	0.22	0.42	2.67	0.04
إجمالي تطوير الأداء	1.50	1.38	2.66	1.48	1.86-	0.07

مستوى الدلالة لتقليص الخدمات أقل من 0.05 ويعني ذلك رفض الفرضية الصفرية وقبول أن هناك فروق في تقليص الخدمات في المرحلة السياسية 67-82 بالمقارنة مع بقية المراحل ، ومستوى الدلالة للتطور الأفقي والرأسي وتقييم الاداء الإجمالي أعلى من 0.05 ويعني ذلك أنه لا يوجد فروق في التطور الأفقي والرأسي وتقييم الأداء الإجمالي في المرحلة السياسية 67-82 بالمقارنة مع بقية المراحل.

جدول(1-2)

نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات، تقييم الأداء الإجمالي) تعزى إلى المرحلة السياسية 82-87

	87-82 ن=5		المراحل الأخرى ن=51		قيمة **t**	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
التطور الأفقي والرأسي)	1.6	1.67	3.06	1.32	2.31-	0.03
تقليص الخدمات	0.4	0.55	0.39	0.80	0.021	0.98
تقييم الأداء الإجمالي	1.20	1.30	2.67	1.47	2.15-	0.04

مستوى الدلالة للتطور الأفقي والرأسي أقل من 0.05 ويعني ذلك رفض الفرضية الصفرية وقبول أن هناك فروق في التطور الأفقي في المرحلة السياسية 82-87 حيث أن هذه المرحلة أقل تطور بالمقارنة مع بقية المراحل. ، ومستوى الدلالة لتقليص الخدمات أعلى من 0.05 ويعني ذلك أنه لا يوجد فروق في تقليص الخدمات في المرحلة السياسية 67-82 بالمقارنة مع بقية المراحل.

جدول(1-3)

	93-87 ن=12		المراحل الأخرى ن=44		قيمة **t**	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
	2.58	1.31	3.02	1.42	-0.96	0.34
تقليص الخدمات	0.42	0.90	0.39	0.75	0.12	0.91
تقييم الأداء الإجمالي	2.17	1.03	2.64	1.67	-0.96	0.34

مستوى الدلالة للتطور الأفقي والرأسي أعلى من 0.05 ويعني ذلك قبول الفرضية الصفرية ويعني ذلك أنه لا يوجد فروق في كل من التطور والتقليص وتقييم الأداء الإجمالي في المرحلة 67-93 بالمقارنة مع بقية المراحل السياسية.

جدول(1-4)

نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات، تقييم الأداء الإجمالي) تعزى إلى المرحلة السياسية 93-2000

	93-2000 ن=12		المراحل الأخرى ن=44		قيمة t	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
التطور الأفقي والرأسي	3.55	1.57	2.78	1.33	1.66	0.10
تقليص الخدمات	0.55	0.93	0.36	0.74	0.72	0.47
تقييم الأداء الإجمالي	3.00	1.48	2.42	1.50	1.15	0.26

مستوى الدلالة للتطور الأفقي والرأسي أعلى من 0.05 ويعني ذلك قبول الفرضية الصفرية ويعني ذلك أنه لا يوجد فروق في كل من التطور والتقليص وتقييم الأداء الإجمالي في المرحلة 93-2000 بالمقارنة مع بقية المراحل السياسية.

جدول(1-5)

نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات، تقييم الأداء الإجمالي) تعزى إلى المرحلة السياسية 2000-2004

	2004-2000 ن=34		المراحل الأخرى ن=22		قيمة t	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
التطور الأفقي والرأسي	3.03	1.19	2.77	1.69	0.62	0.54
تقليص الخدمات	0.18	0.39	0.73	1.08	-2.73	0.01
تقييم الأداء الإجمالي	2.85	1.23	2.05	1.76	1.88	0.07

مستوى الدلالة لتقليص الخدمات أقل من 0.05 ويعني ذلك رفض الفرضية الصفرية وقبول أن هناك فروق في تقليص الخدمات في المرحلة السياسية 2000-2004 بالمقارنة مع بقية المراحل ، ومستوى الدلالة للتطور الأفقي والرأسي وتقييم الاداء الإجمالي أعلى من 0.05 ويعني ذلك أنه لا يوجد فروق في التطور الأفقي والرأسي وتقييم الأداء الإجمالي في المرحلة السياسية 2000-2004 بالمقارنة مع بقية المراحل.

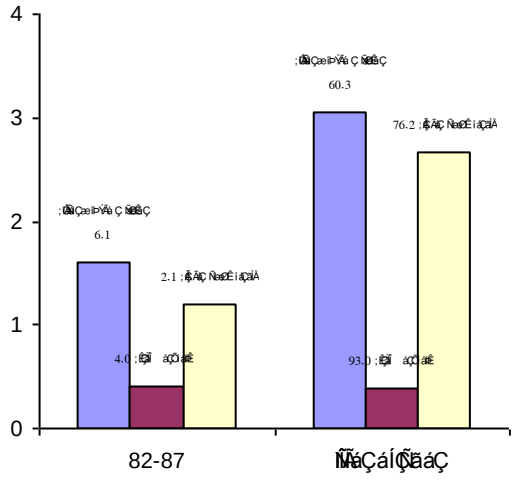
4
3
2
1
0
6.1
2.1
4.0
60.3
76.2
93.0
82-87

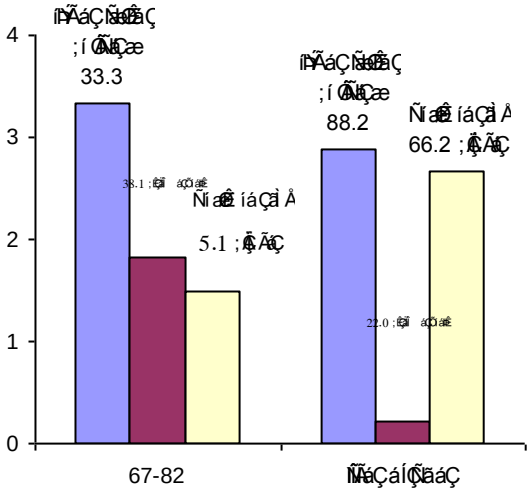
4
3
2
1
0
33.3
38.1
5.1
88.2
66.2
22.0
67-82

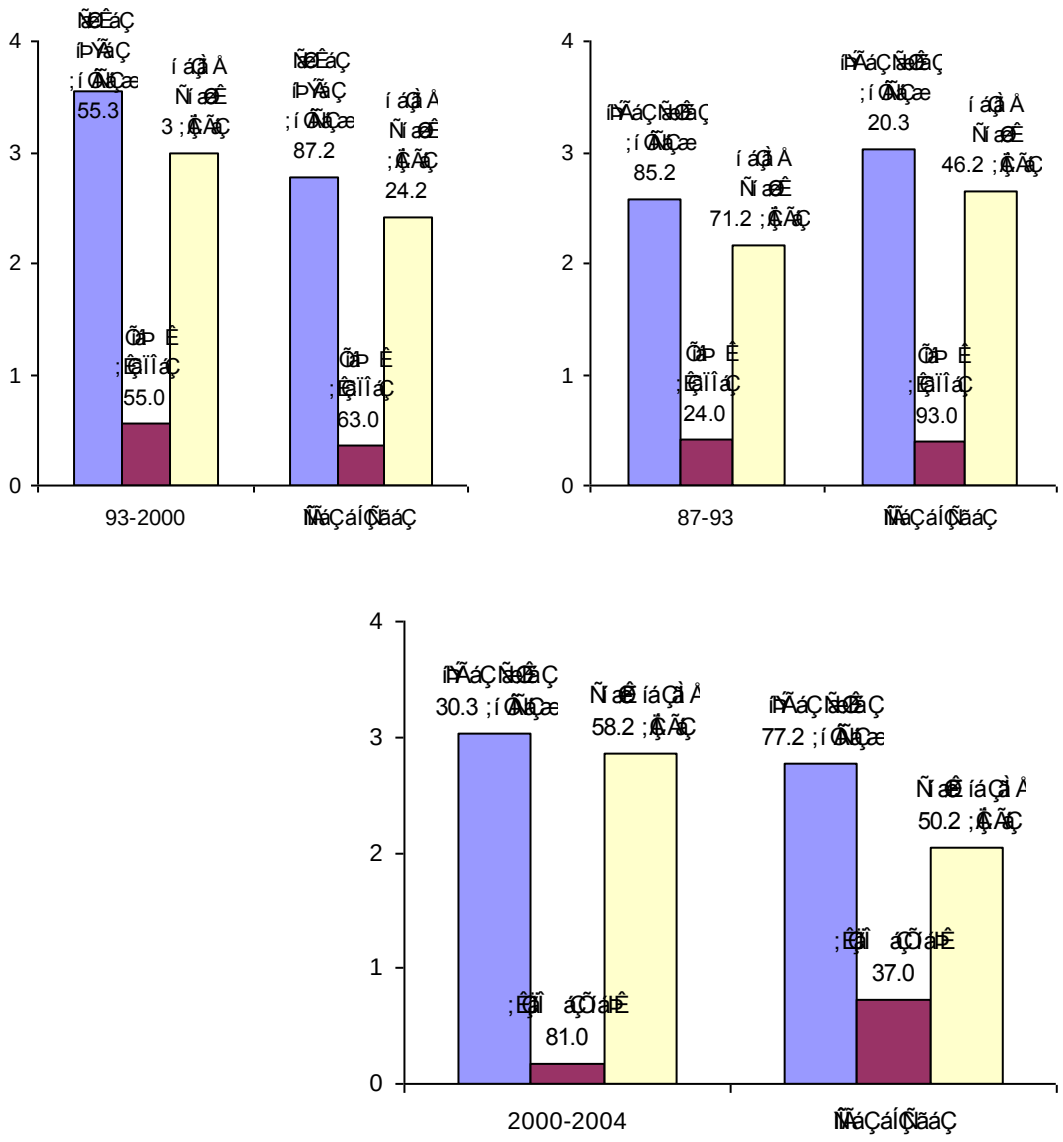

2- لا **يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) في تطور أداء المؤسسة (التطور الأفقي , الرأسي ، تقليص الخدمات) تعزى إلى توفر مصدر تمويل ثابت.**

تم استخدام اختبار ت (**t-test**) لمجموعتين من المؤسسات (يتوفر لها تمويل ثابت ،لا يتوفر لها تمويل ثابت) ونتائج الاختبار كما في جدول(2).

جدول(2)

نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات) تعزى إلى توفر تمويل ثابت.

	يتوفر تمويل ثابت ن=23		لا يتوفر تمويل ثابت ن=18		قيمة t	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
التطور الأفقي والرأسي)	3.00	1.28	2.86	1.51	0.37	0.71
تقليص الخدمات	0.36	0.73	0.41	0.82	-0.27	0.79
تقييم الأداء الإجمالي	2.64	1.54	2.45	1.45	0.49	0.63

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 ويعني ذلك قبول الفرضية وأنه لا يوجد فروق في تطوير أداء المؤسسات تعزى إلى توفير تمويل ثابت.

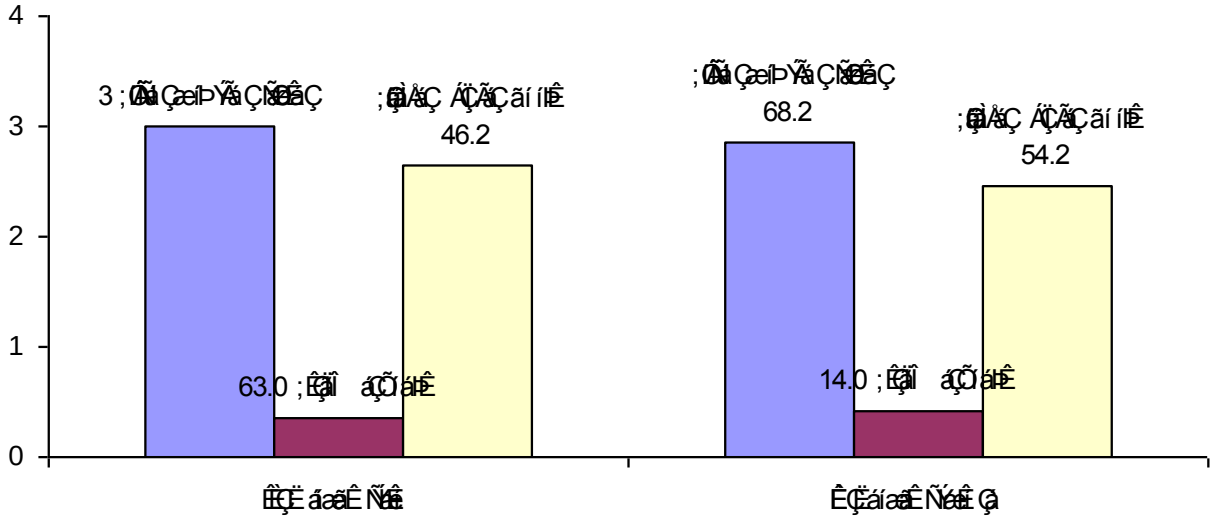

3-لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) في تطوير أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات) تعزى إلى توفر مصدر تمويل ثابت.

تم استخدام اختبار ت (**t-test**) لكل مصدر تمويل مجموعتين من المؤسسات (يتوفر لها تمويل من المصدر ،لا يتوفر لها تمويل من المصدر)ونتائج الاختبار كما في الجداول(3-1).

جدول(3-1)

نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات) تعزى إلى تلقي رسوم مقابل الخدمات.

	تتلقى رسوم مقابل الخدمات ن=21		لا تتلقى رسوم مقابل الخدمات ن=7		قيمة **t**	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
التطور الأفقي والرأسي	3.05	1.20	2.86	1.57	0.34	0.74
تقليص الخدمات	0.38	0.74	0.29	0.76	0.29	0.77
تقييم الأداء الإجمالي	2.67	1.53	2.57	1.72	0.14	0.89

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 ويعني ذلك قبول الفرضية وأنه لا يوجد فروق في تطوير أداء المؤسسات تعزى إلى تلقي رسوم مقابل الخدمات.

جدول(3-2)

نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات) تعزى إلى تمويل أجنبي.

	تمويل أحنبي ن=14		دون تمويل أحنبي ن=13		قيمة **t**	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
التطور الأفقي والرأسي)	3.07	1.27	3.00	1.35	0.14	0.89
تقليص الخدمات	0.36	0.84	0.38	0.65	-0.09	0.93
تقييم الأداء الإجمالي	2.71	1.54	2.62	1.66	0.16	0.87

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 ويعني ذلك قبول الفرضية وأنه لا يوجد فروق في تطوير أداء المؤسسات تعزى إلى تمويل أحنبي.

جدول(3-3)

نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات) تعزى إلى تمويل عربي وإسلامي.

	تمويل عربي وإسلامي ن=7		دون تمويل عربي وإسلامي ن=20		قيمة t	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
التطور الأفقي والرأسي)	3.57	1.13	2.85	1.31	1.29	0.21
تقليص الخدمات	0.71	1.11	0.25	0.55	1.46	0.16
تقييم الأداء الإجمالي	2.86	1.86	2.60	1.50	0.37	0.72

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 ويعني ذلك قبول الفرضية وأنه لا يوجد فروق في تطوير أداء المؤسسات تعزى إلى تمويل عربي وإسلامي.

جدول (3-4)

نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة (التطور الأفقي ، التطور الرأسي ، تقليص الخدمات) تعزى إلى تمويل القيادة الفلسطينية الرسمية.

	تمويل القيادة الفلسطينية الرسمية ن=3		دون تمويل القيادة الفلسطينية الرسمية ن=24		قيمة F	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
التطور الأفقي والرأسي)	4.00	1.00	2.92	1.28	1.40	0.17
تقليص الخدمات	1.00	1.00	0.29	0.69	1.61	0.12
تقييم الأداء الإجمالي	3.00	2.00	2.63	1.56	0.38	0.70

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 ويعني ذلك قبول الفرضية وأنه لا يوجد فروق في تطوير أداء المؤسسات تعزى إلى تمويل القيادة الفلسطينية الرسمية.

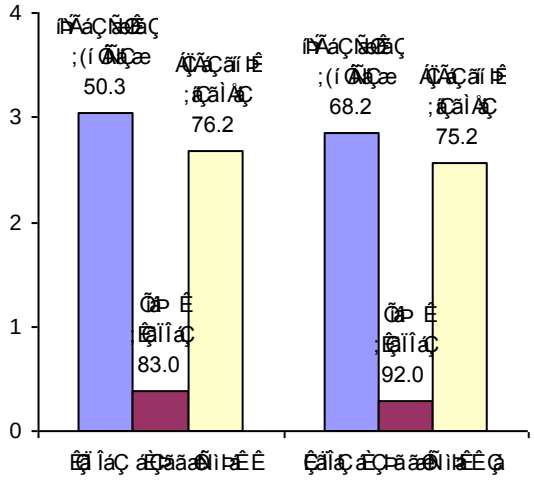

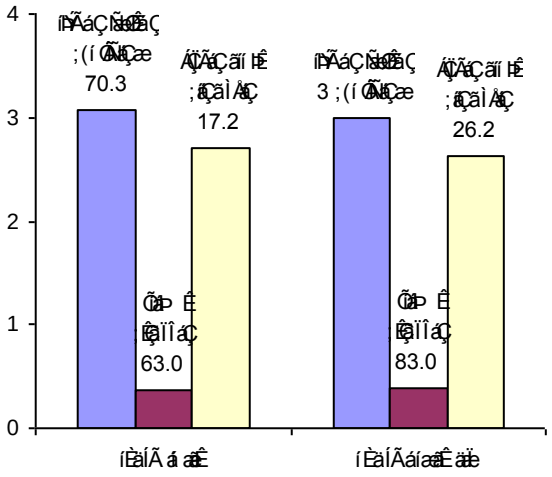

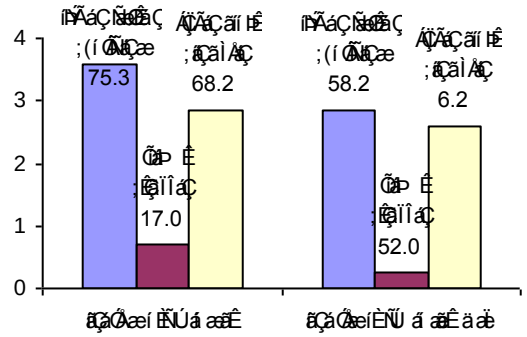

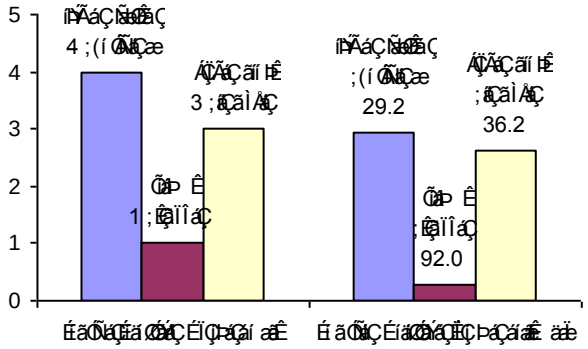

4- **لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) في مستوى التنسيق حسب شكل التنسيق.**

تم اختبار الفرضية باستخدام تحليل التباين الأحادي **Anova** لمجموعات المؤسسات حسب شكل التنسيق (التنسيق من نفس الاختصاص، التنسيق مع جميع المؤسسات، على مستوى نشاطات أو مواضيع محددة) ونتائج الاختبار كما في جدول(4).

جدول(4)

نتائج اختبار الفروق في مستوى التنسيق حسب شكل التنسيق

شكل التنسيق	التنسيق من نفس الاختصاص		التنسيق مع جميع المؤسسات		على مستوى نشاطات أو مواضيع محددة		قيمة F	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي ن=9	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي ن=12	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي ن=29	الانحراف المعياري		
مستوى التنسيق بين المؤسسات	2.44	1.24	3.17	1.03	2.03	0.78	6.29	0.00

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أقل من 0.05 ويعني ذلك ترفض الفرضية وأنه يوجد فروق في مستوى التنسيق حسب شكل التنسيق، حيث مستوى التنسيق أقل ما يمكن على مستوى نشاطات أو مواضيع محددة.

وتم عمل مقارنات بعدية باستخدام اختبار Scheffe بحيث تم عمل المقارنة لكل شكلي تنسيق على حده، وقد كانت نتائج الاختبار كما في الجدول التالي:

شكل التنسيق 1	شكل التنسيق 2	مستوى دلالة
التنسيق الكامل ما بين المؤسسات من نفس الاختصاص	التنسيق مع جميع المؤسسات حتى مع غيرذوي الاختصاص	0.22
التنسيق الكامل ما بين المؤسسات من نفس الاختصاص	على مستوى نشاطات أو مواضيع محددة	0.52
التنسيق مع جميع المؤسسات حتى مع غيرذوي الاختصاص	على مستوى نشاطات أو مواضيع محددة	0.00

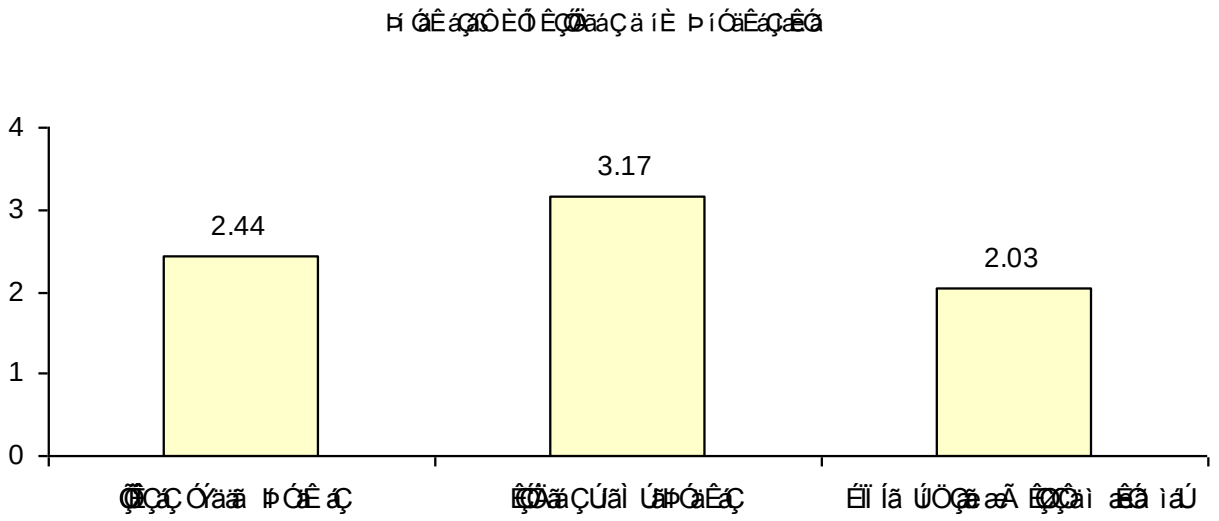

5- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) في مستوى التنسيق تعزى إلى هدف التنسيق.

تم اختبار الفرضية باستخدام تحليل التباين الأحادي **Anova** لمجموعات المؤسسات حسب هدف التنسيق (التكامل في تقديم الخدمات من حيث التخصصات والمجالات، تحسين نوعية الخدمات، مواجهة تهويد المدينة إعلاميا، تنسيق تشكيل مرجعية عليا).

ونتائج الاختبار كما في جدول(5).

جدول(5)

نتائج اختبار الفروق في مستوى التنسيق تعزى إلى هدف التنسيق.

هدف التنسيق	التكامل في تقديم الخدمات		تحسين نوعية الخدمات		مواجهة تهويد المدينة إعلاميا		تنسيق تشكيل مرجعية عليا		قيمة F	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي ن=**11**	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي ن=17	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي ن=10	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي ن=6	الانحراف المعياري		
مستوى التنسيق بين المؤسسات	3.09	1.04	2.29	1.05	2.30	1.00	2.33	0.89	2.31	0.07

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 ويعني ذلك قبول الفرضية وأنه لا يوجد فروق في مستوى التنسيق حسب هدف التنسيق.

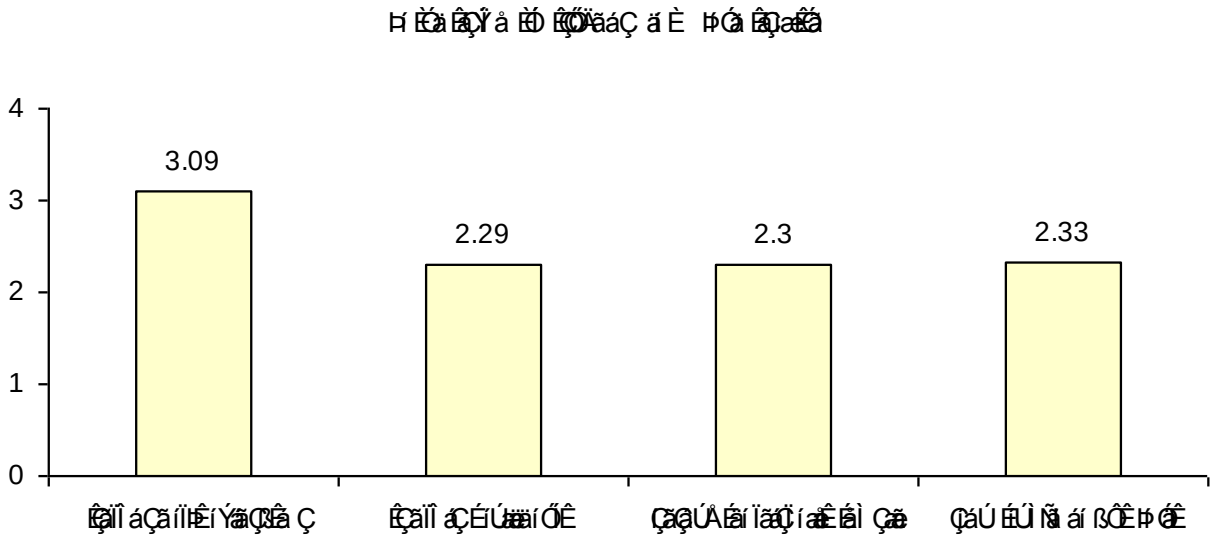

6-لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) في درجة علاقة المؤسسات بشبكة المنظمات الأهلية تعزى إلى مجال العلاقة.

تم استخدام اختبار ت (**t-test**) لكل مجال علاقة مجموعتين من المؤسسات(يوجد مجال العلاقة ، لا يوجد مجال العلاقة)ونتائج الاختبار كما في الجداول.

جدول(6-1)

نتائج اختبار الفروق في درجة علاقة المؤسسات بشبكة المنظمات الأهلية تعزى إلى مجال تطوير الجانب الإداري

	يوجد مجال تطوير الجانب الإداري		لا يوجد مجال تطوير الجانب الإداري		قيمة t	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي ن=7	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي ن=48	الانحراف المعياري		
درجة العلاقة	2.57	0.53	2.42	0.79	0.50	0.621

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 ويعني ذلك قبول الفرضية وأنه لا يوجد فروق في مستوى العلاقة تعزى إلى تطوير الجانب الإداري.

جدول(6-2)

نتائج اختبار الفروق في درجة علاقة المؤسسات بشبكة المنظمات الأهلية تعزى إلى مجال المشاركة في اجتماعات تحديد المواقف

	يوجد مجال المشاركة في اجتماعات تحديد المواقف		لا يوجد مجال المشاركة في اجتماعات تحديد المواقف		قيمة t	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي ن=20	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي ن=35	الانحراف المعياري		
درجة العلاقة	2.90	0.72	2.17	0.66	3.80	0.00

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أقل من 0.05 ويعني ذلك ترفض الفرضية وأنه يوجد فروق في مستوى العلاقة تعزى إلى المشاركة في اجتماعات تحديد المواقف.

جدول(6-3)

نتائج اختبار الفروق في درجة علاقة المؤسسات بشبكة المنظمات الأهلية تعزى إلى التنسيق في مجال الخدمات

	يوجد التنسيق في مجال الخدمات		لا يوجد التنسيق في مجال الخدمات		قيمة t	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي ن=10	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي ن=45	الانحراف المعياري		
درجة العلاقة	2.70	0.67	2.38	0.78	1.21	0.23

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 ويعني ذلك قبول الفرضية وأنه لا يوجد فروق في مستوى العلاقة تعزى إلى التنسيق في مجال الخدمات.

جدول(6-4)

نتائج اختبار الفروق في درجة علاقة المؤسسات بشبكة المنظمات الأهلية تعزى إلى طلب المساعدات

	يوجد مجال طلب المساعدات		لا يوجد مجال طلب المساعدات		قيمة **t**	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي ن=5	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي ن=50	الانحراف المعياري		
درجة العلاقة	2.44	0.55	2.40	0.79	0.11-	0.91

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 ويعني ذلك قبول الفرضية وأنه لا يوجد فروق في مستوى العلاقة تعزى إلى مجال طلب المساعدات.

6-لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) في درجة علاقة المؤسسات بشبكة المنظمات الأهلية تعزى إلى مجال العلاقة .

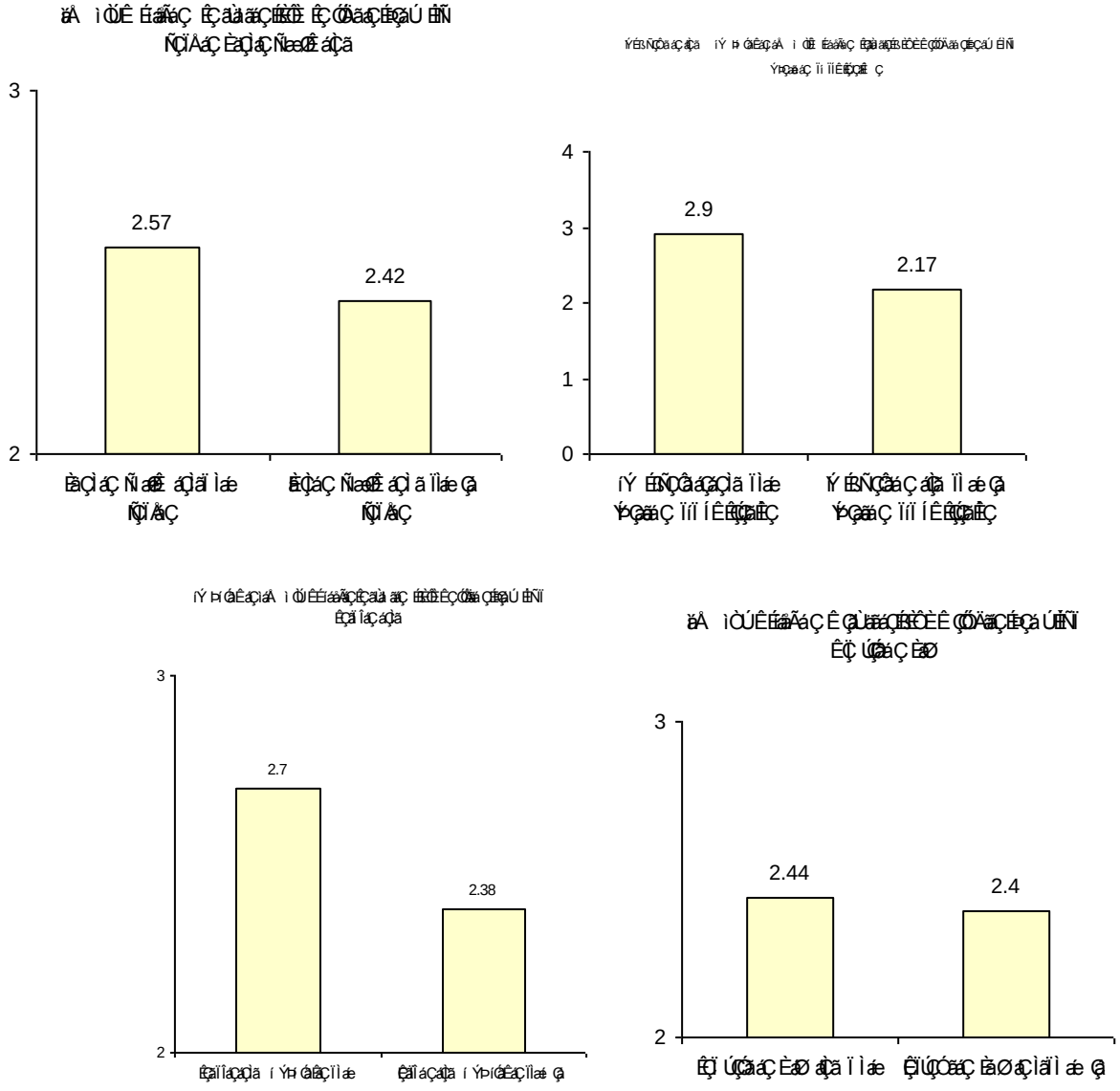

7-لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين تغير عدد المستفيدين ودوافع التوجه للمؤسسات.

تم اختبار الفرضية باستخدام توزيع كاي تربيع لكل خيارات دوافع التوجه لإجراء مقارنة لمجموعتين المؤسسات حسب إجاباتهم(نعم، لا) على الدافع.

ونتائج الاختبار كما في الجداول.

جدول(7-1)

اختبار كاي تربيع علاقة تغير عدد المستفيدين وقرب المؤسسات من مواقع سكنهم

تغير عدد المستفيدين	قربها من مواقع سكنهم				المجموع		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	نعم		لا					
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
تزايد	10	29.4	24	70.6	34	100.0	0.48	0.49
تذبذب أو ثبات أو تناقص	7	38.9	11	61.1	18	100.0		
المجموع	17	32.7	35	67.3	52	100.0		

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 ويعني ذلك قبول الفرضية وأنه لا يوجد علاقة بين تغير عدد المستفيدين و قرب المؤسسة من مواقع سكنهم.

جدول(7-2)

اختبار كاي تربيع علاقة تغير عدد المستفيدين ولا يوجد حواجز نفسية مثل اللغة والعادات والتقاليد

تغير عدد المستفيدين	لا يوجد حواجز نفسية مثل اللغة والعادات والتقاليد				المجموع		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	نعم		لا					
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
تزايد	11	32.4	23	67.6	34	100.0	2.63	0.11
تذبذب أو ثبات أو تناقص	10	55.6	8	44.4	18	100.0		
المجموع	21	40.4	31	59.6	52	100.0		

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 ويعني ذلك قبول الفرضية وأنه لا يوجد علاقة بين تغير عدد المستفيدين و لا يوجد حواجز نفسية مثل اللغة والعادات والتقاليد.

جدول(7-3)

اختبار كاي تربيع علاقة تغير عدد المستفيدين وثقتهم أن الخدمات أفضل من خدمات المؤسسات الإسرائيلية

تغير عدد المستفيدين	ثقتهم أن الخدمات أفضل من خدمات المؤسسات الإسرائيلية				المجموع		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	نعم		لا					
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
تزايد	14	41.2	20	58.8	34	100.0	0.91	0.34
تذبذب أو ثبات أو تناقص	5	27.8	13	72.2	18	100.0		
المجموع	19	36.5	33	63.5	52	100.0		

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 ويعني ذلك قبول الفرضية وأنه لا يوجد علاقة بين تغير عدد المستفيدين و ثقتهم أن الخدمات أفضل من خدمات المؤسسات الإسرائيلية.

جدول(7-4)

اختبار كاي تربيع علاقة تغير عدد المستفيدين ومقاطعة المؤسسات الإسرائيلية ودعم المؤسسات الوطنية

غير عدد المستفيدين	مقاطعة المؤسسات الإسرائيلية ودعم المؤسسات الوطنية				المجموع		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	نعم		لا					
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
تزايد	4	11.8	30	88.2	34	100.0	0.44	0.51
تذبذب أو ثبات أو تناقص	1	5.9	17	94.1	18	100.0		
المجموع	5	9.8	47	90.2	52	100.0		

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 ويعني ذلك قبول الفرضية وأنه لا يوجد علاقة بين تغير عدد المستفيدين ومقاطعة المؤسسات الإسرائيلية ودعم المؤسسات الوطنية.

جدول(7-5)

اختبار كاي تربيع علاقة تغير عدد المستفيدين وبرامج المؤسسات تلبي احتياجات السكان

تغير عدد المستفيدين	برامج المؤسسات تلبي احتياجات السكان				المجموع		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	نعم		لا					
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
تزايد	12	35.3	22	64.7	34	100.0	3.15	0.076
تذبذب أو ثبات أو تناقص	2	11.8	16	88.2	18	100.0		
المجموع	14	27.5	38	72.5	52	100.0		

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 ويعني ذلك قبول الفرضية وأنه لا يوجد علاقة بين تغير عدد المستفيدين وبرامج المؤسسات تلبي احتياجات السكان.

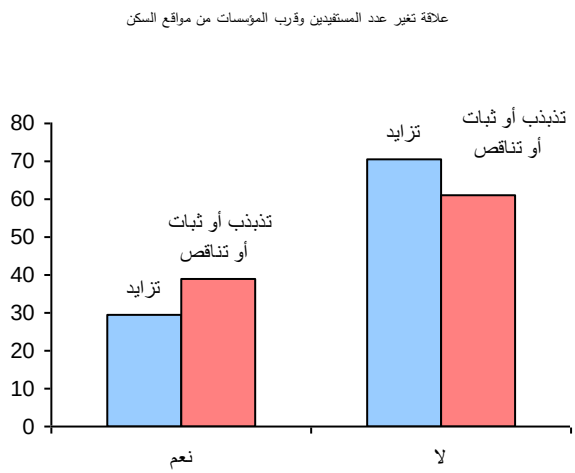

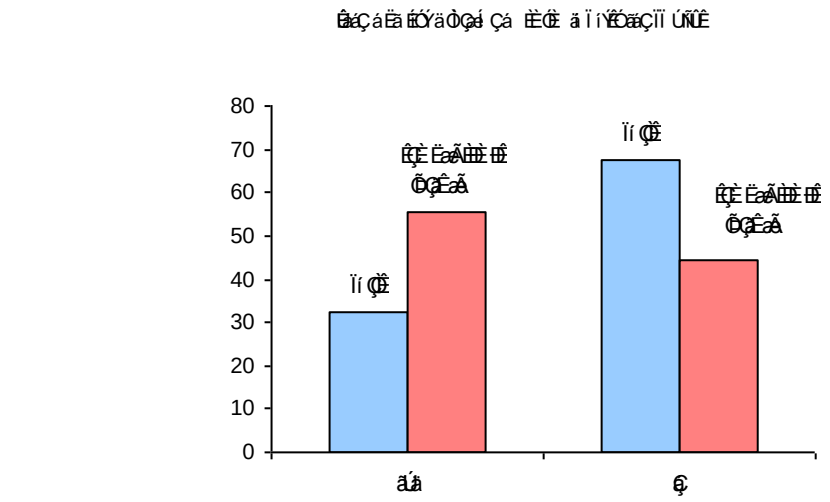

تغير عدد المستفيدين وبرامج المؤسسة تلبي احتياجات السكان

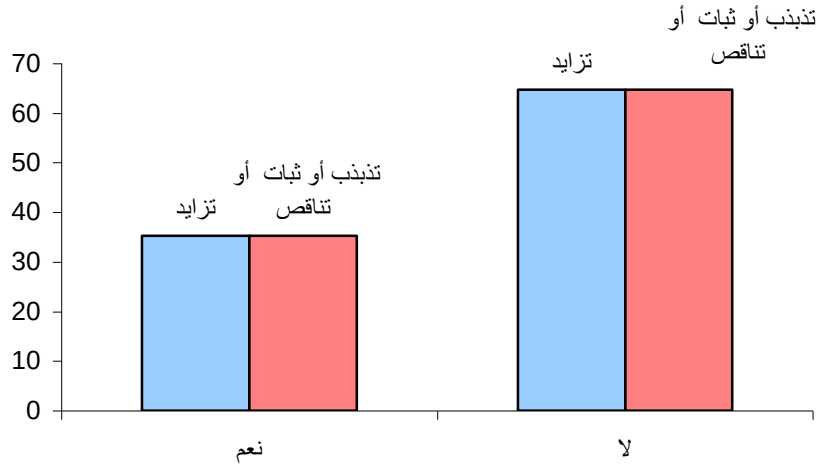

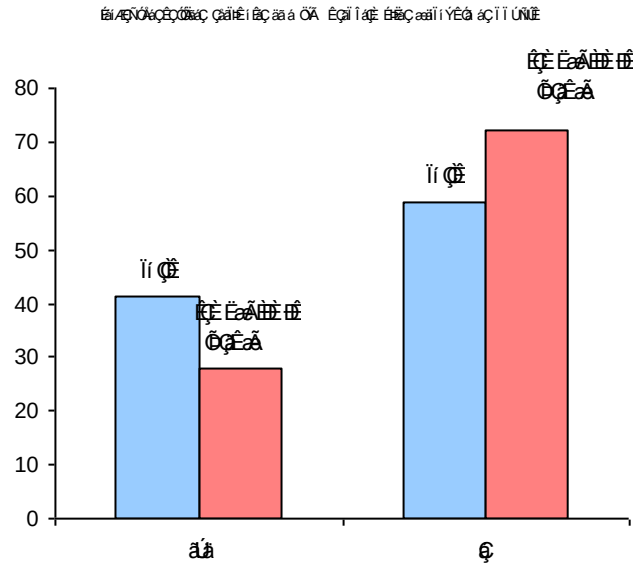

8-لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين تغير عدد المستفيدين وإحجام البعض عن التوجه للمؤسسات.

تم اختبار الفرضية باستخدام توزيع كاي تربيع لإجراء مقارنة لمجموعات المؤسسات حسب سبب إحجام البعض عن التوجه للمؤسسات.

ونتائج الاختبار كما في جدول(8).

جدول(8)

اختبار كاي تربيع علاقة تغير عدد المستفيدين وإحجام البعض التوجه للمؤسسات

أسباب إحجام البعض التوجه للمؤسسات	تغير عدد المستفيدين				المجموع		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	تزايد		تذبذب أو ثبات أو تناقص					
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
عدم معرفتهم عن خدمات المؤسسة	20	80.0	4	33.3	24	64.9	11.79	0.00
بسبب الإجراءات الإسرائيلية(فرض أنظمة وقوانين إجبارية عليهم لتلقي الخدمات من المؤسسات الإسرائيلية، عدم تمكنهم من الوصول للمؤسسة بسبب الحواجز، صعوبة عمل المؤسسات في القدس)	1	4.0	6	50.0	7	18.9		
ضعف مستوى الخدمات وعدم ثقتهم بالخدمات وارتفاع الأسعار التي تقدمها مقارنة بالمؤسسات الإسرائيلية	4	16.0	2	16.7	6	16.2		
المجموع	25	100.0	12	100.0	37	100.0		

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أقل من 0.05 ويعني ذلك ترفض الفرضية وأنه يوجد علاقة بين تغير عدد المستفيدين وأسباب إحجام البعض عن التوجه للمؤسسات، حيث يبين الجدول تزايد عدد المستفيدين على الرغم من الإجابة بعدم معرفتهم بخدمات المؤسسة، وتذبذب أو تناقص المستفيدين بسبب الإجراءات الإسرائيلية.

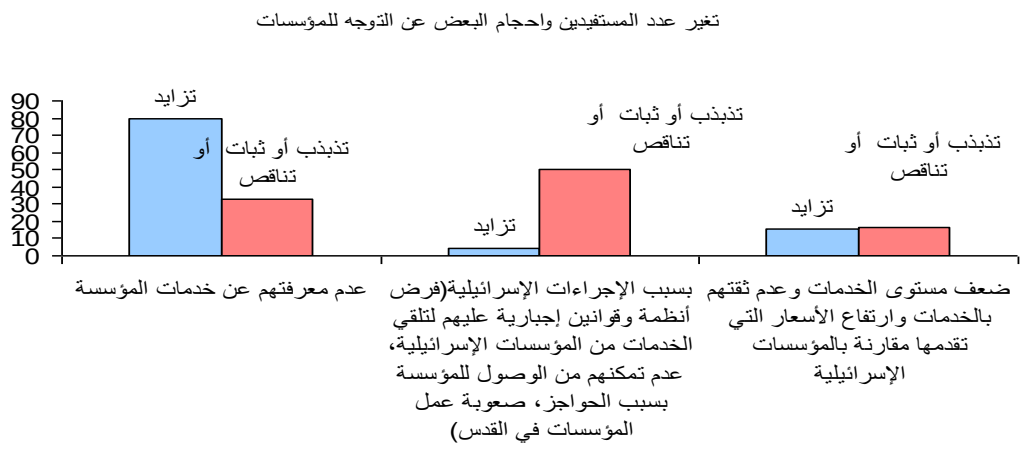

9-لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) في رضى المستفيدين عن الخدمات حسب تغير عدد المستفيدين.

تم استخدام اختبار ت (**t-test**) لمجموعتين من المؤسسات (تزايد، تذبذب أو ثبات أو تناقص) حسب تغير عدد المستفيدين.

ونتائج الاختبار كما في الجدول(9).

جدول(9)

نتائج اختبار الفروق في رضى المستفيدين عن الخدمات حسب حالة تغير عدد المستفيدين

قيمة **F**	تزايد ن=33		تذبذب أو ثبات أو تناقص ن=17		قيمة **t**	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
رضى المستفيدين عن الخدمات	3.64	0.49	3.41	0.51	1.50	0.14

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 ويعني ذلك قبول الفرضية وأنه لا يوجد فروق في مستوى رضى المستفيدين عن الخدمات حسب حالة تغير عدد المستفيدين.

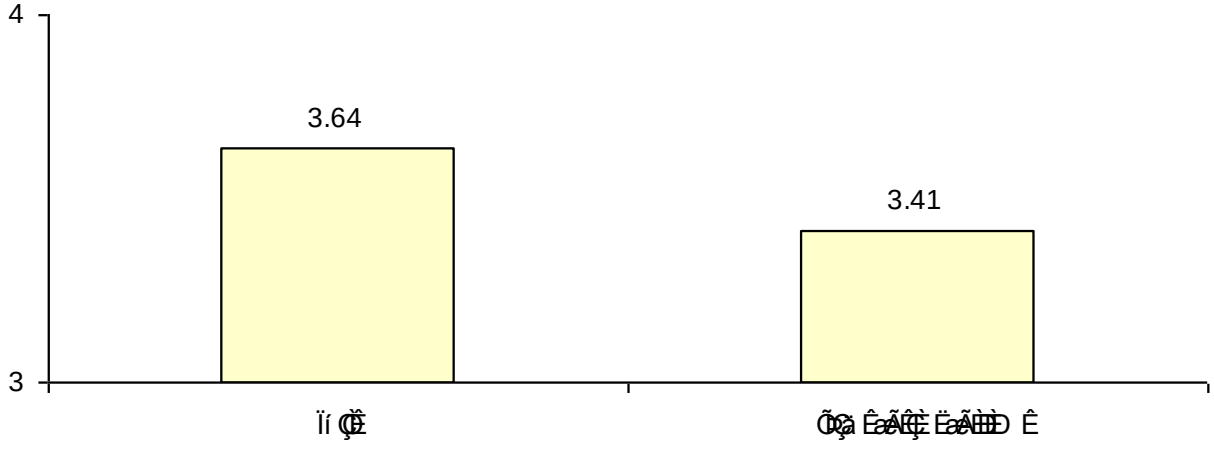

10-لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) علاقة وجود أزمة ثقة ما بين المقدسيين والمؤسسات التنموية وأسباب أحجام البعض عن التوجه للمؤسسات بين تغير عدد المستفيدين وإحجام البعض عن التوجه للمؤسسات.

تم اختبار الفرضية باستخدام توزيع كاي تربيع لإجراء مقارنة لمجموعات المؤسسات حسب سبب إحجام البعض عن التوجه للمؤسسات.

ونتائج الاختبار كما في جدول(10).

جدول(10)

اختبار كاي تربيع علاقة أزمة الثقة بين المقدسيين والمؤسسات الأهلية

أسباب إحجام البعض التوجه للمؤسسات	وجود أزمة ثقة بين المقدسيين والمؤسسات				المجموع		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	نعم		لا					
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %		
عدم معرفتهم عن خدمات المؤسسة	13	61.9	9	69.2	22	64.7	0.19	0.91
بسبب لإجراءات الإسرائيلية(فرض أنظمة وقوانين إجبارية عليهم لتلقي الخدمات من المؤسسات الإسرائيلية، عدم تمكنهم من الوصول للمؤسسة بسبب الحواجز، صعوبة عمل المؤسسات في القدس)	4	19.0	2	15.4	6	17.6		
ضعف مستوى الخدمات وعدم ثقتهم بالخدمات وارتفاع الأسعار التي تقدمها مقارنة بالمؤسسات الإسرائيلية	4	19.0	2	15.4	6	17.6		
المجموع	21	100.0	13	100.0	34	100.0		

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 ويعني ذلك قبول الفرضية وأنه لا يوجد علاقة بين أزمة الثقة بين المقدسيين والمؤسسات الأهلية وأسباب إحجام البعض عن التوجه للمؤسسات.

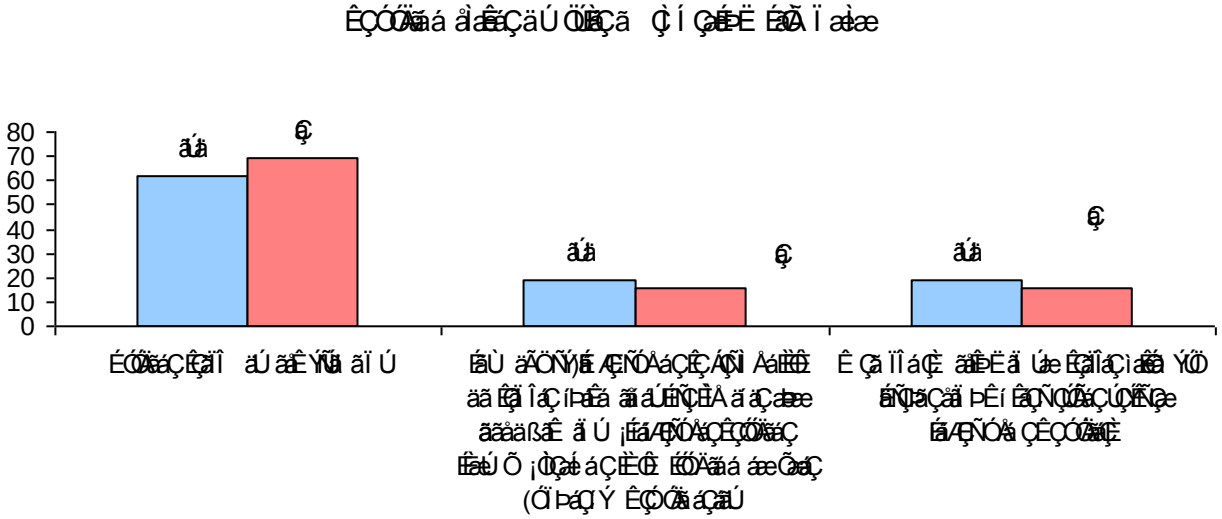

11- **لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)** في تقييم أداء المؤسسات حسب الرأي في وضع المؤسسات في تقديم الخدمات.

تم اختبار الفرضية باستخدام تحليل التباين الأحادي **Anova** لمجموعات المؤسسات حسب الرأي في وضع المؤسسات في تقديم الخدمات (أقصى ما تستطيع، تقصير وخلل يمكن علاجه، تقصير وخلل لا يمكن علاجه، خلل وتقصير لا يعرف أين يكمن)

ونتائج الاختبار كما في جدول(11).

جدول(11)

نتائج اختبار الفروق في تقييم أداء المؤسسات حسب الرأي في وضع المؤسسات في تقديم الخدمات

وضع المؤسسات في تقديم الخدمات	أقصى ما تستطيع ن=30		تقصير وخلل يمكن علاجه ن=10		خلل وتقصير لا يعرف أين يكمن ن=3		ضرورة توسيع تقديم الخدمات للضفة وغزة		قيمة F	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
تقييم أداء المؤسسات	3.07	0.69	2.90	0.57	3.00	1.00	3.50	0.58	0.76	0.53

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 ويعني ذلك قبول الفرضية وأنه لا يوجد فروق في تقييم أداء المؤسسات حسب الرأي في وضع المؤسسات في تقديم الخدمات.

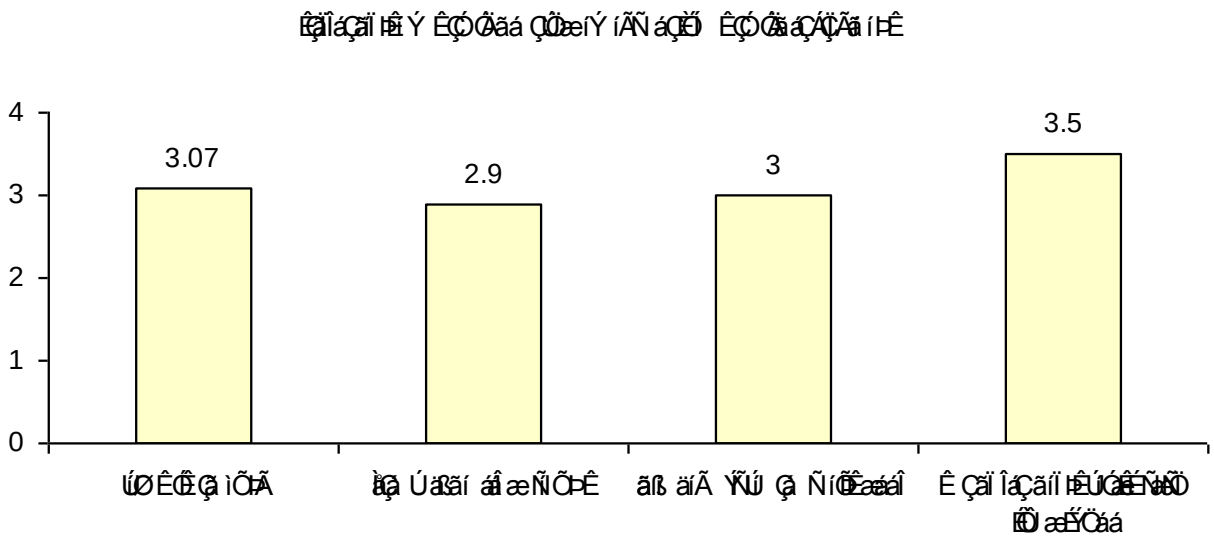

12- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين وضع المؤسسات في تقديم الخدمات ونقطة انطلاق لتحسين أداء المؤسسات لخدمة المواطن المقدسي ودعمه على الصمود.

تم اختبار الفرضية باستخدام توزيع كاي تربيع لإجراء مقارنة لمجموعات المؤسسات حسب نقاط انطلاق تحسين المؤسسات.

ونتائج الاختبار كما في جدول(12).

جدول 12 : نتائج اختبار كاي تربيع للعلاقة بين وضع المؤسسات في تقديم الخدمات ونقطة انطلاق لتحسين أداء المؤسسات لخدمة المواطن المقدسي ودعمه على الصمود.

وضع المؤسسات في تقديم الخدمات	أقصى ما تستطيع		تقصير وخلل يمكن علاجه		خلل وتقصير لا يعرف أين يكمن		ضرورة توسيع تقديم الخدمات للضفة وغزة		المجموع		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %		
إعادة هيكلة للمؤسسة واختيار الكادر المؤهل	4	13.3	4	40.0	1	33.3	1	25.0	10	21.3	9.31	0.16
توفير الدعم المادي	17	56.7	1	10.0	2	66.6	1	25.0	21	44.7		
تشكيل مرجعية عليا لوضع لسياسات والخطط	9	30.0	5	50.0	0	00.0	2	50.0	16	34.0		
المجموع	30	100.0	10	100.0	3		4	100.0	47	100.0		

نتيجة الاختبار: مستوى دلالة الاختبار أعلى من 0.05 ويعني ذلك بين وضع المؤسسات في تقديم الخدمات ونقطة انطلاق لتحسين أداء المؤسسات لخدمة المواطن المقدسي ودعمه على الصمود.

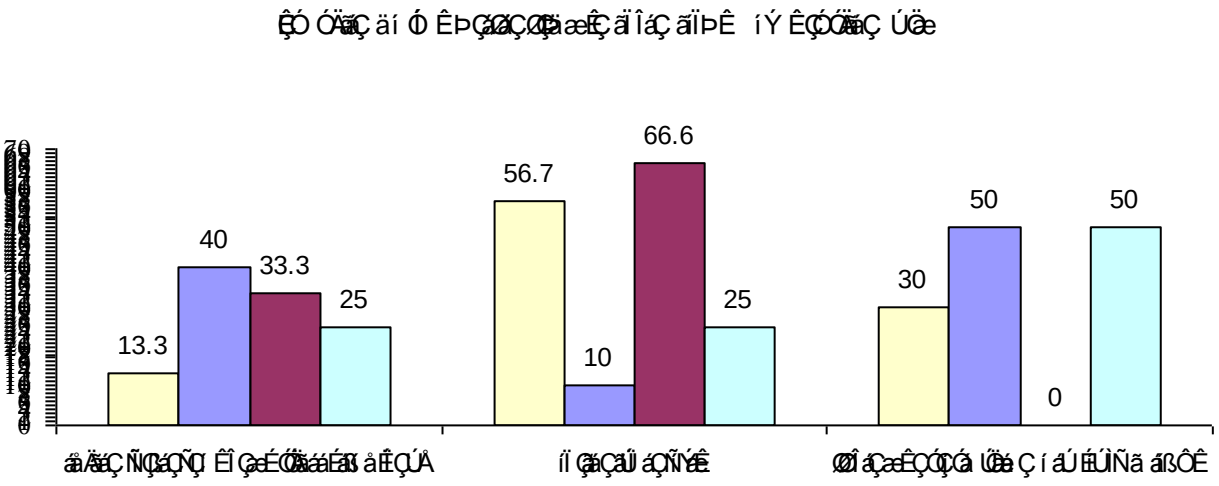
13.3
40
33.3
25
56.7
10
66.6
25
30
50
0
50

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	الفروق في خدمات البلدية المقدمة لليهود والمقدسيين في مدينة القدس	28-30
1.4	توزيع المؤسسات المبحوثة حسب نوع التجمع وسنة التأسيس ومجال التخصص وجنس مدلي البيانات	49
2.4	السياسات التي اتبعتها المؤسسات في تطوير أدائها بعد 1967 م	50
3.4	نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة للمرحلة 67-82	52
4.4	نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة للمرحلة 82-87	52
5.4	نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة للمرحلة 87-93	52
6.4	نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة للمرحلة 93-2000	53
7.4	نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة للمرحلة 2000-2004	53
8.4	نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة تعزى لرسوم مقابل الخدمات	57
9.4	نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة تعزى الى تمويل أجنبي	57
10.4	نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة تعزى الى تمويل عربي واسلامي	58
11.4	نتائج اختبار الفروق في تطوير أداء المؤسسة تعزى الى تمويل من القيادة الفلسطينية الرسمية	58
12.4	نتائج اختبار الفروق في مستوى التنسيق حسب شكل التنسيق	61
13.4	نتائج اختبار الفروق في مستوى التنسيق تعزى لهدف التنسيق	62
14.4	الفروق في درجة علاقة المؤسسات الأهلية بشبكة المنظمات الأهلية تعزى لمجال العلاقة	64
15.4	اختبار العلاقة بين تغير عدد المستفيدين والقرب من موقع السكن	69
16.4	اختبار العلاقة بين تغير عدد المستفيدين ووجود حواجز نفسية	69
17.4	اختيار العلاقة بين تغير عدد المستفيدين ووجود حواجز نفسية	69
18.4	اختيار العلاقة بين تغير عدد المستفيدين والثقة بأن الخدمات أفضل من خدمات المؤسسات الاسرائيلية ودعم المؤسسات الوطنية	70
19.4	اختيار العلاقة بين تغير عدد المستفيدين وبرامج تلبي احتياجات السكان	71
20.4	نتيجة اختيار العلاقة بين تغير عدد المستفيدين وأسباب الاحجام لتتوجه للمؤسسات	72
21.4	نتائج الفروق في تقييم أداء المؤسسات حسب الرأي في وضع المؤسسات في تقييم الخدمات	84

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
1.4	نتيجة اختبار فرضية الفروق في تطور أداء المؤسسة وتوفر تمويل ثابت	56
2.4	المؤسسات حسب مصدر التمويل	59
3.4	مستوى التنسيق بين المؤسسات حسب هدف التنسيق	62
4.4	نوع الدعم وشكله من القيادة الفلسطينية للمؤسسات الأهلية	65
5.4	المواضيع التي تصدرت أجندة اجتماعات القيادة الفلسطينية الرسمية مع المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية	66
6.4	الرأي في شكل المرجعية التي تخدم المواطن المقدسي	67
7.4	الجهة التي يتم اللجوء اليها عند المشاكل والعقبات	68
8.4	العلاقة بين تغير عدد المستفيدين وأسباب الاحجام عن التوجه للمؤسسات	73
9.4	نوع المعيقات والتحديات التي تواجه المؤسسات الأهلية وحجمها	76
10.4	معيقات الاحتلال	77
11.4	المعيقات الذاتية	78
12.4	المعيقات الخارجية	80
13.4	المعيقات المتعلقة بالمواطنين المقدسيين	81
14.4	المؤسسات حسب وضع تقديم الخدمات	83
15.4	نقاط انطلاق لتحسين أداء المؤسسات	84
16.4	المجالات الخدماتية التي يمكن العمل فيها بنجاح	85

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
ملحق رقم 1	رسالة للمحكمين	95
ملحق رقم 2	اسماء المحكين	96
ملحق رقم 3	استبانة الدراسة	97-109
ملحق رقم 4	الرسالة الموجهة للمؤسسات لتعبئة الاستبانة	110
ملحق رقم 5	قائمة أسماء المؤسسات	111-115
ملحق رقم 6	الوضع القانوني لمدينة القدس	116-123
ملحق رقم 7	الوضع القانوني لسكان القدس الشرقية	124-129
ملحق رقم 8	نتائج اختبارات الفرضيات	130-152

فهرس المحتويات

الرقم	المبحث	الصفحة
	الإهداء	
	اقرار	أ
	الشكر	ب
	ملخص بالعربية	ج – د
	الفصل الأول : مشكلة الدراسة ، وخلفيتها ، وأهميتها	1
1.1	خلفية الدراسة	2-1
2.1	مشكلة الدراسة	3-2
3.1	مبررات الدراسة	4-3
4.1	أهداف الدراسة	5-4
5.1	أسئلة الدراسة	5
6.1	فرضيات الدراسة	6
7.1	محددات الدراسة	7-6
8.1	وصف مكان الدراسة	8-7
9.1	مراجعة الأدبيات	19-8
10.1	التعليق على الدراسات السابقة	20-19
11.1	ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها	20
	الفصل الثاني : البلدية العربية والمؤسسات الأهلية ما بين الوضع القانوني النظري والواقع الإسرائيلي العملي	21
1.2	مقدمة	21

2.2	بلدية القدس العربية ووضعها القانوني	21
1.2.2	خلفية عن بلدية القدس العربية قبل القرار 181 الصادر عام 1947	23-21
2.2.2	البلدية العربية من عام 1948-1967	24-23
3.2.2	الوضع القانوني للبلدية العربية بعد عام 1967	25-24
4.2.2	الوضع القانوني والرّد الدولي لحل البلدية العربية	25
5.2.2	سياسة بلدية الاحتلال في القدس الشرقية بعد عام 1967 م	30-26
3.2	المؤسسات والخدمات في القدس الشرقية	30
1.3.2	المؤسسات والخدمات الفلسطينية في مدينة القدس قبل عام 1948م	31-30
2.3.2	المؤسسات والخدمات الفلسطينية في القدس الشرقية 1948-1967	34-31
3.3.2	المؤسسات والخدمات الفلسطينية بعد 1967	36-35
4.3.2	وضع المؤسسات القانوني والممارسات الإسرائيلية بحقها بعد عام 1967	43-36

الفصل الثالث : اجراءات الدراسة 44

1.3	منهج الدراسة	44
2.3	مجتمع الدراسة	45-44
3.3	اختيار العينة	45
4.3	منهجية تحليل البيانات	46
5.3	أداة الدراسة	46
6.3	صدق الأداة	47-46
7.3	ثبات الأداة	47
8.3	متغيرات الدراسة	48-47

الفصل الرابع : نتائج الدراسة ومناقشتها 50-49

1.4	نتائج المحور الأول	60-50
2.4	نتائج المحور الثاني	68-60
3.4	نتائج المحور الثالث	76-69
4.4	نتائج المحور الرابع	87-76

الفصل الخامس : الاستنتاجات والتوصيات والاقتراحات 88

1.5 الاستنتاجات 89-88

2.5 التوصيات 90-89

3.5 الاقتراحات 91

المراجع 94-92

الملاحق 152-95

فهرس الجداول 153

فهرس الأشكال 154

فهرس الملاحق 155

فهرس المحتويات 158-156

ملخص باللغة الانجليزية